الأهرام

المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : اكتوبر ١٩٩٥

دراسة

أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية

د . أحمد أمين عامر
استاذ العلوم السياسية المساعد
وعميد كلية التجارة جامعة قناة السويس

حينما كانت مصر فى قبضة الدولة العثمانية وجزءا متمما لممتلكاتها كانت تعين واليا على مصر لادارة شئونها الداخلية الى أن قامت الحرب بين السلطان العثمانى ووالى مصر محمد على باشا الذى انتصر على قوات السلطان العتمانى فى عدة مواقع فى التمام منها موقعة نزيب فى ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩ حيث هزم ابراهيم باشا القوات العتمانية التى أرسلها السلطان محمود لاسترداد سوريا ولكن السلطان مات بعد هذه الموقعة بأسبوع فخلفه السلطان عبد المجيد ، ولقد أثارت انتصارات القوات المصرية على الجيوش العتمانية مخاوف الدول الأوربية التى تكتلت لتقف فى وجه محمد على وعقد مؤتمر لندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ بين روسيا وبروسيا والنمسا وانجلترا والدولة العتمانية وقرر المؤتمر أن يكون حكم مصر لمحمد على وذريته الأكبر فالأكبر من بعده على قاعدة الوراثة فى السلطنة العثمانية وأن تكون له ولاية

عكا مدة حياته على أن يتنازل لقاء ذلك عن كل فتوحاته
وبعثت الدولة العثمانية الى محمد على تبلغه هذه
القرارات رسميا ولكن محمد على رفض الاستسلام
واستعد للقتال وكانت فرنسا تؤيده فى ذلك - فأعلن
السلطان العثمانى فرمانا بعزله عن ولاية مصر ، ولكن
الدول الأوربية المتحالفة تدخلت لتفرض على محمد على
تسوية بمقتضاها يعترف له ولذريته من بعده بولاية
مصر على أن تجلو جيوشه عن سوريا وفلسطين
فأضطر محمد على الى الرضوخ لتلك الشروط والتى
ظلت تؤثر بدرجة لها اعتبارها فى الدبلوماسية المصرية
بل وفى النظام السياسى المصرى حتى الحرب العالمية
الأولى فقد اعترف مؤتمر لندن بولاية محمد على
على مصر وفى الوقت ذاته احاط تلك الولاية ببعض
الشروط التى تربط مصر بالباب العالى بنوع خاص من
التبعية كما يتضح ذلك من المذكرة التى أرسلها مندوبو
الدول الأوربية المتحالفة فى مؤتمر لندن الى الباب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تنص على [1] « تكلف الدول الحضرة
ان تتعامل مع محمد على ليس فقط بكرم
الغاء الأمر الذى أصدرته بسقوطه ، بل
بان أولاده من صلبه يتولون باشوية مصر
آخر بطريق التوارث متى خلا هذا المنصب
الباشا الذى كان يتولاه .. وأن الدول
ع الى صلح مناف لحقوق السلطان
ى طريقة مخالفة للواجبات المفروضة على
سفة كونه من رعايا الدولة العثمانية
ير باسمها مقاطعة عتمانية وأن
والشرائع العثمانية الحاضرة والمقبلة
وجبها أيضا فى ولاية مصر كما هى
الممالك العتمانية ، وذلك الشرط تعتبره
ى لاتصال مصر بالدولة العتمانية كأنها
ء ، ولقد كان من أثر ذلك أن تدخلت

الدول الأجنبية ليصدر السلطان محمود الثانى الفرمان العالى الشاهانى أو الخط الشريف بمنح محمد على ولاية مصر وراثية فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ م الموافق ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ هـ والذى صادق عليه مندوبو انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا وجاء فى الفرمان « طول اختباركم ومالكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة وادارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريبا بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فى ادارة شئون ولايتكم على الحصول من لدنا التشاهانى على حقوق جديدة من تعاطفاتنا الملوكية وتقتنا بكم فتقدرون فى الوقت نفسه احساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون ببث هده المزايا التى امتزتم بها فى أولادكم وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية المبينة حدودها فى الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومحناكم فصلا عن ذلك ولاية مصر عن طريق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الميراث » وقد أرفق بالفرمان خطاب وخريطة ونص فيه أيضا على « أبقى فى عهدتكم بموجب فرماننا هذا الهمايونى بطريق الامتياز حكم وادارة ولاية مصر المحدودة بحدودها القديمة المعينة فى الخريطة التى أرسلها لكم الصدر الأعظم مختومة بخاتم الصدارة مضموما الى ذلك الوراثة وشروطها ، أنه كلما خلا محل الوالى يكون أسناد الولاية لأولاده وأولاد أولاده الذكور الاكبر فالأكبر ويكون تعيينهم بمعرفة الدولة العلية » . [٢] وعلى كل فهذا الفرمان يثبت فيه السلطان محمد على واليا على مصر ويجعل الحكم وراثيا فى أسرته وكانت معه خريطة تحد مصر شرقا من العريش الى السويس بوصل خط مستقيم يبقى فى شرقه ولاية الحجاز وسوريا ، والباب العالى يستشهد بهذه الخريطة أحيانا ، على أن هذه الخريطة لم يعثر لها على أثر سواء فى مصر أو الآستانة [٣] ولكن حكومة مصر لم تعترف مطلقا بالحد المشار اليه بل جعلت حد مصر الشرقى خطا مستقيما ممتدا من رفح على نحو ٢٨ ميلا من العريش الى جنوب قلعة الوجه فأدخلت به سيناء كلها وقلاع العقبة وضبا والمويلح والوجه بدليل أنها كانت تدير سيناء وهذه القلاع وتحميها بجنودها قبل فرمان سنة ١٨٤١ ، دلك أنه بعد أن نجح محمد على فى القضاء على الحركة الوهابية سنة ١٨١٨ ، استولى على الحجاز وقلاعه وجعل نفسه حامى الحرمين وفى نهاية الحرب بين محمد على والدولة العتمانية فى عهد السلطان عبد المجيد سنة ١٨٤٠ استرجع السلطان الحجاز وجعلها ولاية عتمانية ولكن بقى الجنود المصريون والموظفون المصريون يحمون طريق الحج المصرى الذى يمر بطور سيناء والعقبة ومدائن صالح فى قلاع نخل والعقبة والمويلح وضبا والوجه الى أن أهمل هذا الطريق حين بدىء ارسال المحمل المصرى بحرا من السويس ولم تعد هناك حاجة لطريق البر وذلك سنة ١٨٨٥ فقامت الدولة العلية تطالب مصر بهذه القلاع لتربطها من الناحية الادارية بولاية الحجاز ، ولما كانت مصر فى ذلك الحين مشغولة بالثورة السودانية وقد أنهكتها الثورة العرابية أيضا ، ولم يكن لها حاجة ماسة بالقلاع الحجازية بل كانت تنفق عليها بدون جدوى فسلمت الوجه سنة ١٨٨٧ ثم ضبا والمويلح سنة ١٨٩١ ثم العقبة سنة ١٨٩٢ ، وكان سعد زغلول رفعت قومندان سيناء عند اخلائه العقبة قد نزل فى وادى طابا [٤] على نحو ثمانية أميال من العقبة وحفر بئرا فى فم الوادى وأقام بجنوده هناك حوالى ثمانية أشهر ولكنه شكا بعد المشقة ووعورة الطريق وقلة الماء فى طابا فأرسلت الحربية المصرية مندوبا ليختار مكانا فيه ماء فاختار النويبع حيث بنى قلعة صغيرة سنة ١٨٩٢ لتكون مركزا للشرطة وهى واقعة على نحو ميلين من مصب وادى العين شمالا و ٥٠ ميلا من العقبة جنوبا [٥]

مقومات الأزمة :

كانت تولية الخديو عباس حلمى الثانى ـ عقب وفاة الخديو توفيق سنة ١٨٩٢ ـ بادرة أزمة حول الحدود المصرية بل وحول شبة جزيرة سيناء كلها خاصة وان شق قناة السويس قد أظهر الأهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة سيناء سواء فى التنافس الدولى الأوربى أو فى نظر الباب العالى الذى حاول جاهدا استرداد جزء منها وضمها الى ولاية الحجاز أو متصرفية فلسطين ، وفى حين صدر فرمان تولية عباس حلمى الثانى حديويا على مصر فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢ مخالفا لفرمانات التولية ولأحكام معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ على أمل أن تمر المسالة دون أى اعتراض وبالتالى تكون سابقة لتسجل حقوق الباب العالى على شبة جزيرة سيناء [٦] الا أن رد الفعل المصرى ورد الفعل البريطانى جاءا على غير ما توقعت الدبلوماسية العتمانية دلك أنه لما جاء فرمان تولية الخديو عباس حلمى الثانى من السلطان عبد الحميد وقد أخرج منه شبه جزيرة سيناء نهضت مصر تطالب بحقها وأيدتها انجلترا فى دلك ، فقد اعترض المعتمد البريطانى فى مصر السير افلن بارنج [٧]

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

Avelyn ـ اللورد كرومر فيما بعد ـ على
ف قراءة الفرمان رسميا حتى جاء التصحيح
انة فى صورة تلغراف جواد باشا الصدر
ى ٨ أبريل سنة ١٨٩٢ يدخل سيناء فى الادارة
ينرك القديم على قدمه فقبلت مصر الفرمان اذ
ت التلغراف متمما لفرمان التولية [٨] وقد جاء
تلغراف « فى علم فخامتكم أن جلالة السلطان
د أباح قيام عدد كاف من الضبطيات تضعها
المصرية فى الوحه والمويلح وصبا والعقبة فى
الحجار ، وفى بعض الأماكن فى شبه جزيرة طور
سبب مرور المحمل الشريف المصرى عن طريق
ولما كانت هذه الأماكن غير واردة فى الخريطة
سنة ١٢٥٧ والمسلمة الى المرحوم محمد على
ارابينة فيها حدود مصر لذلك فقد عاد الوجه الى
الحجاز بارادة من جلالته الشاهانية ، كما عادت
اماكن الصبا والمويلح وقبل ذلك قد ضمت العقبة
الى ولاية الحجاز المذكورة ، أما ما تعلق بشبه
طور سيناء فان الحالة الراهنة تبقى كما هى ،
ادارتها فى يد الحديوية المصرية كما كانت فى عهد
نكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم توفيق
[٩] وهكذا فان الجهود البريطانية أحبطت
ة العثمانية وكانت سببا فى اقرار مبدأ أساسى
سوء تفاهم فى المستقبل بشان الحدود ويتلخص
المبدأ فى أن حكومة بريطانيا لن توافق على أى
ل الفرمانات التى ترسى أسس العلاقات
لان بين مصر والباب العالى بدون رضاها ، ولذا
در المعتمد البريطانى السير افلن بارنج بارسال
زة الى وزير الخارجية المصرية تجران باشا فى ١٣
ريل سنة ١٨٩٢ جاء فيها . [١٠] « معلوم لدى
نكم أنه لا يمكن تغيير شىء فى الفرمانات التى تقرر
تلك بين الباب العالى بدون رضا حكومة جلالة
بريطانيا العظمى وبناء على تلك الأسباب وكل الى
وجه انظاركم الى ما ذكر بالفرمان الحاضر من
يتخوم مخالفة لما جاء فى الفرمان الصادر لسمو
ديو السابق واذا قرىء على حدة يفهم منه أن شبه
زة سيناء تكون ادارتها تابعة فى المستقبل الى ولاية
مباز لا الى الخديوية المصرية . » وقد تحددت

الحطوط الفاصلة بين مصر والممتلكات العتمانية على أن شبه جزيرة سيناء أى الاراضى المحددة شرقا بخط وهمى من الجنوب الشرقى من نقطة تبعد مسافة قصيرة عن شرق العريش الى خليج العقبة تستمر ادارتها بيد مصر أى تابعة للحديوية أما قلعة العقبة الواقعة شرقى الخط المذكور فتكون تابعة لولاية الحجاز [١١] ، وقد بعث السير افلن بارنج بمذكرته هذه رسميا الى سفير انجلترا فى الآستانة الذى أبلغها بدوره الى الباب العالى ، وأرسل أيضا صورة منها مع صور جميع المكاتبات والمراسلات التى دارت بشأن فرمان التولية الى الدول الأوربية الأخرى الموقعة على معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، فاعترفت هذه الدول بقبولها أما الباب العالى فلم يجب عنها لا بالقبول ولا بالرفض ، وقد وافق الخديو من جانبه على هذا المبدأ الذى أقرته الدبلوماسية البريطانية ، وهكذا تطابقت المصالح المصرية مع المصالح البريطانية خلال أزمة فرمان تولية الخديو عباس حلمى الثانى والتى أنتهت بالاعتراف الصريح بأن شبه جزيرة سيناء حرء من الولاية الخديوية لا يجور اجراء اى تعديل فيها بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن الصامنة لبقاء الأوضاع التى تقررت بالنسبة للحدود بين مصر والدولة العثمانية لقد كان المنطق يقضى ألا تقوم الحكومة البريطانية بتلك المساعى والجهود الدبلوماسية المكتفة الا بعد حصولها على تفويض أو توكيل من الدول الموقعة على معاهدة لندن الا أن دلك لم يتحقق واكتفت الدبلوماسية البريطانية بابلاغ تلك الدول بما تم مؤكدة بذلك عزمها على تتبيت مركزها الخاص فى مصر ، والملاحظ أن موافقة الدول المتتركة فى معاهدة لندن على ما حدث تم بخطابات متبادلة بين ممثليها ووزارة الخارجية المصرية مما يدل بوضوح على نية الدبلوماسية المصرية على الاحتفاظ بالطابع الدولى للمسألة المصرية حتى لا تنفرد بها انجلترا وحدها [١٢]

وعلى كل فانه يمكن القول أنه حينما تولى عباس حلمى التانى حديوية مصر أراد الباب العالى اخراج سيناء من فرمان التولية فعارضته انجلترا ومصر وانتهت أزمة فرمان التولية بأن استولت الدولة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

العثمانية على العقبة وتركت شبه جزيرة سيناء لمصر بمقتضى تلغراف

ولقد أعقب أزمة فرمان التولية زيارة الخديو عباس لبعض المواقع فى سيناء تأكيدا للسيادة المصرية عليها ، فزار الطور سنة ١٨٩٦ والعريش سنة ١٨٩٨ ووصل الى الحدود المصرية عند رفح ، وقد سجل عتمان بك فريد محافظ العريش تاريخ تلك الزيارة على عمودى الحدود الفاصلة بين المتصرفية الفلسطينية ومصر فنقش على عمود الحدود المواجهة لمصر العبارة الآتية « فى يوم السبت المبارك ١٢ شوال سنة ١٣١٥ و ٥ مارس ١٨٩٨ أشرقت شمس طلعة الجناب الأعظم ولى النعم سمو عباس حلمى باشا الثانى الأفخم فى سماء الحدود المصرية فكست هذه العلامة الكائنة برفح حلل أنوار البهاء محفوفا ببعض أعاظم رجاله الكرام الذين منهم اصحاب السعادة عبد الحليم عاصم باشا سرياور وحسن عاصم باشا سرتشريفاتى وحسين محرم بك قومندان الحرس . حرس الله ملكه بحسن تدبيره وأدام عزه وتأييده وابتهاجه امين ـ محافظ العريش عتمان فريد » (١٣)

ويجب أن نشير الى أن أزمة فرمان التولية لم تكن هى المشكلة الوحيدة عندما تولى عباس حلمى الثانى خديوية مصر فقد كانت هذه التولية فاتحة عهد جديد فى الحركة الوطنية والفكرية فى مصر وذلك بعد عشر سنوات من عمر الاحتلال البريطانى لمصر عقب فشل الثورة العرابية ، اذ بدأ الشعور الوطنى المصرى بقيادة مصطفى كامل متأثرا بأفكار الشيخ جمال الدين الافغانى كما يجب ان نشير أيضا الى أن عودة العقبة الى الادارة العثمانية كان مقدمة لنشاط ملحوظ من جانب الباب العالى ولكن أزمة فرمان التولية فتحت أعين الدبلوماسية المصرية والدبلوماسية البريطانية على ضرورة مراقبة تحركات الدولة العثمانية فى حدودها بشبه جزيرة سيناء ، وقد تأكدت مصر أن السلطان أمر بانشاء نقطة عسكرية عند عين القصيمة وأخرى عند متساس الكنتلا فى وادى الجرافى وكلا الموقعين داخلان فى حدود سيناء ، وكان السلطان قد انشأ قائمقامية جديدة فى بئر سبع سنة ١٨٩٩ فأخذت مصر ترقب حركات الباب العالى على حدودها بعين ساهرة (١٤)

أزمة الحدود الغربية سنة ١٩٠٤ :

حينما كان الخديو عباس فى سيدى عبد الرحمن حضر اليه مأمور مرسى مطروح وأخبره أن الاتراك فى السلوم التابعة لمصر مخزنين للمؤن بحجة انه يجب عليهم أن يصعدوا بها على الجبل المطل على الميناء حيث تقع النقطة التركية ، وأن مأمور العشور التركى تجاوز الأراضى المصرية على بعد يوم ونصف من هذا الجبل الذى يعتبر حدا فاصلا بين مصر وطرابلس وجبى العشور من العربان مع أنهم فى أراض مصرية ..... ولما عاد الخديو عباس الى مصر أمر أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى أن يكتب مذكرة بتلك الواقعة الى بطرس باشا غالى ليبلغها بدوره الى اللورد كرومر ، وأن الخديوى يرى أن ترسل سفن تابعة لنظارة السواحل لاحتلال ميناء السلوم وأن ينبه على سفن خفر السواحل بزيادة المرور على هذا الميناء وأن تنشأ نقطة مصرية على مسافة يومين من مرسى مطروح تتكون من ملازم ثان وستة جنود قبل ان يضع الاتراك يدهم على هذه الأراضى لأنهم يعتبرون أن الحدود هى أم الرخم التى لا تبتعد عن مرسى مطروح بأكثر من ثلاث ساعات سالهجين ، اذ من الضرورى الاسراع بعمل الاحتياطات اللازمة لحفظ حقوق مصر ، لان لو استولت الدولة العلية على السلوم فستخسر مصر ميناءا حربيا هاما هذا فضلا عن أنها اقرب طريق الى واحة سيوة كما اقترح الخديو ايضا ارسال منتر باشا مدير عموم خفر السواحل والقائمقام دومريكر لعمل مشروع للحدود يرسل لكرومر بعد الاتفاق عليه وبالفعل التقى بطرس باشا غالى باللورد كرومر وبحثا فى تلك الحادثة ورأى الخديو عباس بشأنها ، فشكى اللورد كروم الخديو عباس ووافق على مقترحاته ، وقد احتجت الحكومة المصرية لدى الدولة العلية على هذا الاعتداء وأوعز اللورد كرور الى سفير انجلترا فى الآستانة بالاحتجاج على سلوك الجنود الاتراك فى السلوم التابعة لمصر لأن الضابط العثمانى قال للمندوبين المصريين أنه تصرف بناء على أوامر الدولة العلية غير أن مصر استردت أراضيها . (١٥)

أزمة طابا الأولى سنة ١٩٠٦

كانت الظروف الدولية سنة ١٩٠٥ مهيأة الى تحاول الدولة العثمانية استرداد نفوذها فى مصر حيث كان الرأى العام المصرى يؤيدها فى كل مبادرة لمناهضة الاستعمار البريطانى متأثرا بتعاليم جمال الدين الأفغانى والتى تتلخص فى أنه لا جنسية للمسلم خارج

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

يجب تحقيق وحدة الدول الاسلامية فى جامعة
، ومن ثم أتخذ مصطفى كامل من فكرة
حول الخلافة الاسلامية أساسا لجهاده
، واقامة جبهة متحالفة موحدة بزعامة
ضد المطامع البريطانية التى تشكل الخطر
على مصر ، وشجع السلطان والدبلوماسية
الحركة الوطنية لاستعادة نفوذه فى مصر وفى
لتحريرها من الاحتلال البريطانى . وازاء تلك
العثمانية حاولت الدبلوماسية المصرية أن
سيادتها على سيناء فانتهزت فرصة حادثة قتل فى
سنة ١٩٠٥ وقررت وزارة الحربية المصرية بناء
مر عالى خديوى ارسال قومسيون للتحقيق
المتهمين ونفذ حكم الاعدام فى المتهمين فى قلعة
فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥ وكان الغرض الرئيسى من
التحقق من نشاط الجنود الاتراك على الحدود
مر ، وتأكيدا للسيادة المصرية على سيناء عينت
المصرية المستر براملى – وهو شاب انجليزى
مفتشا على شبه جزيرة سيناء » والذى أسرع
ل قوة صغيرة من الشرطة فى نقب العقبة وشرع فى
بعض الاصلاحات الادارية وتنظيم قوة من شرطة
ة والمشاه ، فأشاعت بعض الصحف المصرية
بة للاحتلال البريطانى خبرا مؤداه أن الانجليز
لوا رجالهم الى سيناء ليبنوا القلاع على حدودها ،
ه والى سوريا برقية بهذا المعنى الى السلطان
ب بدوره من مصر رجوع الجنود الانجليز عن
فأجابته مصر بكذب هذه الاشاعة .

لاء الدولة العلية على طابا :

مر نظارة الحربية المصرية فى أوائل يناير سنة
١٩ أمرها الى براملى بالتوجه إلى نقب العقبة
مع خفر من الشرطة فى نقب العقبة لمراقبة الحدود
التهريب الأسلحة ولما وصل براملى الى نقب العقبة
رأس قوة صغيرة من الشرطة ، ولما لم يجد فى هذا
ع الماء الكافى لأنشاء نقطة دائمة فى هذا الموقع توجه
الرتش فى سفح النقب على الجانب الغربى من
رأس خليج العقبة ولكن اللواء رشدى باشا قائد
الحامية العثمانية فى قلعة العقبة ذهب الى المرشش
وطلب من براملى – بكل تلطف – الرجوع عنها ،
فرجع ووضع تقريرا بالواقعة الى الحكومة المصرية
التى طلبت بدورها من السلطان تعيين لجنة مشتركة من
المصريين والاتراك لتحديد التخوم نهائيا بين سيناء
والممتلكات العثمانية فى الحجاز والشام ، ولكن
السلطان أبى ولم يحرك ساكنا [١٦] وقد اعتبرت
الحكومة المصرية عدم رد الباب العالى على الاقتراح
المصرى رفضا له . ازاء هذا الرفض العثمانى لتشكيل
لجنة مشتركة لتعيين الحدود رأت نظارة الحربية
المصرية ارسال قوة من الجنود النظاميين مع
الأميرالاى سعد بك رفعت قومندان سيناء وبراملى على
سفينة خفر السواحل المصرية« نور البحر » لاحتلال
وادى طابا[١٧] ولكن اللواء رشدى باشا قائد حامية
العقبة العثمانى كان قد سبق وأرسل حامية من الجنود
الاتراك احتلت هذا الوادى ، ويقول سعد بك رفعت فى
تقريره عن مهمته هذه« فلما وصلت سنا الباخرة ميناء
طابا رأيت العساكر التركية قد انتشرت على التلال التى
تطل على طابا من الشرق وقائدهم ضابط برتبة بكباشى
واقفا على الشاطىء ، فأمرت العساكر بالاستعداد
للنزول الى البر وسبقتهم اليه فاستقبلنى القائد المذكور
وقال · ما الخبر ؟ قلت · قد جئت ببعض العساكر
المصرية لاحتلال طابا . قال ان طابا فى حد العقبة
وجزء منها فلا أسمح لأحد أن ينزل فيها . قلت : بل
طابا فى حد الجزيرة وقد أقمت فيها بنفسى مع العساكر
بعد اخلاء العقبة سنة ١٨٩٢ تسعة اشهر وحفرت فيها
هذه البئر ودللته عليها ، وفيما أنا اناقشه فى ذلك حضر
المستر براملى برا من نخل بوادى طويبة واشترك معنا
فى المناقشة ، فأصر القائد على قوله أنه يقاومنا اذا
أنزلنا العساكر الى البر وكانت عساكره قد انتشرت
على التلال وصوبت نيرانها نحونا ، فرأينا من الصواب
اجتناب سفك الدماء ، فعدنا إلى الباخرة ونزلنا فى
جزيرة فرعون[١٨] على نحو ميلين من طابا ثم ارسلنا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الخبر إلى حكومتنا ومكثنا ننتظر أوامرها » [١٩]
وهكذا منع الضباط المصري وقواته من النزول فى طابا بل وهددوه . باستخدام القوة اذا أقبل على ذلك .
كانت التعليمات التى أرسلها المستر فندلي نائب المعتمد البريطاني في القاهرة الي مستر براملي يقتر عليه تعيين مراكز الحدود كالآتي .

١ ـ بيور : وهي أبار عند رأس الخليج يمتلكها البدو المصريون(٢٠ جنديا وضابطا) .
٢ ـ نقب العقبة : مركز يتحكم فى الطريق من الساحل الي الداخل(١٠ جنود)
٣ ـ طابا : التى تتحكم فى الطريق علي طول الساحل .

وتضمن التعليمات أيضا انه باحتلال تلك المراكز يمكن سد الطرق بين الأراضي المصرية والممتلكات العثمانية ومنع اى قوة من التغلغل داخل الهضبة ، وأنه يجب احتلال تلك المراكز بمنتهى الحذر والا يتراجع عنها اذا ما تم احتلالها الا تحت ضغط القوة وأنه على المستر براملى كسياسة عامة ترك المراكز المنخفضة علي رأس الخليج .

ولكن عليه احتلال المركزين الأخيرين نقب العقبة وطابا لأهميتهما حيث يتحكمان فى الطرق الي الداخل ويمنعان مبعوثى الدولة العثمانية من الوصول الي قبائل سيناء واثارتها .

وهكذا نشأت أزمة طابا فهناك قوة مصرية كانت لديها تعليمات محددة بالتواجد فيها ، وهناك أيضا قوة عثمانية بسارعت باحتلالها ورفضت تماما أى انزال مصري فيها ، وقوت مركزها فيها اذ بلغ عدد الجنود العثمانيين فيها ١٥٠ رجلا أما المفتش براملى فكان معه٢٥ رجلا نزلوا فى جزيرة فرعون وقد بعث اللواء رشدى باشا قائد الحامية العثمانية برسالة جاءته من الصدر الأعظم الي سعد بك رفعت الذي نزل فى جزيرة فرعون تقول :« لما كانت طابا تابعة للدولة السنية فليس من حق القوات المصرية النزول فيها وعلى ذلك لا يسمح لها بالنزول بأى حال » وهكذا بدأ الأمر كأن الدولة العثمانية خلقت أمرا واقعا وتحركت الدبلوماسية العثمانية فى كل اتجاه فى محاولة لتثبيت الأمر الواقع ، بينما تحركت الدبلوماسية المصرية فى محاولات لاعادة الأمور الى نصابها تدعمها الدبلوماسية البريطانية التى تمكنت من تعبئة قوى دولية وممارسة ضغوط سياسية وعسكرية لم تنجح الدبلوماسية العثمانية فى مجاراتها فيها .

وقد بعث الصدر الأعظم برقية الي الخديو عباس ١٠ يناير سنة ١٩٠٦ هذا نصها« علمنا من جواب اللواء رشدي باشا أن الأميرالايين سعد بك رفعت وبراملي بك الانجليزي المرسلين من طرفكم على الوابور« نور البحر » الي طابا أنزلا هناك خمسين جنديا نصبوا لهم معسكرا صغيرا ، وأنه على الرغم من أن أمير اللواء رشدي باشا أفهمهما بأنه لا محل لاقامتهم تجاه القره قول العثماني فانهما أصرا على رأيهما ومن حيث أن هذه الحال ربما جاءت بنتيجة لا تتفق مع الرضاء العالي ومن حيث أنه يفهم أنكم لم تعطوا للآن تنبيهات من قبلكم ، فنرجو حميتكم ودرايتكم المسلم بها العمل بسرعة على ملافاة هذه الحالة« [٢٠] ولكي نفهم قصد الدبلوماسية العثمانية من هذه البرقية يجب أن نستقرىء الحياة السياسية المصرية وأوضاع قواها السياسية فى ذلك الوقت فقد كان الخلاف مستحكما بين الخديو عباس وبعض كامل ذلك لأنه منذ وقع الإتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا يئس الخديو عباس من امكانية نجاح سياسيته المناهضة للسياسة البريطانية فى مصر وبدأ يتقرب من الانجليز مما أبعده ـ بالطبع ـ عن الحزب الوطني ولكن الخديو أصبح فى مركز حرج لأن مسعاه للتقرب من الانجليز لم يكلل بالنجاح وعداؤه للحزب الوطني أبعده عن الشعبية التي كان قد اكتسبها منذ تولى العرش ، وحاولت الدبلوماسية العثمانية أن تستغل موقف الخديو الحرج لصالحها .

فأي مسلك يسلكه الخديو ؟ هل يؤيد مع الحزب الوطنى وجهة النظر العثمانية أو يقاومها فيظهر بمظهر المؤيد للسياسة البريطانية فى مصر ؟ ... وعلى كل فقد كان الغرض من هذه البرقية هو احراج الخديو عباس ، فهو اما أن يجبر على الاصطدام مع الانجليز واما أن يفقد شعبيته لدى الرأى العام المصرى الذي كان يؤيد السلطان تحت تأثير الحزب الوطنى ، وفوق ذلك فقد كان السلطان يعلم أن مصر تحت الاحتلال البريطانى وأنه ليس فى وسع الخديو أن يتصرف الا فى قليل أو كثير ، الي جانب ذلك فعلي أثر نشوب أزمة طابا شنت جريدة اللواء لسان الحزب الوطنى حملة تتهم فيها السلطات البريطانية باعداد شبه جزيرة سيناء لأعمال حربية ضد الدولة العثمانية . والملاحظ

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

رغم ان الهدف الأساسى من التحرك العثماني
في سيناء عن مصر الا أن حقد الراى العام
على الاستعمار البريطانى فى ذلك الوقت قيد
من رؤية المصالح الحيوية المصرية ، فبالرغم من
ان بريطانيا للمصالح الحيوية المصرية فى طابا لم
سوى ستار يخفى هدف بريطانيا الحقيقي وهو
كل ما يهدد قناة السويس من ناحية الشرق ،
يكن الامر فأن المصلحة هنا مشتركة وتأييد
البريطاني كان ينسجم مع المصالح المصرية .
الخديو بطرس باشا غالى[٢١] على اثر
برقية الصدر الأعظم ودرس معه المسألة ثم اجتمع
غالى باشا بعد ذلك بالنظار ثم تقرر بعد أن صدر
بسحب القوة المصرية الى جزيرة فرعون الرد على
الاعظم بالتالى :« من القديم فأن موقع طابا
ادارة الحكومة المصرية ومن الثابت أن الظغراف
رد من مقامكم السامي يوم ١١ رمضان سنة ١٣٠٩
٨ ابريل سنة ١٨٩٢ م بخصوص شبه جزيرة
بقرر حفظ الحالة على ما كانت عليه ، ومن حيث
ميدان العقبة يمانع فى وجود العساكر المصرية
فى حين أن الغرض من وجودهم هو منع تهريب
سلحة ولكن منعا لسوء التفاهم أمرنا بسحبهم ومن
ان تقتنى بأن هذا لا يرضي صاحب الجلالة الخليفة
ما لهم المشاكل ومنع تكرارها أرجو تعيين مندوب
بلكم ليتفق مع المندوب المصرى على تعيين الحد
فصل وبذلك لا يقع تعرض آخر لاقامة العساكر
بة الدين تقتضي الضرورة وجودهم « [٢٢] ولقد
ن الدبلوماسية العثمانية الي ابعد من ذلك فى احراج
عباس فأيدت برقيتها الى الخديو فى ١٠ يناير
١٩٠٦ برسالة أخيرى فى ١٢ يناير سنة ١٩٠٦

شكت فيها من أن ضابطا انجليزيا يقود قوة من الجيش المصرى قد أقام معسكرا بالقرب من العقبة عن طريق غزة واعلن عن نيته فى اقامة مراكز حراسة فى هذه النقطة وفى غيرها من الاراضى التركية وأرسل الباب العالى تلك الشكوى الى السفير البريطانى فى الآستانة طالبا التوسط لسحب تلك القوة من المركز الذى احتلته« خارج الاراضى المصرية »[٢٣] وظلت المسألة معلقة ، وكان واضحا أن قصد الباب العالى هو الضغط على الخديو واستغلال عدم اكتراث الانجليز بالمصالح المصرية بغية الحصول على بعض المكاسب أسوة بما وقع اثر أزمة فرمان التولية فقد رأينا أنه حصل على العقبة وبعض المراكز الأخرى ، فقد يكسبه موقفه من أزمة طابا بعد المساومة مع الانجليز مواقع جديدة فى سيناء وفى الضفة الغربية من خليج العقبة ، واعتقدت الدبلوماسية العثمانية أن الانجليز لن يروا فى تفاهة تلك المواقع ما يستحق قيام أزمة حادة لذلك تشدد فى موقفه واعاد الكرة فى أواخر يناير سنة ١٩٠٦ ببرقية وردت من الصدر الأعظم الي الخديو جاء فيها « لعدم وجود خلاف بنقطة طابا المجاورة للعقبة فلا محل لتعيين حد فاصل ونرجو بذل همتكم فى منع الخطر الذى يحدث من انشاء نقطة عسكرية هناك» [٢٤]

التدخل البريطانى فى الأزمة :

ازاء رفض الباب العالى الموافقة على مبدأ تكليف لجنة مشتركة للفصل بين الحدود دخلت الأزمة فى دور خطير اذ ظهرت بوضوح نيات الدبلوماسية العثمانية وتدخل اللورد كرومر فى الأزمة بصراحة بعد أن ظل مستترا وراء السلطات المصرية ، فأرسل الى سفير بريطانيا فى الاستانة برقية قال فيها : « من المتوقع أن تستمر الأزمة طالما لم تعين حدود بصفة حاسمة »

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وهكذا تدخلت بريطانيا لمنع تكريس الأمر الواقع الذى خلقه احتلال الحدود العثمانيين لطابا ، ولم يأت هذا التدخل فقط نتيجة لموقفها كدولة محتلة وانما الأهم من ذلك بسبب رفضها التام لأى اقتراب لأية دولة حتى ولو كانت تركيا من قناة السويس شريانها الامبراطورى ، وكان الاحتلال العثمانى لطابا يمثل خطرا فى هذا الاتجاه فلجأت بريطانيا الى الضغط الدبلوماسى والى التلويح باستخدام القوة العسكرية فقد أرسل السير أوكونر برقية من استانبول فى ٢٨ يناير سنة ١٩٠٦ جاء فيها أنه التقى بورير الخارجية التركية فى هذا اليوم وذكر له أن عمل السلطات العسكرية التركية كان مفاجأة ، وأن طابا تقع فى سيناء على الشاطىء الغربى لخليج العقبة ، وسأله عن مدى ماتراه الحكومة العثمانية فى عملها من عدالة ، وفى اليوم نفسه تقدم السير أوكونر السفير البريطانى فى الاستانة بالمطالب التى سبق أن قدمها اللورد كرومر والتى تتلخص فى

١ ـ عدم الاكتراث بالتهديدات التركية التى كانت تتحدث من حين لآخر عن طرد القوات المصرية من مواقعها حتى ولو كان الألمان وراء التشدد العثمانى

٢ ـ الاصرار على تشكيل لجنة مشتركة لرسم الحدود بين مصر والسلطنة العثمانية

٣ ـ جلاء القوات التركية عن طابا والاراضى التى تحتلها فى ارض يعتبرها مصرية

ولكن توفيق باشا وزير خارجية تركيا قال انه سيعرض هذه المطالب البريطانية على مجلس الوزراء العثمانى ، وفى اليوم التالى أى فى ٢٩ يناير سنة ١٩٠٦ قدم السفير البريطانى فى الاستانة احتجاجا الى الصدر الاعظم على احتلال القوات التركية لطابا وقال له انه ليس من حق الاتراك احتلال المكان الذى لاشك فى كونه أرضا مصرية ونصح السفير البريطانى الصدر الاعظم بانهم اذا كانوا فى طابا فعليهم الانسحاب لتجنب أزمة حادة وفى اليوم نفسه أبلغ توفيق باشا وزير خارجية تركيا السفير البريطانى فى الاستانة بأن المسألة فى طريق الحل وان اتفاقا قد تم بين القائدين التركى والمصرى

وهكذا يلاحظ أن الموقف العثمانى كان سلسلة من التسويف والتردد الغرض منها حس نبض الانجليز ومعرفة الى أى حد قد يلجأون الى استخدام القوة لحل الأزمة ونشير أيضا الى أن نبأ الاتفاق بين القائدين التركى والمصرى كان تأويلا حاطنا لحديث دار بين القائدين ذكر فيه اللواء رشدى باشا لرفعت بك انهينا أخوان يخدمان نفس السلطان وأن جلالته شرح الموضوع بالتفصيل لسمو الخديو فتبين انه ليس هناك خلاف ، ولكن السلطات البريطانية فى مصر نفت حدوث أى اتفاق كما يزعم الوزير التركى ، كما بعث السير براملى تقريرا الى القاهرة فى ١١ فبراير سنة ١٩٠٦ جاء فيه أن الاتراك يهددون المراكز المصرية فى جزيرة فرعون مما اضطره الى ابقاء الباخرة « نور البحر » لتسهم فى الدفاع عن المواقع المصرية عند الضرورة وأشار التقرير الى أن الاتراك استولوا على مواقع أخرى على الساحل العربى منها نقب العقبة .(٢٠)

وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٠٦ قطع القائد العثمانى فى العقبة كل اتصال بالمواقع المصرية فى سيناء وأعلن انه يحملها عواقب عدم انسحابها منها ، وفى تلك الأثناء كانت الانباء ترد بأن الاتراك يعززون مواقعهم وانهم أرسلوا لواءين من المشاة الى العقبة ، ومرة أخرى يسعى سفير بريطانيا لدى الدولة العثمانية ليقرر الصدر الأعظم عقد مجلس الوزراء لاتخاذ قرار ولكن المجلس يفض دون نتيجة ، ولذا لجأت الدبلوماسية البريطانية الى التلويح والتهديد باستخدام القوة فابلغت وزارة الخارجية البريطانية السفير التركى فى لندن بأنها عازمة على ارسال بارجة حربية الى مياه خليج لعقبة هى البارجة « ديانا » اذا لم يذعن الباب العالى لمطالب الحكومة البريطانية ، وفعلا نفذت بريطانيا تهديدها فصدرت الأوامر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٦ بوضع البارجة « ديانا » تحت تصرف اللورد كرومر الذى تركت له حرية اختيار الوقت الملائم لارسالها الى العقبة ، وفى الوقت ذاته كانت الدبلوماسية العثمانية تبذل مكثفة لتثبيت الأمر الواقع ففى ١٥ فبراير سنة ١٩٠٦ بعث السلطان برسالة الى السير اوكونر السفير البريطانى فى الاستانة يبلغه فيها بأن طابا وغيرها من الأماكن التى تحتلها القوات العثمانية ضمن الأراضى التى تديرها الدولة العلية ومن ثم ليس هناك أى عدوان ، وبعد ذلك بيومين أرسل السلطان عبد الحميد الثانى رسالة أخرى الى سفير بريطانيا فى الاستانة بنفس المعنى وان كان قد أضاف أن قائد العقبة اللواء رشدى باشا قد أبلغه بأن طابا ومكانيين اخريين تقع داخل الأراضى العثمانية ... ولذا لم ينتظر اللورد كرومر طويلا فأصدر أوامره الى الكابتن « فين هورنبى » قومندان البارجة ديانا فى السويس بالتوجه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

جزيرة فرعون للمحافظة على الجنود المصريين
ين بها ومنع الجنود العتمانيين من التوغل فى
، كما صدر الامر الى نعوم بك شقير بمرافقة
ة مندوبا من قبل المخابرات المصرية فوصلت
ة جزيرة فرعون مساء ١٨ فبراير سنة ١٩٠٦
رافق البارجة القائمقام باركر بك مساعد مدير
ابرات المصرية الى العقبة ، وعند المرور بطابا
د ركاب البارجة الحدود الاتراك ويقدر عددهم بنحو
ى رجل كانوا لا يزالون يحتلون وادى طابا وكانوا فى
ضع استعداد تام لاطلاق النار [٢٦] وقد التقى الكابتن
ورنبى وباركر بك ونعوم بك شقير مع اللواء رشدى
طا قائد الحامية العتمانية فى العقبة ودار الحديث عن
سل النزاع وعد اللواء رشدى باشا نزول المستر
املى الى رشدى اتحرشا بالدولة العلية ، وقال ان
طابا والنقب يتحكمان فى العقبة لذلك فهما منها ولابد من
ضمهما اليها لأجل سلامتها ، وأن المنطقة المحيطة
رأس الخليج تكون ميناء طبيعيا واحدا ومن ثم فهى
من تركية وعلى ذلك فان طابا والقطار ونقب العقبة
والقصيمة كلها بلاشك تركية ولكن البعثة
المصرية ـ البريطانية ردت عليه بأن المعلوم لدى
حكومة مصر أن شرق الخليج تابع للعقبة وغربه تابع
لسيناء وقد سبق للجنود المصريين أن احتلوا طابا عدة
شهر بعد اخلاء العقبة ولم تتركها مصر الا لبعدها
وعورة طرقها ومن ثم فان احتلال الجنود العثمانيين
طابا والنقب قبل تحديد التخوم رسميا بين الدولة
العلية ومصر يعد تحرشا بمصر ، وقال الكابتن هورنبى
، وأنا الان عائد الى جزيرة فرعون وسأبقى فيها الى
أن ترسل لجنة لتحديد التخوم » . [٢٧]

وبعد أن وصلت الامور الى حد الأزمة بدأ الباب العالى فى التراجع فى ١٨ فبراير سنة ١٩٠٦ فابدى السلطان موافقته على ارسال لجنة مهمتها « التحرى عن موقع الأماكن موضوع النزاع » وان الباب العالى « سيسحب قواته اذا ماتبين أن تلك المراكز واقعة فى الأراضى التى تديرها مصر » ، وأسرع سفير انجلترا فى الاستانة بابلاغ هذا النبأ الى اللورد كرومر ، وفى اليوم التالى قابل وزير خارجية تركيا سفير انجلترا فى الاستانة الذى ذكره بالشرط الذى تصمم الحكومة البريطانية على تنفيذه لحل الأزمة وهو سحب القوات العثمانية من طابا وغيرها من المواقع التى تحتلها فى الأراضى المصرية

وفى ١٩ فبراير سنة ١٩٠٦ وصل ياور اللواء رشدى باشا الى جزيرة فرعون ليخبر البعثة التى على البارجة نيابا بأنه ورد خبر من الاستانة أن الغازى مختار باشا [٢٨] مندوب الدولة العثمانية فى مصر قادم الى العقبة لتعيين الحدود . وفى اليوم نفسه وصلت الباخرة نور البحر من السويس الى جزيرة فرعون لتخبر البعثة التى على البارجة نيابا أن الحكومتين المصرية والعثمانية اتفقتا على ارسال مندوبين لتعيين الحدود وان مندوبى الدولة العلية هم ضابط من حامية العقبة وضابطان من الاستانة هما أحمد مظفر بك ومحمد فهمى بك وأنهما قد غادرا الاستانة فى طريقهما الى مصر ، وأما مندوبو مصر فى اللجنة المشتركة لتعيين الحدود فهم الاميرالاى أوين بك مدير المخابرات [٢٩] واللواء اسماعيل باشا سرهنك وكيل الحربية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والأميرالاى سعد بك رفعت [٣٠] قومندان سيناء .

الا أن الدبلوماسية العثمانية لجأت الى المراوغة والمناورة مرة أخرى اذ أرسل الصدر الأعظم برقية الى الخديو عباس فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٦ جاء فيها « مما لاشك فيه ان حوالى العقبة هو تحت ادارة السلطة السنية وأيضا فان المقاطعة المصرية هى من الأجزاء المتممة للممالك الشاهانية ولاحاجة لتعيين مندوب لاقامة خط الحدود وبالرغم من أنه كان يلزم صرف النظر عن انشاء القره قولات العسكرية التى أرسلنا عنها برقيتين ، فقد علمنا أخيرا مع الأسف بارسال مدرعة من طرفكم الى طابا وارسالها لايتفق مع سابق اشعار فخامتكم ، ومن هنا تحدث مسألة لاموجب لها قد تكون منافية لصداقة التبعية اذا فرض وأنزلت المدرعة العساكر وأقامت نقطة هناك فنرجو خاصة سحب المدرعة » . [٣١]

وهكذا اتضح بجلاء موقف الباب العالى ومطامعه ليس فقط فى بعض المواقع ولكن فى سيناء كلها وتقدم وجهة نظر جديدة تهدم أساس الاتفاقات الدولية المبرمة بشان مركز مصر الخاص تحت ولاية بيت محمد على باشا ووجهة النظر الجديدة هى أنه « مادامت مصر ولاية عثمانية فلا يمكن أن توجد بينها وبين بقية الولايات الخاضعة للادارة العثمانية مباشرة حدود وتخوم » [٣٢] وقد تبنت جريدة اللواء لسان الحزب الوطنى هذه النظرية الجديدة ودافعت عنها ، ولم يكتف الباب العالى ببرقية الصدر الأعظم ولكنه كلف الغازى محتار باشا المندوب السامى العثمانى فى مصر بتقديم مذكرة مطولة الى بطرس باشا غالى ناظر الخارجية يشرح فيها موقف الباب العالى وقد جاء فى المذكرة [٣٣] « قبل الدخول فى ماهية الحادثة نبين وجهة نظر الدولة العلية فنقول انه فى ١١ كانون الثانى سنة ١٣٢١ رومى تسلمت برقية سامية من استانبول بناء على المعلومات الواردة عليها من قومندان العقبة جاء فيها : أن الادارة المصرية شرعت فى احداث نقط عسكرية فى جهات متعددة بين العقبة والعريش وأنه صار مخابرة قومندان العقبة بمنع الانشاءات المذكورة وأخطرت الحديوية المصرية تلغرافيا بصرف النظر عن أمثال هذه المنشآت ذلك لأن الدولة العلية لايمكنها السماح بانشاءات عسكرية فى نقط كان متروكا ادارتها لمصر صفة مؤقتة ، وبناء عليه لما زرت الخديو واكدت له المسألة قال لى بأنه أرسل تلغرافا الى فخامتكم بان التدابير المذكورة كانت لتدعيم النظام فى تلك النقط ولان لم يسبق تعيين الحدود فانه طلب فى تلغرافه المذكور ارسال مندوبين لتعيين الحدود ، وبعد ذلك سمعت بان قومندان العقبة أخطر مأمورى مصر بعدم القيام بعمل أى منشات هناك وأنه على الرغم من هذا الاخطار فقد علم بحصول الانشاءات ، لذلك أرسل قوة عسكرية لهدم ما استحدث ومنع العمل ، وعند وصول القوة تصادف وصول الوابور نور البحر واخراجه خمسين نفرا من العساكر للقيام بعمل الانشاءات ، ومن هذا الوقت حدث الخلاف الذى مازال مستمرا . ولازالة هذا الخلاف يجب ايضاح ماهية المسألة فى تفسير علاقات مصر بالدولة فنقول :

التصرفات الملكية لمصر وادارة أمورها الداخلية :

كانت مصر من القديم فى قبضة الدولة وكلما تعن الحاجة تعين من قبلها واليا عليها لادارة شئونها الداخلية لأنها من الأجزاء المتممة للدولة .

ولكن لسبب من الأسباب فان الوالى محمد على باشا قام ضد الدولة وانتصر عليها

وكان من أثر ذلك تصديق مندوبى انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا على حصول محمد على باشا على الفرمان العالى رقم ٢ ربيع الاخر سنة ١٢٥٧ الذى جاء فيه .... أبقى فى عهدتكم بطريق الامتياز ادارة الخطة المصرية المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخريطة المختومة بخاتم الصدارة ، مضموما الى ذلك الوراثة وشروطها انه كلما خلا محل الوالى يكون اسناد الولاية لأولاده واولاد أولاده الذكور ، الأكبر فالأكبر ويكون تعيينهم بمعرفة الدولة العلية

وفى حين انقراض الذكور يكون التعيين من حق الدولة وليس لأبناء الاناث حق فى منصب الولاية ... الخ .. وفى هذه العبارة ثلاث نقط هامة .

أولا : الخريطة المذكورة ، وعندى صورة منها ، وهى تحدد مصر شرقا من العريش الى السويس بوصل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

قديم يبقى فى شرقه أراضى ولاية الحجاز

كلمة « ابقاء » التركية ، معناها أن هى بحسب القديم ، أما ادارة مصر الداخلية قيود معينة منها امتياز الوراثة ، أما حق الملكية فهى بمثابة سائر الايالات الشاهانية كانت فى قبضة الدولة العلية) .

ل هو أولا انه عند انقراض الذكور ترجع الى ور الادارة وثانيا سكان مصر هم تابعون العثمانية وثالثا أنه ليس للخديوية مناسبات مع الدول الأجنبية ورابعا قوتها العسكرية من القوة العمومية العثمانية وأمثال ذلك لايجعل مس فرق بين مصر وسائر الولايات وفقط ادارة الامور الداخلية تدخل تحت الموضوعة للامتياز وصاحب هذا الامتياز هو محمد على باشا ومن بعده حسب قاعدة الوراثة من أولاده وأحفاده الذكور ، وخلاصة القول أنه ودة لكلمة (مصر) يرد على الخاطر تصرفات والادارة الداخلية ، فالكلمة الاولى دائما ة فى قبضة الدولة ، والثانية هو أنه فى دائرة د المرسومة يكون من ورثة محمد على باشا خديو ل رتبة الصدارة .

ريق الحج : قديما كان طلب والى مصر التصريح ستخدام موظفين مصريين وعساكر مصرية قة على طريق المحمل الذى يمر بطور سينا بة ومدائن صالح ، ودام هذا الحال خلفا بعد سلف قبل ١٥ سنة . ولما صار البدء بسارسال المحمل ري بحرا من السويس لم يبق من لزوم لطريق البر ارأت أن تربط ادارته بولاية الحجاز . وعلى هذا دود مصر تبتدىء من الوجه وبعده ضبا ع . وبعد تولية الحضرة الخديوية صار استرداد ة وصار ترك شبه جزيرة طور سينا لمصر بصفة د (بمقتضى تلغراف) يستبان منه هذه سيلات : أن الدولة بحسب قرار الدولة المعين فيه من العريش الى السويس هو عبارة عن جزء ألحق لى لزومه الى الخريطة المصرية . ولزوال الحاجة استرداد قسم منه وبقى شبه جزيرة طور سينا ارة مصر تحت استرداده عند اللزوم . لهذا لا قبوله بصفته حدودا وان قيام الادارة المصرية ات عسكرية فيه مخالفة ظاهرة كالشمس .

ساكر الشاهانية الموجودة بموقع طابا ، هى قظة على هذا الحق وق قسم من ممتلكات الدولة لحقا بمصر على سبيل الامانة ، وقد يستخلص ا أن التصرفات الملكية فى مصر هى بيد الدولة مثل انها فى باقى الولايات وليس فى الأمر معاهدة مبرمة عن طريق أجنبى فالدوله باعتبارها صاحبة الالحاق لها كذلك حق الاسترداد ، خصوصا وأن الأراضى المتحدث عنها خارجة عن القرار الدولى

لهذا فهى فى كل وقت خاضعة لما هو جار لسائر الولايات

فاذا قيل بفرض أن هذه الأراضى بموجب التلغراف رقم ٨ أبريل سنة ١٨٩٤ بقيت لمصر ، كما صار ابلاغ بعض الدول ، فالجواب هو أن التبليغ لم يتضمن الالحاق وليس هناك صراحة قطعية بذلك بل على العكس فان كلمة ابقاء التى ذكرت البلاغ لبعض الدول تفيد المحافظة على الحدود القديمة وهى بمثابة اعلان فقط بأن مصر هى المرجع فى كل مايتعلق بهذه النقطة .

لذلك لم يفهم السبب الموجب للحدة والاعداد الحاصل من جراء منع الانشاءات العسكرية ، وعدم قبول تعيين الحدود فى أرض تركت لمصر مع قابليتها للاسترداد ، مع كون ذلك من الحقوق الصريحة للدولة وعلى الخصوص التهديد الواقع بارسال الوابور البحرى ديانا قد يفهم أن مصر ظنت أن لها الخط المرسوم بين العقبة والعريش ، ولكن الحقيقة أن النهاية لشبه جزيرة طور سينا وقنال السويس وخليج العقبة من الشمال والخط الواصل منها الى الجنوب يتشكل منها قطعة مثلثة .

وان هذا الخط هو حدود بين الدول – فادارة المثلث المتخلف من هذا الخط بين العريش والسويس وان كانت لولاية الحجاز الا أنه صار السكوت عليها الى الان .

على أن تطور مسألة العساكر الشاهانية وتهديدهم فى موقع طابا ان هو الا حق صريح للدولة جعلها مجبورة للبحث فيه .

وفى الواقع كذلك أن الخط الممتد من العقبة الى العريش وان كان يشكل شبه جزيرة كبيرة وأن النهاية الشمالية للخليج مع ايصالها بالخط المتقدم يتشكل منها منطقة صغيرة هى طور سينا وأن كل خليج من خلجان هذه المنطقة يعرف باسمه الخاص .

بناء عليه يجب العلم بأنه من حق الدولة العلية فى كل يوم ارسال عساكرها لغاية جهة السويس .

موقع طابا المختلف عليه والداخل فى شبه الجزيرة ان كانت ادارته تركت لمصر فان مرور فرع خط السكة الحديد الحجازية من العقبة يجعل منه ميناء بالخليج وأن سواحل الميناء لاتكون فى يد ادارتين ومع أن الملكية للدولة فان كل ما هناك هو عبارة عن مساحة جبلية صخرية لاتنفع بشىء وان ترك ادارتها للدولة لن يضر ذلك لمصر فى شىء .

وحيث أنه لم يكن لدولة انجلترا أى مناسبة فى موقع طابا فليس لوجود الباخرة ديانا أى معنى لأية شكوى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

منح الكلام هو لسمو الخديو وحده فلذلك يرد على الخاطر بأن سموه هو العامل على وجود هذه السفينة هناك .

وحيث انه من أهم وظائف الخليفة المعظم تأمين سلامة طريق الحج ، وكان أمر المحافظة يقوم به ولاة مصر الا انه من بعد سيكون جلالة الخليفة مجبورا على القيام به .

فأعرض لفخامتكم الكيفية رجاء ان تتفضلوا بمطالعة الشيء فى وقته » .

الادعاءات العثمانية :

بهذه المذكرة المطولة التى قدمها الغازى مختار باشا الى وزارتنا الخارجية المصرية تكون الدبلوماسية العثمانية قد كشفت كل أوراقها فاتضحت أن الاطماع العثمانية تتعدى بكثير موقع طابا وترمى الى الاعتراف للسلطان بحق استرداد جزء من سيناء أو حتى سيناء بأسرها متى اراد ذلك وفى هذه المذكرة أيضا تتلخص الادعاءات العثمانية فى الاتى :

١ ـ لايمكن للدولة العلية السماح لمصر باقامة منشآت عسكرية فى نقاط كانت متروكة ادارتها لمصر بصفة مؤقتة .

٢ ـ بالرجوع الى فرمان رقم ٢ ربيع الاخر سنة ١٢٥٧ هـ الذى أبقى بعهدة محمد على باشا بطريق الامتياز ادارة الخطة المصرية المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخريطة المختومة بخاتم الصدارة يتبين .

أ ـ أن الخريطة المذكورة ـ وعند الغازى صورة منها ـ تحد مصر شرقا من العريش الى السويس بوصل خط مستقيم تبقى فى شرقه أراضى ولاية الحجاز وسوريا .

ب ـ أن كلمة « إبقاء » التركية معناها أن مأموريته هى بحسب القديم أما ادارة مصر الداخلية فهى تحت قيود معينة منها امتياز الوراثة أما حق التصرفات الملكية فهى بمثابة سائر الولايات الشاهانية .

٣ ـ ظلت شبه جزيرة سيناء الى ادارة مصر تحت استردادها عند اللزوم ولذا لا يمكن قبولها بصفة حدود .

٤ ـ الجنود العثمانيون الموجودون فى موقع طابا هم للمحافظة على هذا الحق وهم فى جزء من ممتلكات الدولة العثمانية كان ملحقا بمصر على سبيل الامانة فالدولة باعتبارها صاحبة الحق لها كذلك حق الاسترداد .

٥ ـ يحق للدولة العثمانية فى أى وقت شاءت ارسال جنودها لغاية السويس

٦ ـ أن موقع طابا المختلف عليه والداخل فى سيناء ولو كانت ادارته تركت لمصر الا أن وضعه قد تغير بمرور فرع السكة الحديد الحجازية من العقبة فجعل منه ميناء بالخليج وسواحل الميناء لايمكن أن تظل فى ادارتين :

٧ ـ أن موقع طابا المتنازع عليه رغم انه ملك للدولة العثمانية الا أنه عبارة عن مساحة جبلية صخرية لاتنفع بشيء وترك ادارتها للدولة العثمانية لا يضير مصر شيء .

٨ ـ ليس لدولة انجلترا أى مصلحة فى طابا وعلى ذلك فليس لوجود البارجة دياما أى معنى فحق التحدث بشأن طابا هو لسمو الخديو وحده ولذلك يرد على الخاطر بأن سموه هو العامل على وجود هذه البارجة هناك .

الحجج والأسانيد المصرية :

حين اطلع الخديوى على مذكرة الغازى مختار باشا والتى هى بمثابة تقرير تباحث الخديو مع مصطفى فهمى باشا [٣٤] رئيس الوزراء وبطرس عالى باشا فيما جاء بهذا التقرير وبعد اتصال الاخيرين بالمستر كرومر قدما للخديو تقريرا للرد على مذكرة الغازى مختار باشا وبعد مناقشة هذا التقرير رأى الخديو عباس تعديل صياغته بحيث تستبعد منه العبارات الشديدة وتقرر ارسال هذا التقرير السرى الى الصدر الأعظم وينص على . [٣٥]

« بناء على التلغراف الوارد أخيرا من فخامتكم حصلت محادثتنا مع صاحب الدولة مختار باشا بحضور رئيس مجلس النظار وناظر خارجيتنا ، وكان من الطبيعى الرد على جوابه فى اليوم التالى » .

فحضر لدينا فى اليوم التالى الرئيس مع ناظر الخارجية ، وعرفنا بأن تقرير دولة مختار باشا لايمكن قبوله لما فيه من تجاوز لحقوق مصر الممتازة ، ولقد قدما الينا تقريرا بهذا الصدد وقالا بوجوب ارساله الى الباب العالى ، فبعد محو واثبات فيه قبلناه منهما مع الاضطرار والأسف ، لأن الرفض قد لايمكن توفيقه مع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لا أرى من حاجة للايضاح
هذا التقرير هو أن الحدود المصرية فى شبه طور سيا تنتهى بالعقبة . ويدخل فى هذا موقع طابا ، ذلك لأنه بورود تلغرافكم السامى رمان الأخير كانت نظارة خارجيتنا ببيت الحدود بناء على طلب اللورد كرومر فيما مر ، وهذا سبب الاحتجاج الواقع الان
كان هذا التقرير معايرا بالمرة لاراتى وان ى ووجداسى لايقبلان كتمانه . وكنت ايضا مجبرا تقديمه ، فقد فعلت ذلك بعد محو واثبات ، تاركا الواقع لتشرف فخامتكم
حيث أنه من ضمن الأعراض الحفية . التى يعمل عليها ، تصويرى فى نظر متبوعى المعظم بصورة ، لكنى أبين بان حالى ومقالى يحولان دون

لما فيما يختص بطريقة حل وتسوية هذه المسألة جاء فى خاطرى أن يكون رد فخامتكم على التقرير كما يأتى
ان التفسير والايضاح هما من حق صاحب الأمر والفرمان دون سواه . وعلى كل حال فانه من الأمور المسلم بها أن الدولة التى تترك مؤقتا لجهة من جهاتها ادارة جهة ، لها عند اللزوم والحاجة أن تستردها
ست الضرورة بالحاق الجهة الفلانية بصورة ية الى ولاية الحجاز ، والحدود المصرية تعتبر من كذا » ويكون تلغرافكم بصورة قطعية بغض ر عن جوابنا الذى نص فيه على عدم القبول هذا ما لاحظ هو الحال
وحيث إنه ثابت من تحرياتى الخصوصية انه ليس له من حق سياسى ولا من سبب للتطور فانى كفيل بأنه لن تدخل أى طرف اخر . »
وعلى أثر وصول هذه الرسالة السرية للاستانة جاء ردها يأتى « كان قد صرح للادارة المصرية بايجاد مقدار اللزوم فى الوجه ومويلح وطابا والعقبة بعض مواقع من شبه جزيرة طور سينا وسواحل الحجاز بسبب ارسال المحمل المصرى بطريق البر كما هو فى علمكم السامى .
وبما أن هذه المواقع لم تدخل فى خريطة التحديد المصرية المرفقة مع الفرمان الصادر الى المرحوم محمد على باشا فى سنة ١٢٥٧ هـ ، ولمساس الحاجة أعيدت اليه أولا وبعدها طابا ومويلح والان العقبة الى ولاية الحجاز
اما شبه جزيرة طور سينا فقد صدرت الارادة السلطانية بالمحافظة على الحدود الممنوحة الى محمد على باشا وجدكم اسماعيل باشا ووالدكم كما كانت من قبل »
ومن هذا التقرير يمكن أن نلخص الحجج والأسانيد المصرية فى الاتى
١ ـ أن الحدود المصرية فى سيناء تنتهى بالعقبة ويدخل فى هذا التحديد موقع طابا وأنه بورود تلغراف الباب العالى فى الفرمان الأخير كانت نظارة الخارجية المصرية بينت الحدود المصرية بناء على طلب اللورد كرومر وهذا هو سبب الاحتجاج الواقع الآن
وهكذا القى الخديو عباس مسئولية الأزمة على الدبلوماسية البريطانية
٢ ـ أن هذا التقرير فى جوهره يتفق مع آراء الخديو بالمرة وأنه مجبر على تقديمه وقد فعل ذلك بعد أن غير من لهجته التى أعدت من جانب حكومته
٣ ـ يؤكد الخديو عباس ولاءه للسلطان ويذهب الى أبعد حدود النفاق فيقدم الاقتراحات المنافية لوجهة النظر المصرية بل ويتبنى وجهة النظر العثمانية بقوله « ان التفسير والايضاح هما من حق صاحب الأمر والفرمان دون سواه ، وعلى كل حال فمن الامور المسلم بها أن الدولة التى تترك مؤقتا لجهة ما من جهاتها أمر ادارة جهة لها عند اللزوم أن تستردها »
٤ ـ يشجع الخديو عباس السلطان فى موقفه المتشدد دون اكتراث بمصالح مصر الحيوية ويؤكد للصدر الأعظم أن الأزمة لن تأخذ شكلا خطيرا اذا أصر الباب العالى على رأيه . وهكذا يقترب الخديو من نظرية الحزب الوطنى ويلتقى معها ، بل ويدخل مع مصطفى كامل فى مزايدة الغرض منها خلق المتاكل وازعاج سلطات الاحتلال البريطانى .
ومهما يكن من أمر فقد سر الباب العالى من موقف الخديو وقام بوضع مقترحاته موضع التنفيذ وأبدى الصدر الأعظم ارتياحه فى برقية بعث بها الى الخديو عباس تقول « أتشرف بأن أعرض لسموك أن اشعار فخامتكم المتضمن اعادة موقعى طابا والمويلح الى ادارة ولاية الحجاز وتبليغكم الفخيمة فى شأن طريق الصدق والاخلاص الذى اتخذتموه مع الباب العالى قد استوجب حصول التقدير والمحظوظية لدى مولانا ملجأ الخلافة ، وبحسب ما أمرت به أبشر فخامتكم بسلامة الحضرة السلطانية العالى وعلى حسب اشعار فخامتكم فقد أجرينا التنبيهات على من لزم لأخذ موقعى طابا والمويلح تحت الادارة مباشرة» ... واختتم الصدر الأعظم رسالته الى الخديو بان ألح عليه برفض كل تدخل أجنبى فى الأزمة فيقول الصدر الأعظم «
والمهمة الجليلة التى تقع على فخامتكم فى هذا الباب تستلزم محظوظية على انفرادها لدى الحضرة الشاهانية صار ينتظر من انتساب وعبودية فخامتكم المسلمة للاعتاب العلية حصول هو هذا الأمر بدون

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اعطـاء فـرصة لتمـكن الداخلة الأجنبية واسـيتكمال الأسباب السريعة لاعادة ارتباط موقع العقبـة بـولاية الحجاز كما تقتضيه شيمتكم الجليلة المنطوية على العلم بدقائق الأمور »[٣٦]

ومن هنا نرى أن الأزمة قد ضمت عناصر متناقضـة اهمها :

١ ـ تطلب الحـكومة المصرية تشـكيل لجنة مشـتركة بتعيين الحد الفاصل بين سيناء والممتلكات العثمانية ، بينما وزارة الخارجية المصرية تؤكد حق مصر في طـابا وفقا للفرمانات السابقة .

٢ ـ يشجع الخديو عباس ـ في الخفاء ـ الباب العالى على التمسك بحقه في سيناء .

٣ ـ يؤيد الانجليز وجهـة النظـر المصرية بغية ابعـاد الأتراك ووراءهم الألمان ـ قدر المستطاع ـ من احدى المناطق التى تعتبر داخلة فى نفوذهم .

٤ ـ يؤيد الحـزب الوطني المطـالب العثمـانية بـاسم التضامن الاسلامي .

ولقد علم اللورد كرومر بمضـمون التقـرير السري الذى بعث به الخديو الى الصـدر الأعظـم اذ تمـكن الانجليز في مصر وفي الآستانة من الحصول على صـور البرقيات والرسائل السرية المتبادلة بين الخديو عبـاس والآستانة وكانت كلها ضدهم وأن الخـديو كان يظهـر لهم عكس ما يبطن اذ كان يقول أن اتصالاته بـالآستانة هي في صالح بريطانيا ولدا بعـد أن كان ملك انجلتـرا يعطف على الخديو ويعتقد انه مخلص ازاء هذا العطف قال الملك ادوارد السابع بعـد أن اطلع على مـراسلات الخديو مع الآستانة « كنت أظن ان الخـديو معنا ولكنا نعرف الآن انه يظهر لنا غير مـا يضـمر فـلا نثـق به »[٣٧] .

وهكذا غيرت أزمة طابا مجرى الأمور ، فـكان مـن نتيجـة مـوقف الخـديو وحيرة الحـكومة المصرية أن أخرجت الدبلوماسية البريطانية أزمة طابا مـن محـور النشـاط الدبلومـاسى بين الدبلومـاسية العثمـانية والدبلوماسية المصرية وتولت الدبلوماسية البريطانية ـ كرومر بنفسه بـالاشتراك مـع سـفير انجلتـرا في الآستانة ـ المفاوضة مع العثمانيين وذلك بعد أن كانت هناك جهتان تتفاوضان بشـأن طـابا هما **الجهـة الأولى** : هي الباب العالى وانجلترا عن طـريق اللورد كرومر وسير أوكونر ، أمـا **الجهـة الثانية** : فهـي

الغازى مختار باشا والخديو والحكومة المصرية كان التفاوض الأساسى بين بريطانيا والباب العالى بينما ظل الغازي مختار باشا يحاول اقنـاع الخديو وعلى الحكومة المصرية .

ظلت الحال على ما هي عليه في العقبة وطابا وفرعون . القوات المصرية تحتل جزيرة فرعون لحماية البارجة ديانا ، والقوات العثمانية توابل في طابا والعقبة ، ولقد خفف من حدة تصاعد الموقف تطمينات كل من الحكومتين العثمانية والمصرى بتفادي أى تحرشات قد يؤدى الى براع مسلح[٣٨] ولقد طلب الكابتن هورنبى قائد البارجة ديانا من يعوم بك شقير أن يذهب الى اللواء رشدي باشا قائد الحامية العثمانية في العقبة ليبلغه نبأ تشكيل اللجنة المشتركة المصرية العثمانية لتعيين الحدود وتم ذلك في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٥ وتحادثا بشأن الحدود بصفة غير رسمية ونبين في حديث اللواء رشدي باشا أنه يظن ان الانجليز يؤيدون بأعمال حربية في سيناء ويقصدون التبر بالدولة العلية وأن براملي قد أرسل الى المرتفعات عمدا ليقنع باب العالى ولكن يعوم بك شقير أزال هذا الظن والوهم وبدأ البسلام بقوله : « أنت تعلم أن بدو سيناء يعيشون دائما بين الغارة بعضهم على بعض والسنة الماضية (١٩٠٥) عمت الفوضى سيناء كلها وقتل اثنان من غزاة البدو آخرين من أهالي نخل على درب الحج وفرا الى سوريا ، وكلما ارتكب بدوى جناية في سيناء فر الى سوريا أو الحجاز وليس على الحدود من دوريات مراقب فاضطرت الحربية المصرية أن تعين سبعة رفعت قومندانا على سيناء بعد أن أحيل الى المعاش نظرا لمعرفته حال البلاد ومقدرته على سياسة البدو وعينت معه المستر براملي مفتشا ومساعد قومندان لأحوال البلاد الاقتصادية والزراعية ، وأن كل ما تريده حكومة مصر الآن هو أن يعين الخط الفاصل بين سيناء وسوريا لتتمكن من وضع حفير في نقط معينة على الحدود لمنع غزاة سوريا من الدخول الى سيناء ومنع غزاة سيناء من الخروج الى سوريا والوقوف في وجه الجناة الفارين من البلدين ، وربما كان قصدها ايضا أن يكون القنال بعيدا عن كل خطر » .. وأضاف نعمه بك شقير أنه « يرى القوم مصرين على طلب اخلاء طابا قبل الشروع في تعيين الحدود ولذلك يحسن جدا ان تنصحوا باخلاء هذا الوادى قبل أن يقدم الطلب رسميا »[٣٩]

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

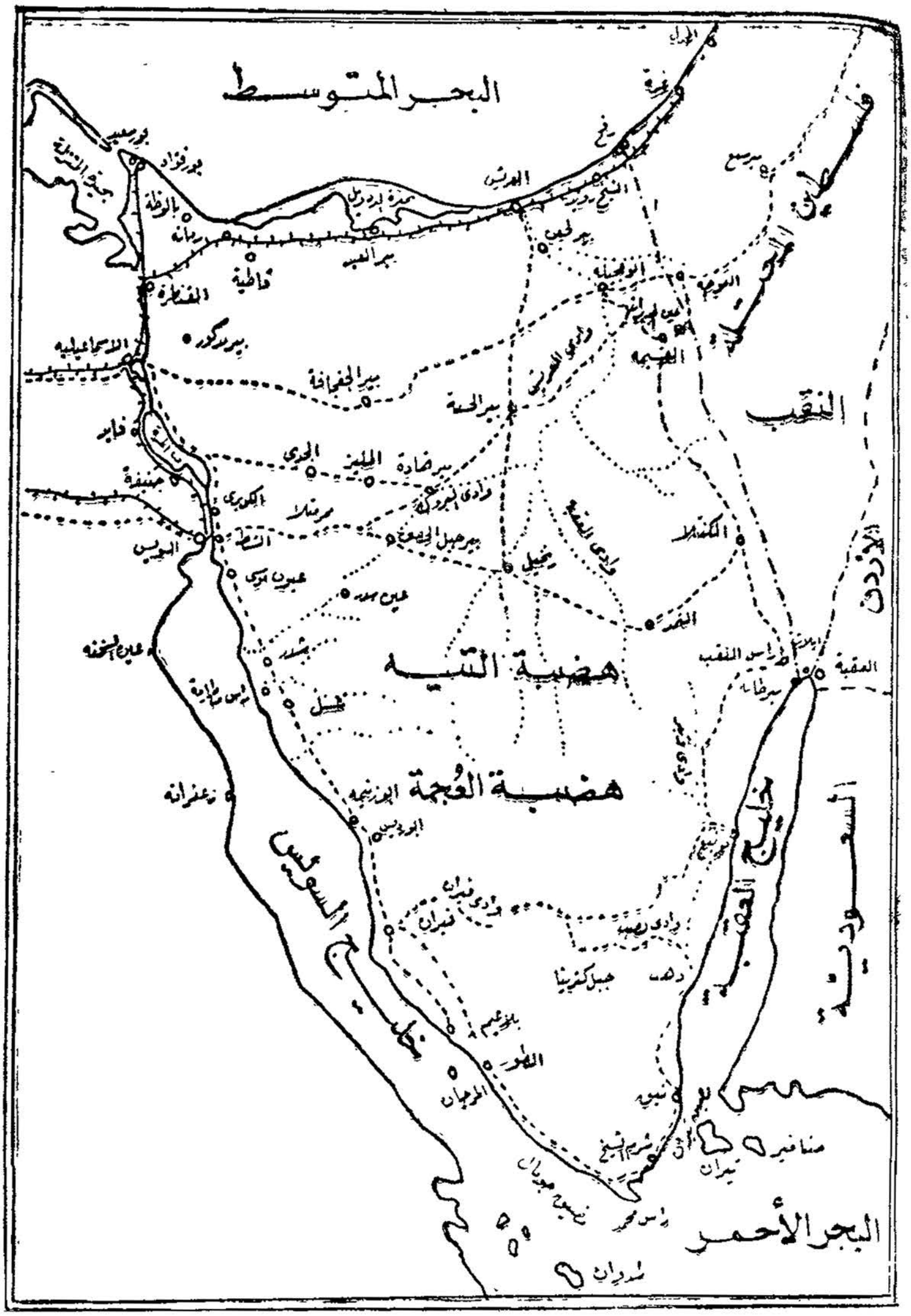

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ويجب أن نشير هنا الى أن المندوبين العثمانيين فى اللجنة المشتركة لتعيين الحدود قد وصلا الى مصر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٦ وبدلا من أن يتصلا بالحكومة المصرية نزلا ضيفين فى دار الغازى مختار باشا تم صدر لهما الأمر فسافر الى العقبة عن طريق دمشق فى ٢ مارس سنة ١٩٠٦ دون أن يتحادثا مع أحد بشأن مهمتهما مما أغضب المسئولين المصريين والانجليز فقد كان معنى ذلك واضحا وهو أن الباب العالى أراد أن يظهر ان اللجنة مكلفة فقط باجراء تحقيق وليست مكلفة بالتفاوض وعلى كل فقد أثار موقف المندوبين العثمانيين استياء الخديو عباس لأنهما حصرا الى مصر ولم يكلفا نفسيهما مشقة طلب مقابلة الخديو ، ولما لفت نظر الغازى مختار باشا الى تلك المخالفة اجاب · أنهما جاءا الى مصر لمعاونته فقط وليس لهما أية سلطة للتفاوض ، واقتصر رد الدبلوماسية العثمانية بعد ذلك على أنها فى انتظار تقارير المندوبين[٤٠] وقد دعا هذا التطور أن يطلب السفير البريطانى فى الآستانة الاجتماع بالسلطان فى ٢ مارس سنة ١٩٠٦ ليمارس الضغط عليه فيذكر له السلطان بأن المعلومات التى قدمت اليه تثبت أن طابا ضمن الأراضى التى أدارتها تركيا وأن المسألة تحتاج الى عناية فى البحث لاتصالها بالأماكن المقدسة ، ولكن السفير البريطانى فى الآستانة السير أوكونر يطلب اللقاء بالسلطان بعد ذلك بيومين فيلتقى به فى ٥ مارس سنة ١٩٠٦ ليضغط على السلطان بأقصى ما يستطيع وذلك حتى لا تتحول المسألة الى أزمة حادة ، وعلى خريطة حملها السفير إلى السلطان يطلعه على المواقع المذكورة على الجانب المصرى العربى من الخليج . أما بالنسبة الى الدبلوماسية العثمانية فقد سبق أن رأينا كيف أن المندوب السامى التركى فى القاهرة الغازى مختار باشا قد التقى بالخديو وأخذ يحثه ويضغط عليه لقبول الأمر الواقع والا يدع بريطانيا تتدخل بينه وبين متبوعه السلطان غير أن رد الحكومة المصرية كان واضحا فى عدم قبول ما عرض عليه ، وفى لندن استمر السفير العثمانى فى العاصمة البريطانية يداور ويناور وقد أبرز للمسئولين البريطانيين برقية وصلته من حكومته تقول . « بما أن طابا تابعة للعقبة فنحن نثق فى قدرتك على اقناع الحكومة البريطانية بذلك .

ازداد التوتر على اثر تقديم المندوبين العثمانيين أحمد مظفر بك ومحمد أفندى فهمى تقريرهما فى ٢ ابريل سنة ١٩٠٦ والذى جاء فيه أن طابا تدخل ضمن الأراضى العثمانية ، وفى تلك الأثناء قدم الغازى مختار باشا طلبا الى الخديو يعرض فيه اجراء مفاوضات لحل الأزمة وهو يريد بذلك أن يفهم الانجليز أنهم ليسوا طرفا فى الأزمة وفى الوقت ذاته احراج الخديو عباس حلمى الثانى وتذكيره بما قاله الخديو من ان على الباب العالى أن يسير فى خطته دون الاكتراث بما تضطر الحكومة المصرية الى كتابته تحت الضغط البريطانى ، وكان رد الخديو على اقتراح الغازى مختار باشا هو قبول التفاوض بشروط هى · أن ترسل الآستانة رسميا الى مختار باشا تفويضا يمنحه حق التفاوض وأن يشترك فى المفاوضات رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية . وفعلا عقدت أول جلسة للمفاوضات بين الخديو عباس والغازى مختار باشا بحضور مصطفى باشا فهمى رئيس مجلس النظار وبطرس باشا غالى ناظر الخارجية .

وتقدم الغازى مختار باشا بمشروع تضمن عدة مقترحات هى .[٤١]

١ ـ مع عدم المساس بالفرمان وملحقه المؤرخ فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٢ .

٢ ـ تتكون سيناء من الأراضى الواقعة جنوب الخط المستقيم بين العقبة والسويس .

٣ ـ شمال تلك المنطقة تسير الحدود المصرية مع خط مستقيم بين رفح والسويس .

٤ ـ الأراضى التى يحدها من الشمال الغربى الخط بين رفح والسويس وجنوبا الخط من السويس الى العقبة ، وشرقا الخط من العقبة الى رفح فهى أراضى تركية .

وقد أطلق على هذا المشروع اقتراح السلطان وهو يقضى بضم معظم بلاد التيه الى الدولة العثمانية وذلك برسم خط من العريش الى السويس ومن هذه الى شرق العقبة بحيث يكون شرق هذا الخط للدولة العثمانية والباقى لمصر[٤٢] ويلاحظ أن من نتائج هذا المشروع ما يلى .

١ ـ تمتد الأراضى العثمانية حتى شواطىء قناة السويس .

٢ ـ تقع طابا فى الأراضى المصرية

٣ ـ تقسم شبه جزيرة سيناء بحيث أن الجزءين المعترف بهما للحكومة المصرية تفصلهما أراضى تركية تمتد حتى حتى القناة .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

رفضت مصر هذا المشروع أو حتى مجرد النظر
لبث العازى مختار باشا أن أخرج من جعبته
ما اخر يتلخص فى مد خط مستقيم بين رفح
محمد[٤٣] يكون غربه تابعا لمصر وشرقه تابعا
العثمانية وهذا المشروع أطلق عليه اقتراح الباب
او اقتراح العازى لأن العازى مختار باشا صرح
فى استطاعته حمل السلطان على قبوله ، وأما
هذا المشروع فهو غلق خليج العقبة عند جرر
ن وبذلك يصبح الخليج بحرا تركيا مما يهدد الطريق
الهند .

لقد رفضت مصر النظر فى هذين المشروعين وأصرت
الخط الدى بخوله فرمان تولية عباس حلمى باشا
رفح الى العقبة [٤٤] ذلك لأن كلا من المشروعين
بوضوح نيات الباب العالى وأطماعه فى سيناء
ته فى سلخ جزء منها من السيادة المصرية[٤٥] .
وتوقفت المفاوضات بين الغازى والجديو فى ١٢
ريل سنة ١٩٠٦ ، وفى اليوم التالى بعث الخديو
رقية الى الصدر الأعظم يتمسك فيها بفرمان التولية
البرقية الملحقة كاساس لكل تفاوض .

مهمة شفيق باشا[٤٦] فى الآستانة لانهاء الأزمة :

قررت الدبلوماسية المصرية ايفاد احمد شفيق باشا
رئيس الديوان الحديوى الى الآستانة وذلك فى ١١ أبريل
سنة ١٩٠٦ ومعه ملف كامل بجميع صور المراسلات
والمكاتبات والوثائق المتعلقة بأزمة طابا وكانت تعليمات
الخديو اليه أن يقول أحمد شفيق باشا فى السراى أن
جناب العالى الخديو بذل كل ما يستطيعه ولا يزال
على ولائه للسلطان ، وأن يقابل أحمد شفيق باشا
سفير انجلترا فى الآستانة ولكن لا يبوح له بالمكاتبات
السرية ، وقد استشار احمد شفيق باشا بطرس باشا
وزير الخارجية قبل السفر الى الآستانة فيما اذا
السفير البريطانى محادثته فهل يحادثه فى شىء ؟
الجواب غالى باشا بأنه لا مانع وأنه سيخبر كرومر
[٤٧]

وصل أحمد شفيق باشا الى يلدز فى ١٥ ابريل سنة ١٩٠٦ ولما لم يجد رئيس الكتاب تحسين باشا توجه الى نورى باشا وسلمه الوثائق وفى اليوم التالى قابل أحمد شفيق باشا رئيس الكتاب الذى دخل على السلطان وعاد فأبلغه بأن جلالة السلطان متأكد أن سمو الخديو يعاضد الرغبات السلطانية فى مسألة العقبة وأبدى ملاحظات ومعلومات تؤيد أن طابا من أراضى الدولة وكلف أحمد شفيق باشا أن يكتب الى الخديو بذلك ، ثم قال تحسين باشا رئيس الكتاب ، ان مختار باشا أرسل يطلب أن تبعث الدولة برقية معينة الى الحكومة المصرية فلم يوافق السلطان عليها وفضل أن تحل المسألة بمعرفة الخديو[٤٨] .

فى ١٦ ابريل سنة ١٩٠٦ تحدث أحمد شفيق باشا مع فريد باشا الصدر الأعظم بشأن مسألة طابا وقال فريد باشا أنه الوحيد الذى دافع عن الخديو وقد سبب له ذلك إتهام السلطان له بالتحيز للخديو ولكن السلطان إقتنع أخيرا باخلاص الخديو عباس وأن من صالح الدولة العلية أن يكون التابع والمتبوع على وفاق لاسيما والخديو رجل مخلص وصادق الاسلام ومحب للدولة العلية والسلطان ، ثم كلف الصدر الأعظم أحمد شفيق باشا أن يخبر الخديو بأنه سيبذل كل مجهود لمعاونته فى الآستانه فى المسائل الرسمية ، وأنه ينصح أن تكون المراسلات الخاصة بالعقبة للسراى رأسا وأن بريطانيا أميل الآن إلى التساهل فى الموضوع . وفى اليوم التالى إلتقى أحمد شفيق باشا بالمستر أوكونر سفير بريطانيا فى الآستانه ودار الحديث حول مسألة طابا ، وقد أوضح السفير البريطانى لأحمد شفيق باشا بأنه فى بداية الأزمة طلب إلى الباب العالى إخلاء طابا أولا وبعدئذ تدور المفاوضات لحل المشكلة ، وكان الباب العالى عازما على القبول إلا أنه ثبت أن العثمانيين ينوون إحتلال جزيرة فرعون لولا إرسال الجنود المصريين وإحتلالهم إياها وقد هددهم العثمانيون باخراجهم بالقوة إلا أن وصول البارجة ديانا حالت دون ذلك ،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وأن الباب العالى كان قد عين إثنين من الضباط للتفاهم فى مسألة الحدود ولكنهما عادا إلى الآستانه بعد مقابلة الغازى مختار باشا لهما ، ويعزى تغيير موقف الباب العالى فى التمسك والتشدد إلى الغازى مختار باشا وأحمد عزت العابد باشا وقد فهم أحمد شفيق باشا من حديث السفير البريطانى أن حكومته متمسكة بوجهة نظرها وهى إخلاء طابا من الجنود العثمانيين وذلك عكس مافهمه من الصدر الأعظم أمس عن موقف بريطانيا وقال السفير البريطانى « أن هذه المسألة لو سلم فيها الباب العالى فانه يتدخل بعدها فى كل شيء [٤٩] وأشار السفير إلى أنه يلاحظ أن الصحف المصرية ـ عدا المقطم ـ تناصر الباب العالى وتساءل عن السبب فى ذلك فأجابه أحمد شفيق باشا بأن جريدة اللواء لسان حال مصطفى كامل وجماعته متصلة بالغازى تبدأ بنشر آرائه وتتبعها الصحف الأخرى وألمح السفير البريطانى إلى أحمد شفيق باشا بأنه يجب القيام بعمل شيء لتدارك هذا التيار الضار الذى يناصر الباب العالى ضد إنجلترا المدافعة عن الأراضى والحقوق المصرية . [٥٠]

وهنا نلاحظ إستمرار ميوعة بل وتناقض موقف الخديو ، فكان يرسل رسميا إلى الباب العالى رفض الدبلوماسية المصرية قبول مقترحات الغازى ، ويبعث فى الوقت ذاته إلى أحمد شفيق باشا برسالة موجهة إلى الصدر الأعظم يقول فيها ، أنه إضطر إلى أن يجارى سلطات الاحتلال البريطانى فى قبول وجهة نظره ويبدى أسفه لذلك ، ويكلف مندوبه أن يبلغ شفاهة الصدر الأعظم الأسباب التى إضطرته إلى رفض المقترحات العثمانية ، ويقوم أحمد شفيق باشا بتلك المهمة [٥١] وقد وردت إلى أحمد شفيق باشا فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٠٦ رسالة من مصر باسم الصدر الأعظم وطلب منه أن يسلمها بنفسه إلى الصدر الأعظم ذلك أن الصدر الأعظم كان قد أرسل برقية لمصر بنتيجة الاتصالات والمفاوضات مع الغازى مختار باشا فأرسل الرد عليه فى صيغة غير لائقة وإضطر الخديو أن يجارى الدبلوماسية البريطانية أو سلطات الاحتلال البريطانى فى قبول هذه الصيغة وهو يأسف لذلك ، ويكلف أحمد شفيق باشا بابلاغ الصدر الأعظم شفاهة ، فضلا عن أن الخديو كتب له تقريرا بالأسباب التى دعت إلى أن يكون الرد بهذه الصيغة وأرفق التقرير مع الرد ، وتوجه أحمد شفيق باشا فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٦ إلى الصدر الأعظم ليسلمه الرسالة ويقول له الصدر الأعظم « أخبر الجناب العالى أننا نجرى اللازم الآن لانهاء مسألة طابا ويلزم أن يساعدنا » . ويلمح أحمد شفيق باشا إلى الصدر الأعظم بضرورة إرضاء بطرس باشا غالى ويعرض تساهل الباب العالى فى مسألة الدير القبطى فى القدس فيرد عليه الصدر الأعظم « على بطرس باشا أن يساعدنا فى مسألتنا وعلى أن أرضيه تمام الرضا » وهكذا بدا للدبلوماسية العثمانية أن مسألة طابا ليست كافية لحمل مسئول مصرى على تجاهل مصالح مصر الحيوية ، ويبدو أن شفيق باشا أراد أن يبين للصدر الأعظم شدة تمسك بطرس باشا غالى بحقوق مصر فى سيناء وأن يفهمه أنه الرجل الوحيد الذى يمكنه التأثير على الدبلوماسية البريطانية وحملها على التساهل ولذا فانه يحسن إرضاؤه بدلا من الضغط على الخديو الذى ليس فى وسعه المساعدة . [٥٢]

أزمة رفح سنة ١٩٠٦ وإحتجاج الحكومتين المصرية والانجليزية رسميا :

قابل الخديو عباس الغازى مختار باشا فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٦ وحضر المقابلة رئيس النظار وناظر الخارجية ولم يقدم الغازى أى إقتراح أو تنازل بل نهد ينذر بوجوب طاعة أوامر السلطان ، وفى نفس اللحظة وردت الأنباء عن تدفق الامدادات العسكرية العثمانية على العقبة وأن اللواء رشدى باشا يستعد لشن حملة داخل سيناء فى إتجاه نخل . وتفاقمت المشكلة فقد تعدت أزمة طابا وإمتدت إلى منطقة رفح فى أقصى الشمال ذلك أن العثمانيين بعد إحتلالهم طابا أرسلوا قوة من الجنود لاحتلال رفح فأزالوا عمودى الحدود من مكانهما تحت السدرة وإقتلعوا عمد التلغراف المصرى بين بئر رفح وطريق بئر رفيح وإستبدلت بالعمودين الفاصلين بين الحدود أعمدة عثمانية ونصبت الخيام بين السدرة وطريق رفيح ، فلما بلغ الخبر حكومة مصر من أسعد أفندى عرفات مراسل جريدة المقطم فى العريش قبل أن يبلغه محمد بك إسلام ناظر قلعة العريش (أول أغسطس سنة ١٩٠٢ ـ آخر أبريل سنة ١٩٠٦) إلى الحكومة المصرية إستدعى إلى مصر وألحقت محافظة العريش إداريا بالحربية التى أرسلت إليها القائمقام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مساعد مدير المخابرات لادارة شئونها
. وامرت الحكومة المصرية البارجة البريطانية
التى كانت مرابطة فى ميناء بورسعيد بالتوجه
إلى رفح للتحقق من صحة الخبر ، وعين الكابتن
وث ، قومندان البارجة معتمدا للدولة البريطانية
بك شقير معتمدا للحكومة المصرية وطلبت
ومة المصرية منهما التثبت من صحة الخبر
هما حتى إذا ماوجداه صحيحا إحتجا على العمل
ا باسم الحكومتين المصرية والبريطانية معا
ما الاحتجاج الرسمى المشترك إلى ضابط الجنود
شانيين فى رفح ثم تعود البارجة منيرفا بعد ذلك إلى
ر وقد حذرتهما الحكومة المصرية فى الوقت ذاته من
ى حدود رفح شمالا . (٥٣)

بحرت البارجة فى ميناء بورسعيد بمصر عصر يوم
٢ أبريل سنة ١٩٠٦ فوصلت رفح ٣٠ أبريل للتحقق
ن صحة واقعة إزالة عمودى الحدود ، وتبين من أقوال
شهود أن العمودين قد أزيلا فعلا يوم ١٢ أبريل فضلا
ن إستبدال ١١ عمودا من أعمدة التلغراف المصرى فى
ر رفح بأعمدة عتمانية فى ٢٨ أبريل ، كما دلت
تحريات أن مايقرب من خمسين جنديا عثمانيا وعلى
رأسهم يوزباشى أركان حرب (مفيد بك) قد نصبوا
خيامهم الخمسة فى حد مصر ، فبعث نعوم بك شقير إلى
قائد القوة العثمانية برسالة مع أحد جنود حرس
الحدود يقول فيها أنه حضر مندوبا من قبل الحكومة
المصرية لمقابلة قومندان الجنود العثمانيين المعسكرين
الآن فى رفح مقابلة خصوصية ودية (٥٤) وقد وجه
الكابتن أ و . ويموث رسالة إلى مفيد بك هذا نصها .
« قومندان العساكر الشاهانية برفح ـ بعد السلام
يكتب إليكم هذا لأخبركم أنى جئت مندوبا من قبل
الحكومة البريطانية لمقابلتكم بشأن خط الحدود
ويمكننى الانتظار هنا ساعتين فقط فاما أن تأتوا إلى
أو أن أذهب إليكم ومعى نعوم بك شقير مندوبا من
حكومة مصر وأرجو أن تتكرموا بالرد حالا مع رافعه .
« اعلموا أن مأموريتنا هذه هى مأمورية ودية سلمية
يمكن إنهاؤها بمقابلة صغيرة » (٥٥) فلما لم يحضر
رغم الانتظار أرسل إليه المعتمدان إحتجاجا من على
ظهر البارجة منيرفا فى ميناء رفح فى الساعة الثالثة بعد
ظهر يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٦ هذا نصه (٥٦) « حضرة
قومندان العساكر الشاهانية برفح ـ نعلم حضرتكم
أننا إنتظرنا خمس ساعات فى بيت التلغراف تجاه
معسكركم لأجل مقابلتكم فلا حضرتم ولا حضر منكم
جواب فعدنا إلى الوابور ، وقد لاحظنا أن عمودى
الحدود اللذين كانا قائمين على جانبى السدرة التى
عسكرتم بقربها قد رفعا من مكانهما ، ولاحظنا أيضا
أن عمد التلغراف المصرى من خط الحدود إلى طريق
بئر رفيح قد بدلت بعمد أخرى . فبالنيابة عن الحكومة
المصرية والحكومة البريطانية نحتج على فعلكم هذا
إحتجاجا شديدا ونطلب أن تعيدوا عمودى الحدود وعمد
التلغراف إلى أماكنها وتحافظوا على الحدود المقررة .
وسنرسل نسخة من كتابنا هذا إلى رجال الحل والعقد
من المصريين والانجليز فى مصر . وإذا أحببتم
مخاطبتنا فالطراد لايسافر من ميناء رفح قبل صباح
الغد الثلاثاء الساعة تسعة أفرنجى . »

التوقيع	التوقيع
أو. ويموث قومندان الطراد ميرفا	نعوم بك شقير
معتمد الحكومة البريطانية	معتمد الحكومة المصرية

وعند الفجر حضر احد الضباط العثمانيين وأبلغ
المعتمدين أم مفيد بك آت لمقابلتهم فى الساعة الثامنة
صباحا ، وحضر مفيد بك ومعه ١٥ فارسا وقال موجها
كلامه إلى نعوم بك شقير : « بما أنك معتمد الحكومة
المصرية فانى أفاوضك فى الأمر وأما الكابتن ويموث
معتمد الحكومة البريطانية فانى أستقبله كزائر ، وكل
ماأعلمه عن مركز الانجليز فى مصر أنهم يديرون ماليتها
وليس لهم حق التدخل فى مسألة الحدود ، فالمفاوضة فى
الحدود إنما تكون بين مصر وهى ولاية ممتازة من
ولايات الدولة العليا وبين متصرفية القدس الشريف .
» ثم أضاف : « وهل تقصدون بكتابكم الأخير هذا
بلاغا نهائيا ؟ » فأجاب نعوم بك شقير « لا ، إنما
هو إحتجاج رسمى على إزالة عمودى الحدود من
مكانهما » ولما أنكر مفيد بك ذلك قال له نعوم بك
شقير : « إننى أنصحكم بصفة ودية وليس كممثل
للحكومة المصرية وأن مسألة الحدود الآن قد تدخلت فى
دور حرج جدا وأن القول بأنه لم تكن هناك عمد تدل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

على الحدود لاينجينا من الحرج ، وأن مصر وبريطانيا قد عقدتا النية على تنفيذ مطالبهما وترك القديم على قدمه بالرضا أو بالقوة ، فان كان رجال الدولة العلية واثقين فى قدرتهم على الثبات فى هذا المضمار فليفعلوا ماشاءوا وإلا فانى أنصحهم أن يجدوا لهذه المشكلة حلا يحفظ كرامة الدولة العليا ولايعرضها للفشل والخذلان » . وأضاف نعوم بك شقير : أنه كلبنانى الأصل ذى صبغة عثمانية يغار على كرامة بولته ولذا فانه يرى حفظا للمسألة وأبسط حل للقضية أن يكتب مفيد بك إلى حكومته بأن يجلوا الجنود العثمانيون عن طابا والعقبة ـ وأن تشكل لجنة مشتركة مصرية ـ عثمانية لتعيين الحدود الفاصلة بصورة جدية وودية ، وقد علم نعوم بك شقير أن الجنود العتمانيين ظنوا أن البارجة منيرفا عازمة على إنزال الجنود المصريين إلى البر فاصطف الجنود العثمانيون على رؤوس التلال المشرفة على الشاطىء لمنع البارجة من إنزال الجنود ، بل أكثر من ذلك فكر ـ الجنود العثمانيون فى إلقاء القبض على المعتمدين الانجليزى والمصرى وهما فى كوخ التلغراف . (٥٧)

ثم أقلعت البارجة منيرفا من العريش فى ٢ مايو سنة ١٩٠٦ ووصلت البعثة المصرية البريطانية إلى القاهرة فى اليوم التالى .

البلاغ النهائى من الحكومة البريطانية إلى الدولة العلية :

عند هذا الحد قررت حكومة بريطانيا توجيه بلاغ نهائى أو إنذار إلى الباب العالى وإتخذت الدبلوماسية البريطانية كافة الخطوات والتدابير والاستعدادات اللازمة لذلك ، وهى مزيج من الضغط الدبلوماسى والتهديد باستخدام القوة وكان أمام الدبلوماسية البريطانية عدة بدائل وخيارات فى هذا الصدد ، وإستبعد منذ الوهلة الأولى مبدأ القيام بمظاهرة بحرية بريطانية فى البحر الأحمر حتى لايثير ذلك غضب العالم الاسلامى وسخطه ، كماإستبعدت أيضا فكرة إرسال قوة إنجليزية لطرد القوات العثمانية من مواقعها فى طابا وعلى الحدود الغربية إذ يتطلب ذلك حملة عسكرية كبيرة فضلا عن أن حرارة القيظ فى هذا الموسم من العام قد يجعلها شاقة على القوات البريطانية ، إستبعدت الدبلوماسية البريطانية كل هذه البدائل والخيارات ، أما البديل الذى أصبح قرارا فهو القيام بمظاهرة بحرية أمام الشواطىء التركية فى البحر الأبيض بشأن طابا ، ففى ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٦ تم إجراء تعبئة بحرية فى ميناء بيريه باليونان فاذا لم يذعن ذلك للضغط تقوم البحرية البريطانية باحتلال بعض جزر بحر إيجه والبقاء فيها إلى أن يرضخ الباب العالى للانذار البريطانى وفى الوقت نفسه تقرر إبقاء البارجة ديانا أمام العقبة حتى إذا ماتقدم الجيش العثمانى صوب نخل فى وسط سيناء دمرت البارجة ديانا أبار المياه فى العقبة مما يجعل تقدم القوات العثمانية فى سيناء مستحيلا . (٥٨)

ولما انتهت كل التدابير والاستعدادات من جانب الدبلوماسية البريطانية التى نجحت فى الحصول على تأييد دولى قوى خاصة من كل من فرنسا وروسيا واللتين كانتا تتكلان مع بريطانيا قوة ضغط لها إعتبارها على الباب العالى ، ففى ٢ مايو سنة ١٩٠٦ أبلغ السفير الفرنسى فى لندن الحكومة البريطانية بأن حكومته قد أرسلت تعليماتها إلى سفيرها فى الآستانه لاستخدام كل نفوذه لاجبار السلطان على الانسحاب من الأراضى المصرية ، وفى اليوم نفسه أبرق وزير خارجية روسيا إلى زينوفييف سفير روسيا فى الآستانه يطلب منه تنسيق جهوده مع زميليه البريطانى والفرنسى للضغط على الباب العالى بشأن طابا .

ولما كانت الدبلوماسية البريطانية ترى أن فى قبول المقترحات العثمانية بشأن طابا تمثل خطرا على الملاحة فى القناة وعلى نفوذها فى مصر وعلى العائلة الخديوية أيضا أوعز السير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية إلى السير نيقولاس أوكونر سفير بريطانيا فى الآستانه فى ٣ مايو سنة ١٩٠٦ أن يتقدم إلى وزير الخارجية العثمانى بمذكرة طويلة إعتبرت بمثابة بلاغ نهائى وجاء فى هذه المذكرة « خلافا لما جاء فى فرمان تولية الخديو عباس وبرقية ٨ أبريل بشأن إدارة سيناء فان الحكومة الامبراطورية قد إحتلت طابا بقوة عسكرية رفضت أن تسحبها رغم تكرار الطلب بذلك ورغم أن طابا واقعة ضمن الأراضى الخاضعة لادارة سمو الخديو بدون شك .... وعلى الحكومة العثمانية أن تعلم أن الحكومة البريطانية لن تظل ساكتة على إنتهاك حقوق سمو الخديو والعدوان على أراضيه ... وعلى ذلك لى الشرف أن أبلغ سموكم بأن وزير

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ة البريطانية قد أصدر لى التعليمات لابلاغكم
الحكومة العثمانية أن توافق على تعيين خط
بين رفح ورأس خليج العقبة على أساس برقية
سنة ١٨٩٢ وأن تجلو عن طابا .... وأن أى
وف ينتج عنه زيادة صعوبة الموقف ، وأضيف
انه إذا لم يتحقق هذا خلال عشرة أيام فستكون
وخيمة للغاية . »
كذا تتلخص المطالب البريطانية التى وردت فى
النهائى فى الآتى . (٥٩)
إخلاء طابا .
عودة الجنود العثمانيين فى رفح إلى الحدود

إعادة عمودى الحدود فى رفح إلى مكانهما .
تكتف الدبلوماسية البريطانية بهذا الاجراء
أرادت أن تصبغ تصرفها وسلوكها بصبغة شرعية
من الدول الأوربية الموقعة على معاهدة لندن فى
١٨٤٠ ومن ألمانيا تأييد تصرفها ، ولما تحقق لها
إطمأنت إلى أن الأزمة لن تكون لها مضاعفات
. والواقع أن الدبلوماسية البريطانية كانت تلعب
سهلة لأن الحجج والادعاءات العثمانية كانت
فة واهية من الناحية القانونية فضلا عن أن غالبية
الموقعة على معاهدة لندن كانت مرتبطة مع
انيا بمصالح مشتركة ففرنسا ترتبط مع إنجلترا
اق الودى سنة ١٩٠٤ ، ولذا لم تكتف الحكومة
نسية بتأييد السياسة البريطانية وإنما ذهبت أبعد
لك وسعت ضاغطة على الباب العالى لقبول المطالب
يطانية ، أما روسيا فكانت ترتبط بفرنسا بمعاهدة
ف ، وبالنسبة إلى ألمانيا والتى يرى البعض أنها
التى حرضت تركيا فى الخفاء على إفتعال مسألة
ود لغاية فى النفس فيبدو أن إستعداد ألمانيا لم يكن
م ، ولذا لم تر أن موضوع طابا من الأهمية بحيث
زمة مع بريطانيا سيدة البحار ، لذا أرسل سفير
يا فى إنجلترا إلى السير إدوارد جراى مذكرة جاء
أن الامبراطورية الألمانية لاتؤيد موقف حكومة
العالى من المشكلة بل أن السفير الألمانى فى
ستانه نصح السلطان بأن يسلم بالمطالب البريطانية
النيا لاتستطيع أن تنصر السلطان على بريطانيا فى
وف الراهنة وهكذا دل البلاغ النهائى على أنه
لم يقدم الباب العالى الترضية المطلوبة فستضطر
بريطانيا إلى الالتجاء إلى القوة خاصة وأن فرنسا
المانيا وروسيا يؤيدون مطالب بريطانيا التى أخذت
تستعد للطوارىء فى مصر وسيناء بل وفى الآستانه
أيضا .

إزاء هذا الضغط الهائل للدبلوماسية البريطانية
حاولت الدبلوماسية العثمانية من جديد ـ وهى يملؤها
اليأس ـ إخراج الأزمة من محورها المحدود وطرح
مشكلة مركز بريطانيا فى مصر على بساط البحث ، ففى
٥ مايو سنة ١٩٠٦ تقدم الباب العالى بالمقترحات
التالية :

١ ـ إعتراف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر
٢ ـ إعتراف السلطان بالمعاهدات الدولية الخاصة
بمصر .
٣ ـ إشتراك القوات التركية فى الدفاع عن مصر وقناة
السويس جنبا إلى جنب مع بريطانيا .
٤ ـ فى حالة قبول هذا المقترحات يكون الباب العالى
مستعدا للجلاء عن طابا وتعيين أعضاء اللجنة المشتركة
المختصة برسم الحدود

وهكذا يبدو من هذه الطلبات أن الدبلوماسية
العثمانية كانت تبحث عن مخرج مشرف من الأزمة
ولكن بريطانيا رفضت مقترحات الباب العالى قائلة ـ
بصورة مهينة ـ إنه ليس منطقيا أن يطلب من السلطان
الاعتراف بفرمانات أصدرها هو بنفسه ..

ومن جديد حاولت الدبلوماسية العثمانية الوصول
إلى إتفاق مباشر مع الخديو إذ أرسل الصدر الأعظم
برقية فى ٩ مايو يطلب فيها من عباس التفاوض بين
الحكومتين المصرية والعثمانية . ولكن عباس رد ـ بناء
على مشورة كرومر ـ أنه ليس لديه مايضيفه إلى
ماسبق أن تقدم به . (٦٠) ومن ثم لم يبق أمام
الدبلوماسية العثمانية سوى التسليم بمطالب بريطانيا
إذ أن المهلة المحددة فى البلاغ النهائى أوشكت على
النفاذ وكمحاولة أخيرة للجهود الدبلوماسية العثمانية
للتملص من الضغوط الواقعة عليها أبلغ وزير الخارجية
العثمانية عندما إستقبل سفير بريطانيا فى الآستانه فى
١٠ مايو سنة ١٩٠٦ بأن السلطان قد أمر بانسحاب
القوات العثمانية من طابا والابقاء على الوضع الراهن
فى سيناء . وأعتبر السفير البريطانى أن هذه محاول
أخرى لاضاعة الوقت وأن الأمر قد أصبح خطيرا
للغاية .. وقد قررت الدبلوماسية البريطانية فى ١٢

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ة البريطانية قد أصدر لى التعليمات لابلاغكم
الحكومة العثمانية أن توافق على تعيين خط
بين رفح ورأس خليج العقبة على أساس برقية
سنة ١٨٩٢ وأن تجلو عن طابا .... وأن أى
وف ينتج عنه زيادة صعوبة الموقف ، وأضيف
انه إذا لم يتحقق هذا خلال عشرة أيام فستكون
وخيمة للغاية . »
كذا تتلخص المطالب البريطانية التى وردت فى
النهائى فى الآتى . (٥٩)
إخلاء طابا .
عودة الجنود العثمانيين فى رفح إلى الحدود

إعادة عمودى الحدود فى رفح إلى مكانهما .
تكتف الدبلوماسية البريطانية بهذا الاجراء
أرادت أن تصبغ تصرفها وسلوكها بصبغة شرعية
من الدول الأوربية الموقعة على معاهدة لندن فى
١٨٤٠ ومن ألمانيا تأييد تصرفها ، ولما تحقق لها
إطمأنت إلى أن الأزمة لن تكون لها مضاعفات
. والواقع أن الدبلوماسية البريطانية كانت تلعب
سهلة لأن الحجج والادعاءات العثمانية كانت
فة واهية من الناحية القانونية فضلا عن أن غالبية
الموقعة على معاهدة لندن كانت مرتبطة مع
انيا بمصالح مشتركة ففرنسا ترتبط مع إنجلترا
اق الودى سنة ١٩٠٤ ، ولذا لم تكتف الحكومة
نسية بتأييد السياسة البريطانية وإنما ذهبت أبعد
لك وسعت ضاغطة على الباب العالى لقبول المطالب
يطانية ، أما روسيا فكانت ترتبط بفرنسا بمعاهدة
ف ، وبالنسبة إلى ألمانيا والتى يرى البعض أنها
التى حرضت تركيا فى الخفاء على إفتعال مسألة
ود لغاية فى النفس فيبدو أن إستعداد ألمانيا لم يكن
م ، ولذا لم تر أن موضوع طابا من الأهمية بحيث
زمة مع بريطانيا سيدة البحار ، لذا أرسل سفير
يا فى إنجلترا إلى السير إدوارد جراى مذكرة جاء
أن الامبراطورية الألمانية لاتؤيد موقف حكومة
العالى من المشكلة بل أن السفير الألمانى فى
ستانه نصح السلطان بأن يسلم بالمطالب البريطانية
النيا لاتستطيع أن تنصر السلطان على بريطانيا فى
وف الراهنة وهكذا دل البلاغ النهائى على أنه
لم يقدم الباب العالى الترضية المطلوبة فستضطر
بريطانيا إلى الالتجاء إلى القوة خاصة وأن فرنسا
المانيا وروسيا يؤيدون مطالب بريطانيا التى أخذت
تستعد للطوارىء فى مصر وسيناء بل وفى الآستانه
أيضا .

إزاء هذا الضغط الهائل للدبلوماسية البريطانية
حاولت الدبلوماسية العثمانية من جديد ـ وهى يملؤها
اليأس ـ إخراج الأزمة من محورها المحدود وطرح
مشكلة مركز بريطانيا فى مصر على بساط البحث ، ففى
٥ مايو سنة ١٩٠٦ تقدم الباب العالى بالمقترحات
التالية :

١ ـ إعتراف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر
٢ ـ إعتراف السلطان بالمعاهدات الدولية الخاصة
بمصر .
٣ ـ إشتراك القوات التركية فى الدفاع عن مصر وقناة
السويس جنبا إلى جنب مع بريطانيا .
٤ ـ فى حالة قبول هذا المقترحات يكون الباب العالى
مستعدا للجلاء عن طابا وتعيين أعضاء اللجنة المشتركة
المختصة برسم الحدود

وهكذا يبدو من هذه الطلبات أن الدبلوماسية
العثمانية كانت تبحث عن مخرج مشرف من الأزمة
ولكن بريطانيا رفضت مقترحات الباب العالى قائلة ـ
بصورة مهينة ـ إنه ليس منطقيا أن يطلب من السلطان
الاعتراف بفرمانات أصدرها هو بنفسه ..

ومن جديد حاولت الدبلوماسية العثمانية الوصول
إلى إتفاق مباشر مع الخديو إذ أرسل الصدر الأعظم
برقية فى ٩ مايو يطلب فيها من عباس التفاوض بين
الحكومتين المصرية والعثمانية . ولكن عباس رد ـ بناء
على مشورة كرومر ـ أنه ليس لديه مايضيفه إلى
ماسبق أن تقدم به . (٦٠) ومن ثم لم يبق أمام
الدبلوماسية العثمانية سوى التسليم بمطالب بريطانيا
إذ أن المهلة المحددة فى البلاغ النهائى أوشكت على
النفاذ وكمحاولة أخيرة للجهود الدبلوماسية العثمانية
للتملص من الضغوط الواقعة عليها أبلغ وزير الخارجية
العثمانية عندما إستقبل سفير بريطانيا فى الآستانه فى
١٠ مايو سنة ١٩٠٦ بأن السلطان قد أمر بانسحاب
القوات العثمانية من طابا والابقاء على الوضع الراهن
فى سيناء . وأعتبر السفير البريطانى أن هذه محاول
أخرى لاضاعة الوقت وأن الأمر قد أصبح خطيرا
للغاية .. وقد قررت الدبلوماسية البريطانية فى ١٢

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مايو إبلاغ العثمانيين بأن عدم إستجابتهم للمتطالب البريطانية سيؤدى إلى تقديم مطالب جديدة ، وبالفعل قابل أوكونور الصدر الأعظم ليبلغه التحذير الجديد ، ولكن الصدر الأعظم ابلغ السفير البريطانى بأنه قد طلب من الخديو تعيين المبعوثين الذين سيشتركون فى العمل مع المبعوثين العثمانيين لتعيين الحدود المصرية لشبه جزيرة سيناء وان الانسحاب من طابا والاماكن الأخرى سوف يبدا فى تلك الليلة . وقد صرح السلطان إلى سفير بريطانيا فى الآستانه بأنه لم يكن يعلم أن مسألة طابا قد تحرجت إلى هذا الحد وأنه لما علم أمر بقبول وجهة النظر البريطانية بشأنها . (٦١) ولم يبق أمام الباب العالى إلا التسليم بمطالب بريطانيا فى أخر ساعة فأمر باخراج الجنود العثمانيين من طابا وعاد الجنود العثمانيون فى رفح إلى حدهم ، وكانوا قد كسروا عمودى الحدود فصدر الأمر إلى قائمقام بئر سبع وقائمقام غزه بتلافى الأمر فحضرا إلى رفح ونصبا عمودين ـ أحدهما من الجرانيت الأسود طوله ستة أقدام والآخر من الجرانيت الرمادى طوله أربعة أمتار ـ تحت السدرة قرب مكان العمودين الأولين . (٦٢)

ولكن السفير البريطانى لم يقنع برد الصدر الأعظم شفويا على رسالته وطالبه برد رسمى وصله فعلاً فى ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ إذ بعث توفيق باشا الصدر الأعظم رسالة إلى السير نيقولاس أوكونر سفير بريطانيا العظمى فى الآستانه هذا نصها (٦٣)

« جناب السفير ـ تشرفت بالمذكرة التى تكرمتم بارسالها فى ٢ الجارى بشأن احتلال طابا فاسمحوا لى أن أخبركم أنه لم يخطر قط ببال الحكومة الشاهانية الخروج عن مضمون التلغراف المرسل من المرحوم جواد باشا إلى سمو الخديو فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٢ ومع ذلك فان الرسالة التى تشرفت بارسالها إليكم فى ١١ الجارى كانت واضحة كل الوضوح فان إخلاء طابا قد تقرر وصدرت الاوامر بذلك وقد استقر الراى على ان الضباط أركان حرب الموجودين الآن فى العقبة والموظفين الذين ينتدبون من قبل سمو الخديوى يمرون معا على الأمكنة اللازمة ليجروا التحريات الفنية على مقتضى القواعد الطوبوغرافية ويعينوا على خريطة النقط الطبيعية التى يكون بها ضمان الحال الحاضرة وبقاء القديم على قدمه فى شبه جزيرة سي
القاعدة التى وضعها جواد باشا فى تلغرافه ال
الذكر وأن يرسموا خطا للحدود يبتدىء من رفح
العريش ويتجه جنوبا بشرق على خط مستقيم
إلى نقطة على خليج العقبة تبعد على الاقل ثلاثة
من العقبة وبذلك تكون الرغائب التى أبديتم
سعادتكم فى رسالتكم المشار إليها قد تحققت تما
هذا وإنا نسأل سعادتكم أن تبلغوا ذلك إلى الل
أن حكومة جلالة الملك تزين بذلك جرائدنا بخطاب
رغبتنا الشديدة فى دوام حفظ العلائق بيننا على
المودة التامة وأن فى إبداء حكومة جلالته تمام إرضائنا
لذلك دليلا على القيمة التى تعلقها على حفظ وتقوية
العلاقات الحسنة الكائنة لحسن الحظ بين الحكومتين
أفندم » .

الامضاء

« توفيق »

وفى تلك الأثناء كانت بريطانيا قد إحتلت جزر
لنوس وميتلين من جزر بحر إيجه وفرضت الرقابة
خط التلغراف التركى المار من العريش
قطع الاتصالات التلغرافية مع اليمن . وأسرع
عباس بإرسال موافقته على المذكرة العثمانية مما
غضب كرومر إذ كانت مطالب المعتمد البريطانى
إلى أبعد مما تقدمت به حكومة الباب العالى إ
اللورد كرومر الى السير إدوارد جراى وزير خ
بريطانيا الآتى :

١ ـ إستدعاء الغازى مختار باشا من مص

٢ ـ طرد العثمانيين من خليج السلوم

٣ ـ حرمان السلطان من حق الفيتو على طلبات
فى الاستدانة .

٤ ـ طلب التعويض عن النفقات البريطانية لتعبئة
الأسطول وإجراء المناورات البحرية

ولقد عزز كرومر رفضه تشرع الخديو فى الموافقة
على المذكرة العثمانية بحجة أن السلطان سيتفرد
تسوية أزمة طابا تمت بالاتفاق المتبادل بينه و
الخديو ومن ثم فلن تكون هناك حاجة إلى
البريطانى ، وأنه أيضا فى حالة قبول هذه المذكرة
المحتمل جدا مواجهة المشكلة من جديد مرة أخرى
تتخذ الاحتياطات الكافية وأتهم كرومر الخديو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

سعاعيه وإعاقة عمله ، وصممتم على أن يكون
شورة بين السلطات البريطانية والباب العالى
ن له ما أراد . (٦٤)

المصرية = العثمانية المشتركة وتعيين

ه :

أمر الباب العالى إلى المندوبين العثمانيين فى
بأن يشتركا مع من تنتدبهم الحكومة المصرية
خط الحدود ، وقد تم تعديل محدود فى أعضاء
الذين إنتدبتهم مصر أولا لأسباب صحية
ت لجنة مصرية جديدة من الأميرالاى أوين بنك
المخابرات واللواء إبراهيم باشا فتحى من ارباب
شات ، وندب نعوم شقير لسكرتارية اللجنة
زية . وفيما يلى نص الأمر العالى الصادر فى هذا

فاظر إبراهيم باشا فتحى وعزتلو الأميرالاى
ك إقتضت إرادتنا بتعيينكما وتعيين حضرة نعوم
فير معكما بصفة سكرتير لتسوية الحدود بين
بة ورفح وذلك بالاتحاد مع الصباط المندوبين من
الدولة العلية لهذا الغرض وهم الآن فى العقبة . وقد
لناكم تفويضا مطلقا باجراء ماترونه موافقا من
براف الطفيفة فى خط الحدود بقصد تسهيل الادارة
الطرفين وذلك بالاتفاق مع مندوبى الدولة العلية
رين وهذا الخط الفاصل يبدأ من رفح بقرب
ريش ويتجه إلى الجنوب الشرقى حتى ينتهى فى
ا على خليج العقبة تبعد على الأقل ثلاثة أميال من
با ويكون خطا متعرجا يقرب من المستقيم ، ولذا
رنا أمرنا هذا لكم للعمل بمقتضاه .
٢٢ مايو سنة ١٩٠٦ = الختم (عباس حلمى)

كان معنى ذلك ببساطة أن تكون طابا داخل
راضى المصرية بنحو خمسة اميال طالما انه يفصل بين
بة وطابا بطريق البحر نحو ٨ اميال كما جاء فى
ف دار المعتمد البريطانى فى القاهرة لموقع طابا
أعيت اليها مصريتها وعلى ضوء ذلك بدأت اللجنة
ركة لتعيين الحدود . عملها ، فسافرت الى العقبة
ق البحر فوصلت جزيرة فرعون فى ٢٦ مايو سنة
١٩ وقد صحبت اللجنة معها ضفدع ما صحبت المستر
والمستر ويد وهما مهندسان انجليزيان فى قلم
احة المصرية لرسم خريطة فنية للحدود من العقبة
رفح ، اللذين شرعا على الفور فى رسم خريطة
العقبة وضواحيها وفى ٢٧ مايو سنة ١٩٠٧ التقى اللواء رشدى باشا وعضوى اللجنة المشتركة مندوبى الحكومة العثمانية وهما الأميرالاى اركان حرب احمد مظفر بك وهو تركى الأصل واليكباشى اركان حرب محمد فهمى بك وهو كردى الأصل وبدأت اللجنة المشتركة فى المفاوضات من اجل الوصول الى مبدأ الخط الفاصل اولا ، فقال الجانب العثمانى ان الدولة العلية اخذت طابا وتركتها لمصر حفظا لكرامة مصر والدولة البريطانية وان الجانب العثمانى فى المفاوضات يأمل لقاء ذلك ان يسلم الجانب المصرى بأن يبدأ الخط المستقيم المشار اليه فى كتاب الصدر الأعظم من انف الجبل الذى على شاطىء الخليج ويطل على وادى طابا من الشرق ثم يتمشى على رؤوس تلال النقب التى تطل على العقبة الى المفرق لأن هذا الحد = من وجهة نظر الجانب العثمانى ـ هو وحده الذى يضمن سلامة العقبة من الوجهة الحربية ، ولكن الجانب المصرى اجل قراره فى هذا الموضوع الى ان تتم خريطة الحدود ، ورغم ان اللجنة المشتركة المصرية التركية كانت تجتمع كل يوم او يومين للتباحث فى خط الحدود حتى عرف كل طرف رأى الطرف الآخر ، الا أن الجانب المصرى قرر الا يبت فى امر حتى تتم الخريطة فينظر فى خط الحدود كله دفعة واحدة . (٦٥)

وانتهى المهندسان البريطانيان من رسم خريطة العقبة فى ٤ يونيو ١٩٠٦ ، ولما كانت مذكرة ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ تقضى باتباع « خط يقرب من المستقيم يبدأ من رفح وينتهى بنقطة تبعد ثلاثة اميال على الأقل من العقبة » رأت اللجنة أن تبدأ ـ قبل مغادرة العقبة ـ بتعيين نقطة على خليج العقبة تكون بداية الخط الذى تسير عليه اللجنة فاتفقت اللجنة المشتركة على أن تكون المرشش التى تبعد ٣ ½ ميل من قلعة العقبة هى نقطة البداية وجعلت اللجنة اول محطة لها المفرق عند رأس النقب ، وفى ٧ يونيو سنة ١٩٠٦ سار المهندسان البريطانيان امام اعضاء اللجنة المشتركة على الخط المستقيم يعينان مواقع الجبال والأماكن البارزة على جانبى الخط بالأرصاد الفلكية ويرسمان خريطة الطريق ، وسارت اللجنة فى اثرهما على الخط حتى وصلت الى رفح فى ٢٨ يونيو ، وانضم الى المهندسين المستر هيس من موظفى قلم المساحة المصرية الذى كان فى انتظارهما فرسموا خريطة للحدود خطا مستقيما من رفح الى المرشش والبلاد الواقعة على جانبيه على نحو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

حمسة اميال من كل جانب .

واجتمعت اللجنة المشتركة للنظر فى تعيين الحدود ووضع كل من الجانب العثمانى والجانب المصرى مشروعيهما

وكان المشروع الذى تقدم به الجانب المصرى . خطا للحدود يقرب جدا من المستقيم وينطبق على طبيعة البلاد وتوزيع القبائل اكثر من كل خط سواه .

أما المشروع الذى تقدم به الجانب العثمانى فقد عرض خطا اسماه الخط الادارى الفاصل ويبدأ من رأس طابا على خليج العقبة ويمتد على رؤوس التلال المطلة على العقبة الى المفرق ثم يسير بطريق غزة المشهور الى ان يصل الى جبل الأحيقبة فينحرف شمالا بغرب بئر عجرود فيضمها اليه ثم يعود الى طريق غزة حتى يصل الى قرب القصيمة فينحرف غربا نحو خمسة كيلو مترات عنها ويضمها اليه ويمر فوق جبل الويلح الى الروافعة فى وادى العريش ويتمشى فى الوادى الى المقضبة ثم يسير شمالا بشرق الحد بين السواركة والترابين الى رفح ويمر بعامودى الحدود الى ان يصل الى البحر المتوسط عند تل الخرائب عند ميناء رفح على البحر المتوسط . وهكذا ادخل مشروع الجانب العثمانى فى هذا الخط كثيرا من بلاد اللحيوات والتياها والعزازمة والترابين التابعين لسيناء .

وقد عزز الجانب العثمانى مشروعه بحجة مؤداها ان قائمقامية بئر سبع بعد تأسيسها سنة ١٨٩٩ وقائمقامية غزة من قبلها ضربنا عليها الضرائب وأن مذكرة ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ تنص على ترك القديم على قدمه . [٦٦] ولكن الجانب المصرى فند هذه الحجة بالأدلة القاطعة والمحررات الرسمية وشهادة مشايخ الحدود انفسهم الذين رافقوا اللجنة من العقبة الى رفح ان البلاد التى اخرجها مشروع الجانب العثمانى من خط الجانب المصرى الذى يقرب من المستقيم وادخلها فى خط الجانب التركى المتعرج نحو الغرب كانت منذ القديم تابعة لسيناء ولم يدفع اهلها ضرائب قط الى الدولة العثمانية الا القديرات والتياها والصبحيون العزازمة الداخلين فى خط الجانب المصرى ، فقد تبين ان قائمقامية بئر سبع بعد تاسيسها سنة ١٨٩٩ ضربت عليهم بعض الضرائب ظلما واعتداء ولكن قائمقامية غزة من قبلها لم تفرض عليهم ضرائب [٦٧]

وقد استغرقت هذه المناقشات عدة جلسات بين ٨ و ٢٢ يوليو سنة ١٩٠٦ فاصر الجانب العثمانى على رأيه ولم يشأ أن يعدل موقفه ، فرفع كل من الجانب المصرى والجانب العثمانى حججه وآراءه مفصلة الى حكومته وظلت اللجنة المشتركة فى رفح تنتظر الرد حتى وصل فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٦ برقية لكل جانب من حكومته تخبره بما تم عليه الاتفاق بين سفير بريطانيا ومجلس الوكلاء فى الاستانة وينص على ما يلى : [٦٨]

١ ـ ان النقب من رأس طابا الشرقى الى قرب المفرق يكون للعقبة ، واما المفرق نفسه وآبار ما بين وعين قديسى وعين القديرات وعين القصيمة تكون لسيناء ويكون خط الحدود من المفرق الى رفح خطا يقرب من المستقيم كما اقترحه الجانب المصرى

٢ ـ أن تقام اعمدة على طول خط الحدود للدلالة عليه وذلك بحضور مندوبى الجانبين

٣ ـ ان القبائل القاطنة على جانبى الخط يكون لها حق الانتفاع بالمياه كما حررت العادة وكذلك الجنود العثمانيون والأهالى والجندرمة ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل .

٤ ـ يظل الأهالى والعربان على ما كانوا عليه قبلا من حيث ملكية الاراضى والمياه كما هو متعارف بينهم .

وعقدت اللجنة المشتركة عدة جلسات لتعيين خط الحدود بموجب هذه القواعد الأربعة على الخريطة ، فكان خطا يقرب جدا من المستقيم ولكنه كله يقع غربى الخط المستقيم ما عدا نقطة واحدة فيه وهى موقع عمودى رفع فانها وحدها على الخط المستقيم ، ورفع كل جانب هذا الخط مع صورة الاتفاق الى حكومته .

وفى اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ جاء لكل جانب تصريح من حكومته بتوقيع الاتفاق والخريطة فاجتمعت اللجنة فى اليوم نفسه ورسم الخط المتفق عليه منقطا بالحبر الأسود الهندى على نسختين من خريطة الحدود ، ثم بحثت اللجنة فى اللغة التى يكتب بها الاتفاق ، واتفق الطرفان على أن تكون اللغة التركية لانها اللغة الرسمية بين مصر والدولة العثمانية وان تكتب نسختان ويوقع كل طرف على نسختى الاتفاق والخريطة ، وان يترجم الاتفاق الى الانجليزية والعربية فيأخذ كل جانب نسخة من كل ترجمة ليضمها الى الأصل الموقع ، وتم توقيع الاتفاق فى الساعة الثامنة مساء اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ ، ويورد فيما يلى النص الحرفى للاتفاق كما ترجم الى العربية [٦٩]

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ه هى الاتفاقية التى وقع عليها وتبودلت فى
١٤ شعبان المعظم سنة ١٣٢٤ هـ الموافق ١٨
سنة ١٣٢٢ ـ اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ م بين
الدولة العلية ومندوبى الخديوية الجليلة المصرية
عيين « خط فاصل ادارى » بين ولاية الحجاز
ية القدس ، وبين شبه جزيرة طور سيناء .
نه قد عهد الى كل من الأمير الاى اركان حرب
ظفر بك والبكباشى اركان حرب محمد فهمى بك
ما مندوبى الدولة العلية والى كل من امير اللواء
يم فتحى باشا والأميرالاى روجر كرميكل روبرت
ك بصفتهما مندوبى الخديوية الجليلة المصرية
خط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية
س وبين شبه جزيرة طور سيناء ـ قد اتفق
يقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية
ما يأتى

المادة الأولى) يبدأ الخط الفاصل الادارى كما هو
بالخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس
الكائنة على الساحل الغربى لخليج العقبة ويمتد
قمة جبل فورت مارا على رؤوس جبال طابا
رقية المطلة على وادى طابا . ثم من قمة جبل فورت
ه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية
من جبل فورت الى نقطة لا تتجاوز مائتى متر الى
رق من قمة جبل فتحى باشا ومنها الى النقطة
انة من تلاقى امتداد هذا الخط بالعمود المقام من
ة على مائتى متر من قمة جبل فتحى باشا على
ط الذى يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المفرق
ملتقى طريق غزة الى العقبة بطريق نخل الى
قبة) ومن نقطة التلاقى المذكورة الى التلة التى
شرق من مكان ماء يعرف بثميلة الردادى والمطلة
ك الثميلة (بحيث تبقى الثميلة غربى الخط)
ن هناك الى قمة رأس الردادى المدلول عليها
ريطة المذكورة اعلاه ب A 3 . ومن هناك الى رأس
ل الصفرا المدلول عليه ب A 4 .ومن هناك الى القمة
رقية لجبل ام قف المدلول عليها ب A 5 .ومن هناك
نقطة مدلول عليها ب A 7 . الى الشمال من ثميلة
لمة . ومنها الى نقطة مدلول عليها ب A 8 الى
الشمال الغربى من جبل سماوى . ومن هناك الى
التلة التى الى غرب الشمال الغربى من بئر المغارة
هو بئر فى الفرع الشمالى من وادى ما بين بحيث
ن البئر شرقى الخط الفاصل) . ومن هناك الى .
ومنها الى A 9 bis غربى جبل المقراة . ومن هناك
راس العين المدلول عليه ب A 10 bis .ومن هناك
نقطة على جبل ام حواويط المدلول عليها ب A 11 .
هناك الى منتصف المسافة بين عمودين قائمين
شجرة على مسافة (٣٩٠) ثلاثمائة وتسعين
مترا الى الجنوب الغربى من بئر رفح والمدلول عليه ب .
A 13 ومن هناك الى نقطة على التلال الرملية فى اتجاه
(٢٨٠°) مائتين وثمانين درجة من الشمال
المغناطيسى (اعنى ٨٠° الى الغرب) وعلى مسافة
اربعمائة وعشرين مترا فى خط مستقيم من العمودين
المذكورين . ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما
باتجاه (٣٣٤°) ثلثمائة واربع وثلاثين درجة من
الشمال المغناطيسى (اعنى ٢٦° الى الغرب) الى
شاطىء البحر الأبيض المتوسط مارا بتلة خرائب على
ساحل البحر .

(المادة الثانية) قد دل على الخط الفاصل المذكور
بالمادة الأولى بخط اسود متقطع فى نسختى الخريطة
المرفوقة بهذه الاتفاقية والتى يوقع عليها الفريقان
ويتبادلانها بنفس الوقت الذى يوقعان فيه على الاتفاقية
ويتبادلانها .

(المادة الثالثة) تقام اعمدة على طول الخط الفاصل
من النقطة التى على ساحل البحر الأبيض المتوسط الى
النقطة التى على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عمود
منها يمكن رؤيته من العمود الذى يليه وذلك بحضور
مندوبى الفريقين .

(المادة الرابعة) يحافظ على اعمدة الخط الفاصل
هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية .

(المادة الخامسة) اذا اقتضى فى المستقبل تجديد هذه
الاعمدة او الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا
لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التى تزاد على الخط
المدلول عليه فى الخريطة .

(المادة السادسة) جميع القبائل القاطنة فى كلا
الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتها
اى ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى
التامينات اللازمة بهذا الشأن الى العربان والعشائر .
وكذلك العساكر الشاهانية وافراد الأهالى والجندرمة
ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل

(المادة السابعة) لا يؤذن للعساكر الشاهانية
والجندرمة بالمرور الى غربى الخط الفاصل وهم
مسلحون .

(المادة الثامنة) تبقى اهالى وعربان الجهتين على ما
كانت عليه قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والأراضى
فى الجهتين كما هو متعارف بينهم

مندوبون من قبل
الخديوية الجليلة المصرية
لمير اللواء « ابراهيم فتحى »
اميرالاى « اوين »
مندوبون من قبل
الدولة العلية
اميرالاى اركان حرب « مظفر »
بكباشى اركان حرب « فهمى »

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وبعد توقيع الاتفاق اصبح من الضرورى ان يعود اعضاء اللجنة المشتركة على طول الحد لتخطيطه عملا بالمادة الثالثة من الاتفاقية ورأى الجانبان ان تقام عمد على طول الخط وتثبت فى الأرض بفلنكات من حديد كعمد التلغراف وبعد ذلك تبنى فى مكان هذه العمد عمد ثابتة بالحجر والأسمنت بحضور مندوبى الجانبين ، ولذا فقد احضرت من مصر عمد وفلنكات من حديد وسار الفريقان على طول الخط ونصبت العمد بحيث كان كل عمود يرى من مكان العمود الذى يليه كنص المادة الثالثة من الاتفاق وبلغ عدد العمد التى نصبت ٩١ عمودا نصب العامود رقم ١ فى ميناء رفح على تل الخرائب فى ٤ اكتوبر وآخر عمود على رأس طابا وهو العمود رقم ٩١ وذلك فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٠٦ .

وفى ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٦ عاد اليوزباشى اسماعيل الفتى الى طابا مندوبا عن الجانب المصرى فى اللجنة المشتركة لبناء الاعمدة بالحجارة حسب اتفاق الجانبين ومعه عددا من الضباط والجنود المصريين يبلغ حوالى ٤٠ رجلا من الأورطة الرابعة مشاة وخمسة بنائين من قسم الاشغال العسكرية وكان القائمقام باركر بك الذى عين مديرا لسيناء قد التقى بهم فى اليوم نفسه وظلا فى انتظار المندوبين العثمانيين اللذين وصلا فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ وهما مظفر باشا وفهمى بك مندوبا الجانب العثمانى فى اللجنة المشتركة وانضم اليهما اليوزباشى غالب ليرافقوا مندوبى الجانب المصرى فى اللجنة المشتركة لبناء العمد ، واتفق على ان يكون شكل العمود هرما مقطوعا تكون قاعدته مترا مربعا وارتفاعه عن سطح الارض من مترين الى مترين ونصف ومسطح راسه ٣٠ سم × ٣٠ سم وان تغرز الفلنكة الحديد فى رأس العمود ، وتشرع فى بناء العمد بمصاحبة المندوبين الثلاثة عن الجانب العثمانى حتى اتوا على آخرها ، وكان اول عمود بنى على رأس طابا يوم السبت ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ واعطى نمرة ٩١ وآخر عمود بنى على تل الخرائب فى ميناء رفح فى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ واعطى نمرة واحد ، وبعد ان تم بناء عمد الحدود شرعت ادارة سيناء فى اقامة نقطة الشرطة على الحدود ، وقد قسم الخط الحدودى الشرقى بقصد حراسته الى ثلاثة اقسام هى : رفح ويمتد من ميناء رفح الى وادى الأبيض ـ القصيمة ويمتد من وادى الأبيض الى رأس وادى الأحيقبة ـ مشاتى الكنتلا ويمتد من رأس الاحيقبة الى نقب العقبة (٧٠)

وهكذا عادت طابا مصرية بل عادت سيناء كلها مصرية ، ويمكن القول ان ازمة طابا هى التى اذكت الروح القومية والوطنية المصرية .

انعكاسات ازمة طابا الأولى على الدبلوماسية المصرية

كان لأزمة طابا سنة ١٩٠٦ انعكاساتها على الحياة السياسية والقوى السياسية فى مصر وعلى الحياة السياسية الدولية ونتناول الانعكاسات السياسية لأزمة طابا على النحو التالى :

١ ـ فى المجال الدولى :

١ ـ استفادت بريطانيا بذكاء من الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا كما استفادت من معاهدة التحالف بين فرنسا وروسيا للضغط على الباب العالى وقبوله للمطالب البريطانية وقد ساعد على ذلك ضعف الأسطول والحجج العثمانية وظهور بريطانيا بمظهر المدافع عن الحقوق المصرية ، وعلى كل فقد وضع الاتفاق الودى على محك ازمة طابا فتبين صلاحيته وفهمت الدولتان الاستعماريتان مدى الفوائد التى يمكن جنيها من تضامنهما

٢ ـ لم تتمكن المانيا من مساندة الدولة العثمانية وقد موقف الدول التى ستكون سنة ١٩١٤ معسكر الحلفاء المعادية للباب العالى ساعد على ارتماء تركيا احضان المانيا والنمسا

٣ ـ ساعد موقف الصحافة المصرية على التعريف الغرب لمحاربة فكرة الجامعة الاسلامية لما بدا من الوطنيين يفضلون فى البلاد الاسلامية تضحية بلادهم عن الوقوف موقف العداء من الخلافة الاسلامية مما اظهر الحركات الوطنية والتحررية فى الدول الاسلامية على انها حركات دينية مبنية على التعصب وهذا سهل على الدول الاستعمارية ـ خاصة بريطانيا وفرنسا ـ ضرب الحركات التحررية وفكرة الجامعة الاسلامية بحجة انها تضرب التعصب الدينى .

٤ ـ ضعف الباب العالى ثم تعاون الدول الكبرى وقبل ضعفه مطامع الدول البلقانية التى كانت ما تزال خاضعة لنفوذ الدولة العثمانية ففتح ذلك الباب للحروب البلقانية وهكذا عرفت الدول الكبرى ضعف الدولة العثمانية فهى تبدى التشدد اولا ثم ما تلبث ان تفرط فى القضية كلها .

٥ ـ ان الدولة العتمانية لم تكن تتصل ـ حتى ازمة طابا ـ بصفة رسمية مع انجلترا بشأن مصر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

طابا اضطرتها الى الاتصال المباشر مع بريطانيا
ر على نفوذ الدولة العثمانية فى مصر . (٧١) وهذا
الصدر الاعظم

فى المجال الداخلى :

الانعكاسات القوية لأزمة طابا على الحياة
سية المصرية تتلخص فى الآتى ·

موقف الصحافة المصرية فى ذلك الوقت من ازمة
تحدد على النحو التالى · (٧٢)

جاهرت الصحف المعادية للاحتلال البريطانى
نيائها الشديد من تدخل بريطانيا وقالت إنه ليس
نجلترا حق الدفاع عن استقلال مصر الادارى فى وجه
ولة العلية لانها لو تغلبت عليها فى هذا المضمار فقدت
ولة العلية معنى السيادة الحقيقى على مصر .

قالت الصحف الموالية للاحتلال البريطانى : ان
نجلترا الحق الكامل فى الدفاع عن استقلال مصر
ادارى فى وجه الدولة العلية والا فان بريطانيا تفقد
السيادة الاحتلالية ويكون بعد ذلك للدولة العلية
حق فى ان تنقص ما شاءت من استقلال مصر
الادارى

أيدت بعض الصحف المعتدلة قول الصحف الموالية
لاحتلال وزادت عليه ان حق انجلترا هذا يدوم حتى
تنهض الدولة العلية وتكره بريطانيا على الجلاء عن
مصر واما فى مسألة سيناء فالامر ليس كذلك لأن سيناء
ليست جزءا من مصر ولا امتياز لها بل هى وديعة
اعطيت لها مؤقتا تسهيلا للحج المصرى ففى احتلال
الدولة العلية لطابا تكون قد استردت جزءا من سيناء
ايجاد دائرة حول العقبة لا يكون لأحد كلمة فيها غير
اتراك كما استردت من قبل الوجه والمويلح وضبا
العقبة

اما الصحف المؤيدة لموقف مصر فقالت بأن سيناء
كانت فى معظم عصور التاريخ بل وبعد الاسلام كانت فى
كل العصور تابعة لمصر وجزءاً متمما لها غير منفصل
عنها وتشهد بذلك آثار مصر الباقية فى سيناء منذ عهد
الدولة المصرية الأولى الى هذا العهد .

وعلى كل فقد اثارت الصحف المحلية بعض الشغب
مصر خاصة وقد اتهم بعضها الانجليز بانهم يسعون
لاحباط مشروع سكة الحجاز الحديدية فزادت الحكومة
البريطانية حاميتها حتى بلغت نحو ٦ آلاف رجل ،
وصرحت الحكومة البريطانية بأنها لا تسمح باقل تغيير
يحصل فى امتيازات مصر الممنوحة لها فى الفرمانات الا
اذا صدقته واقرته بريطانيا وقالت اننا نخلنا مصر
وسيناء جزءا منها وتحت ادارتها وسترى انها تبقى
كذلك ما دمنا فيها

٢ ـ ادت ازمة طابا الى وضع بذور وارهاصات نشوء
القومية المصرية والانتماء المصرى والولاء الموحد
لمصر ، او بعبارة اخرى تحديد الذات او الشخصية
المصرية ، ففى عصر الهيمنة العثمانية سيطر عامل
الدين او عامل القومية الدينية ولم تكن هناك حساسيات
اقليمية فكان مركز القوة يتحرك من قطر الى آخر وكان
القطر الواحد تابعا يوما ومتبوعا غدا على التناوب دون
حرج ، ولقد اعترفت الحكومة البريطانية ـ رغم
احتلالها لمصر ـ بالتبعية المصرية للدولة العثمانية
وحتى الحرب العالمية الأولى عندما فرضت حمايتها
على مصر ... وابان ازمة طابا سنة ١٩٠٦ كانت هناك
ثلاث سلطات فى مصر ، سلطة فعلية يمثلها الاحتلال
البريطانى ، وسلطة شرعية يمثلها الخديو ، وسلطة
قانونية يمثلها السلطان العثمانى ، وكانت السلطة
القانونية للدولة العثمانية تتخذ عدة مظاهر اولها :
الصلاحيات التى منحتها تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١
للسلطان باصدار فرمان تعيين ابناء اسرة محمد على فى
ولاية مصر كلما خلت ، وهذه الصلاحيات لم تتح
الفرصة للباب العالى لاستخدامها الا مرة واحدة فقط
عند تولية عباس الثانى فى يناير سنة ١٨٩٢ ، وفى
العادة ان ولاية حاكم جديد من اسرة محمد على كانت
فرصة ينتهزها السلطان العثمانى لكسب يدعم به تبعية
مصر للدولة العثمانية او للرجوع فى تنازل يكون
السلطان قد منحه للحاكم السابق (٧٣) وقد عمدت
سلطات الاحتلال البريطانى الى تضييع تلك الفرصة
على السلطان ونجحت فى ذلك ، فعند وفاة الخديو توفيق
اتخذ اللورد كرومر كافة الترتيبات لاعلان الأمير عباس
خديو يا لمصر مما اصبح معه من الصعب بل ومن
المستحيل تدخل السلطان ، الذى لم يعد امامه سوى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التصديق على كل ما تم وارسال فرمان التولية [٧٤] ، وهكذا نجحت السلطة الفعلية فى حد بل وحرمان السلطة القانونية من ممارسة فعالياتها .قانيها : اقامة مندوب سامى تركى فى القاهرة منذ عام ١٨٨٥ وقد جاء فى البداية بهدف التفاوض لاخراج الانجليز فيما عرف بمفاوضات مختار ـ وولف (١٨٨٥ ـ ١٨٨٧) وبعد شل المفاوضات استقر فى القاهرة باعتباره الرمز الحى للسلطة القانونية فى مصر وكان يطلق عليه لقب « قوميسيير عثمانى » وكان واجبه حماية الحقوق التى كانت تركيا لا تزال تمتلكها ضد توغل بريطانيا العظمى [٧٥] وكان استمرار هذا المنصب شوكة فى حلق الوجود البريطانى فى مصر حيث اقام الغازى مختار باشا علاقة خاصة مع القوى السياسية المصرية المناهضة للوجود البريطانى ، سواء تمثلت هذه القوى فى عباس الثانى شخصيا الذى التزم بخطة العداء نحو كرومر وقد وجد فى الغازى مختار سندا قويا فى هذا الصدد ، او تمثلت فى الحزب الوطنى وتشجيع مصطفى كامل على الاتجاه نحو تبنى فكرة الجامعة الاسلامية ، ومنها ايضا موقف القومسيير العثمانى خلال ازمة طابا من تحريض للسلطان على الاحتفاظ بالمواقع المصرية التى احتلتها القوات العثمانية على خليج العقبة [٧٦] وقد دفعت هذه الحادثة الى تفجير ازمة سياسية كادت تنقلب الى صدام عسكرى فى الخليج ، ولقد ادى نجاح بريطانيا فى ازمة طابا إلى أن اندفعت الى شل فاعلية هذا المنصب أيام الغازى مختار باشا وعدم تعامل بريطانيا معه باعتبار ان الخديو هو الممثل الشرعى الوحيد للسلطان فى مصر ، وبالجملة قضت ازمة طابا على نفوذ المندوب العثمانى فى مصر واصبحت الهيمنة الكبرى للانجليز .

ثالثها : ما خوله الباب العالى لنفسه من حقوق على الاراضى المصرية باعتبارها فى النهاية جزءا لا يتجزأ من اراضى الامبراطورية العثمانية وبالذات الاراضى المتاخمة لفلسطين حيث كانت الدولة العثمانية لا زالت تمارس سيادتها الفعلية ، وقد حاول السلطان استخدام حقه فى انتزاع بعض الاراضى المصرية مرتين فى عهد الاحتلال البريطانى الاولى عام ١٨٩٢ عند تولية الخديو عباس وفى هذه المرة بعد ان افلت الباب العالى فرصة المساومة على تعيين عباس الثانى فى الخديوية حاول تعويضها بأن ادخل فى فرمان التولية بعض التغييرات على حدود الأراضى التى يتمتع الخديو باقتطاع سيناء من هذه الأراضى ولكن المندوب البريطانى نجح فى اجبار السلطان على التراجع كما سبق ان اشرنا [٧٧] والثانية سنة ١٩٠٦ فى ازمة طابا تلك الازمة التى تجاوز فيها الباب العالى مرحلة الادعاءات كما حدث فى ازمة فرمان التولية سنة ١٨٩٢ الى مرحلة العمل باحتلال قواته ميناء طابا المصرى على خليج العقبة وفى هذه المرة ايضا وقفت سلطات الاحتلال البريطانى بصلابة فى مواجهة العمل العثمانى مما اسفر عن تراجع مخز ـ كما رأينا ـ للدبلوماسية العثمانية وقد نجم عن هذا التراجع نصر كبير للسلطة الفعلية على السلطة القانونية ليس فقط فى نطاق ازمة طابا ولكن ايضا ـ وهذا هو الاهم ـ فى طبيعة العلاقات العثمانية والبريطانية مع مصر ، وهذا ما عاشر لديه السفير البريطانى فى الاستانة من ان ازمة طابا قد اقرت مبدأ اعتراف الحكومة العثمانية بحق الحكومة البريطانية بالتدخل فى شئون مصر وفى المفاوضات التى يمكن ان تجرى بين الحكومة العثمانية وبين الخديو وهذا ما يعنى تنازل الدولة العثمانية عن جانب هام من سلطاتها القانونية على مصر لسلطات الاحتلال البريطانى .

٣ ـ فقدت بريطانيا ثقتها فى الخديو عباس بعد حصول كرومر على صور المراسلات السرية المتبادلة بين الخديو عباس والسلطان اثناء ازمة طابا والتى يتبين منها بأن الخديو كان يتظاهر بأنه يعمل مع المصالح البريطانية فى الوقت الذى كان فى تعامله مع السلطان العثمانى يبين له انه لا يوافق على السلوك البريطانى فى الأزمة ، وقد حاول الخديو ان يبرر موقفه هذا فى حديث ادلى به الى مراسل جريدة الديلى تلجراف البريطانية فى اواخر مارس سنة ١٩٠٧ بعد انفراج الازمة بقوله انه رغم احترامه للسلطان باعتباره الرئيس الدينى لا يمكن ان يتنازل لتركيا عن اى امتياز ناله اجداده ولن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

رين يؤيدونه فى ذلك ، وعلى ذلك فـــانه ـ اى يو ـ يرى ان اتهـامه فى ارمـة طـابا بـالاشتغال لح تركيا مردود وليس له اصل [٧٩] بالرغم مـن كل اخذت سلطات الاحتلال البريطانى تتحين الفـرصة لائمة لخلع الخـديو عبـاس والتخلص منه وكان فى رب الحرب العـالمية الأولى الفـرصة المواتية وكان ديو عباس وقتها كعادته يقضى الصيف فى الاسـتانة ى عام وطلب عباس من الحكومة البريطانية مسـاعدته فى العودة الى مصر فنصحته بالاتجاه الى بلد محـايد فى وقت الحاضر وليكن ايطاليا ولكن الخـديو رفض وفى هذا الرفض كان يمضى نفيه السـياسى وانتحـاره السياسى ، والواقع ان بريطانيا لم تـرغب فى مسـاعدة الخديو فى العـودة الى مصر لأنه لم يكن فى مـاضيه السياسى بالنسبة لها مـا يشـجعها على اجـابة طلبـه فثبت اذا هو عاد فى هذه الظروف ان يزداد مـركزها عرجا فى مصر خاصة خـلال فتـرة الحـرب ، فعـزلته بريطانيا وعينت بدلا منه السلطان حسين كامـل فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقد جاء فى التبليغ الذى ارسـله السير ملن شميتهام نائب الحكومة البـريطانية فى مصر الى الحاكم الجديد فى نفس التاريخ « ان لدى حـكومة جلالة الملك ادلة وافرة على ان سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى اعداء جلالته منذ اول نشوب الحرب مع المانيا وبـذلك تـكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا للخديو السـابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما وآلت الى جلالته » [٨٠]

٤ ـ ادت ازمة طابا الى غلبة تزايد مشـاعر الانتمـاء المصرى على مشاعر الانتماء العثمانى واضـحى جليا ان الانتمـاء الاسـلامى لا يعنى بـالضرورة التبعية او الانتماء العثمانى ، ومع الوقت اخذت الوطنية المصرية تعبر عن ذاتها ويتحول اليهـا تـدريجيا ولاء جمـاهير المصريين بدلا من الولاء للدولة العثمانية مما كان مقدمة للدعوة الى فكرة الاستقلال الوطنى وعلى كل فقـد غيرت ازمة طابا التيارات الفكرية فى مصر وكانت سببا فى اضمحلال الحزب الوطنى وتـوجيه حـركة التحـرر الوطنى نحو آفاق جديدة فقد كان موقف الحزب الوطنى من ازمة طابا مؤيدا للدولة العثمانية ومضحيا بالمصالح المصرية وسـلخ جـزء مـن التـراب الوطنى المصرى واعطائه للدولة العثمانية كان موقف الحزب الوطنى هذا مثـار نقـد مـن غالبية المثقفين المصريين وقـد احس مصطفى كامل بذلك فحاول مقـاومة هـذا التيار بحملة دعائية واسعة فى اوربا ليثبت للرأى العـام الغـربى ان العالم الاسلامى بعيد عن التعصب ، ولم يستطع القول بان الدولة العلية والقومسيير العثمانى فى مصر الغازى مختار باشا كانا يمدانه بـالمال للقيام بـالدعاية ضـد الاحتلال البريطانى . وعلى ذلك بدأت تـظهر فى الأفـق احزاب سياسية ذات برامج وطنية واكثر تحـررا مـن التبعية العثمانية منها على سبيل المثال حزب الامة الذى انشىء سنة ١٩٠٧ معبرا عن الانتمـاء المصرى كبـديل للانتماء العثمانى

وهكذا نرى البصمات البعيدة الغور التـى تـركتها ازمة طابا سواء على المسـتوى الوطنى المحلى فى مصر او على المستوى السياسى الدولى

ازمة طابا الثانية سنة ١٩٨٢

لقد قدر لطابا مرة ثـانية ان تـكون مـركز اهتمـام الدبلومـاسية المصرية والدبلومـاسية الاسرائيلية وذلك خلال ترتيبات الانسحاب النهائى لاسرائيل مـن شـبه جزيرة سيناء .

مقدمات الازمة :

فى اعقاب الغـزو الاسرائيلى لسـيناء سـنة ١٩٥٦ كانت هناك محاولات مـن بعض الكتـاب للتشـكيك فى خضوع سيناء نفسها للسيادة القانونية لمصر [٨١] ، منها محـاولة الكاتـب الكندى اليهـودى الكولونيل بلومفيلد الذى الف كتابا لهذا الغرض سنة ١٩٥٧ [٨٢] وبـالرغم من ضعف الحجج الواردة فى هذا الكتاب فقـد نقلت منه عبـارات فى الفصـل الخـامس بـاكتساب الاقليم فى موسوعة وايتمان [٨٣] كما نادى بنفس الفـكرة اللورد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

Soulbury اليهودي البريطاني في خطابه الي جريدة التيمز اللندنية[٨٤] والمنشور كملحق في كتاب بلومفيلد وقد عاد بلومفيلد الى الإدعاء نفسه في خطاب نشرته له جريدة نيويورك تيمز الامريكية في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٧[٨٥] وتستند محاولة التشكيك هذه الي النص في ملحق معاهدة لندن على الخط المجازي لخليجي العقبة والسويس (أى المحدد لجنوب سيناء) كجزء من « سوريا الجنوبية » وليس من مصر[٨٦] والي نص فرمان ٢٣ مايو سنة ١٨٤١ بتثبيت محمد علي والبا علي مصر مع رسم جدود هذه الولاية في خريطة مرفقة تتضمن خطا بين السويس ورفح والي اغفال ذكر سيناء كاملة في الفرمانات اللاحقة بتعيين الخديو ، الا انه لايمكن تجاهل التطورات اللاحقة ، فقد ظلت سيناء كلها منذ عهد محمد علي تحت ولاية الحكومة المصرية دون انقطاع[٨٧] وفى سنة ١٨٩٢ صدر فرمان الباب العالي بتعيين الخديو عباس حلمي ونص هذا الفرمان على اعتباره خديو لمصر ، بحدودها القديمة المعروفة فى فرمان سنة ١٨٤١ مع الاضافات الواردة فى فرمان سنة ١٨٦٥ . فقامت الحكومة البريطانية صاحبة السيادة الفعلية على مصر بالاتصال بالحكومة العثمانية طالبة توضيح وضع سيناء التى كانت ضمن الاقاليم الخاضعة فعلا لحكومة الخديو ، وجاء رد الصدر الاعظم الي الخديو عباس في برقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٢ التي نصت على انه « فيما يتعلق بطور سيناء يستمر الوضع القائم وتقوم الخديوية بادارتها بنفس الطريقة التي كانت تدار بها فى عهد جدك اسماعيل باشا وولده محمد توفيق باشا »[٨٨] .

وبناء على ذلك اصدر القنصل العام البريطاني السير بارنج (لورد كرومر فيما بعد) الي وزير الخارجية المصري مذكرة تفيد موافقة الحكومة البريطانية على « الحدود » المذكورة في الفرمان « مكملة ومعدلة وموضحة ببرقية ٨ ابريل ، اى بما يشمل سيناء كلها . وقد استمر هذا الوضع دون منازعة حتى سنة ١٩٠٦ عندما نشب خلاف بين الحكومة العثمانية من جهة والحكومتين البريطانية والمصرية من جهة اخرى حول وضع بعض الاماكن شرقي سيناء ، وانتهى الخلاف بصدور الارادة السلطانية بقبول الخط من رفح الى العقبة (ثلاثة اميال غربي العقبة) كالخط المحدد للمنطقة الخاضعة لادارة الخديو . وتم توقيع اتفاق وخرائط بناء على ذلك بين المندوبين الاتراك والمصريين واعتمدت هذه النتيجة من جانب المعتمد البريطاني فى القاهرة بتاريخ ٢ اكتوبر ١٩٠٦[٨٩] وقد اعتبر هذا الخط هو الحدود الدولية بين مصر وفلسطين اثناء الانتداب البريطاني على فلسطين . وبعد ان استقلت مصر فى فبراير سنة ١٩٢٢ ، تنازلت تركيا بموجب معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣[٩٠] عن كل حقوقها وادعاءاتها على مصر والسودان من تاريخ ٥ نوفمبر ١٩١٤ (اى قبيل اعلان الحماية البريطانية) ولم تنازع اية دولة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن فى السيادة المصرية على سيناء ابتداء من الخط الموصل بين رفح ونقطة على راس خليج العقبة تقع على بعد ثلاثة اميال غربي ميناء العقبة . تم اتت اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل فى فبراير سنة ١٩٤٩ لتصف كما يجيء ذلك الخط بانه « الحدود المصرية (المادة ٦) مما يفيد اعتراف اسرائيل نفسها بهذه الصفة له .

اما الادعاء بان سيناء لم تخضع للسيادة المصرية الا بستند بعد ذلك الا الى القول بان السلطان العثماني سلم فقط بوضعها تحت « ادارة » الحكومة المصرية دون « سيادتها » ، ويتناسى هذا الادعاء انه فى الوقت الذي استعمل فيه لفظ « الادارة » للتعبير عن سلطات الحكومة المصرية على سيناء سواء فى ١٨٤٠ او فى ١٨٩٢ ، لم تكن للحكومة المصرية سوى سلطات الادارة على اقليم مصر كلها . وقد استعمل نفس اللفظ فى معاهدة سنة ١٨٤٠ بشأن سلطات محمد على فوق مصر وليس فقط فوق جنوب سوريا . ذلك ان سلطة الحكومة المصرية لم تتحول الي سيادة قانونية الا بالاستقلال فى سنة ١٩٢٢ الذي تنازلت بعده تركيا فى معاهدة لوزان عن اية حقوق كانت لها على مصر بحدودها المعروفة وقت المعاهدة وبأثر رجعي .

كيف نشأت ازمة طابا الثانية :

فقد انسحبت اسرائيل سنة ١٩٥٧ من سيناء الى حدود مصر الدولية بما فيها طابا ذلك ان حدود مصر الدولية قد اكتسبت هذه الصفة قبل انشاء اسرائيل بزمن طويل . وعادت مسألة الحدود الآمنة تطرحها اسرائيل مرة اخرى فى اعقاب حرب الايام الستة يونيو سنة ١٩٦٧ تم حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ الى ان عقدت معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فى مارس سنة ١٩٧٩ ، والتى نصت فى مادتها الاولى على ان « تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ماوراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الاول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء »[٩١] ثم اكدت ذلك المادة التالية من نفس المعاهدة بقولها « ان الحدود الدائمية بين مصر واسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق التالى »[٩٢] ونص الملحق العسكرى المرفق بالمعاهدة فى مادته الاولى على ان يتم الانسحاب الاسرائيلى على مرحلتين الاولى الانسحاب المرحلى الى الخط الممتد شرق العريش رأس محمد تم فى المرحلة الثانية يتم الانسحاب الاسرائيلى النهائى من سيناء الى ماوراء الحدود الدولية .

كما نص الملحق العسكرى فى مادته الاولى ايضا على

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ان يتم تشكيل لجنة مصرية ـ اسرائيلية مشتركة للاشراف على عمليات الانسحاب على ان تحل هذه اللجنة فور استكمال الانسحاب الاسرائيلى النهائى ، ومهمة هذه اللجنة المشتركة كما حددتها المادة الرابعة من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية هو تسهيل تنفيذ هذه المعاهدة ، وتنص المادة الرابعة من تنظيم التحركات فى سيناء على ان اللجنة المشتركة هذه تختص ايضا بمواجهة والسعى الى حل اى مشكلات قد تنشأ خلال تنفيذ الانسحاب كما تقوم هذه اللجنةبتنظيم الخط الفاصل للحدود الدولية

وعقب ابرام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى مارس سنة ١٩٧٩ قرر الجانب الاسرائيلى ان يوسع الاقاليم التى تحيط بميناء ايلات التى ليست لها شواطىء فتقرر بناء فندق سياحى فى وادى طابا وقد سمحت اسرائيل للرأسمالى الاسرائيلى رافى نيلسون باقامة هذا الفندق الكبير وفى الوقت ذاته انتهز الفرصة لاقامة شاطىء (بلاج) خاص قرب الفندق يأتى اليه الاسرائيليون المقيمون فى ايلات ، وقد تم ذلك بعد توقيع الاتفاقية ودون ابلاغ الحكومة المصرية بذلك مما يدل على سوء نية الجانب الاسرائيلى وتراخى واهمال الجانب المصرى الذى لم يعترض على اقامة مثل هذا الفندق فى الاراضى المصرية

وفى اكتوبر سنة ١٩٨١ وخلال احدى الاجتماعات المستمرة بين الجانبين المصى والاسرائيلى فى اللجنة الوزارية العليا لترتيبات الانسحاب النهائى واستلام وتسلم المناطق والاراضى والمنشآت كانت اللجنة المشتركة المصرية ـ الاسرائيلية تحاول ان ترسم الخط الفاصل للحدود الدولية المصرية بداءة برفح على البحر المتوسط الى خليج العقبة تم الاتفاق على وضع كل العلامات على الحدود ماعدا العلامة رقم ٩١ الخاصة بطابا فوقع خلاف بين الجانبين المصرى والاسرائيلى ، وحاولت اللجنة العسكرية المصرية الاسرائيلية جاهدة خلال اجتماعاتها المتعددة وزياراتها الميدانية لخط الحدود لاعادة تعليم نقاط الحدود ان تصل الى اتفاق ، وفى مارس سنة ١٩٨٢ اعلن اللواء محسن حمدى رئيس الجانب المصرى فى اللجنة العسكرية ان هناك خلافات بين مصر واسرائيل على بعض النقاط وان هذه الخلافات يتم بحثها وان الموقف المصرى محدد وواضح فى مسألة نقاط وعلامات الحدود حيث ان كل شىء يتم وفقا للخرائط والوثائق التاريخية الموجودة والتى توضح بلا ادنى شك او غموض حد الحدود الدولية لمصر وقال انه لاخلاف بين الجانبين على ان الانسحاب سيتم حتى الحدود الدولية لمصر مع فلسطين تحت الانتداب ولكن الخلاف يتركز حول تفسير وجهة نظر كل جانب لوضع نقاط وعلامات الحدود على هذا الخط وان الخلاف فى التفسير بين الجانبين المصرى والاسرائيلى يقل عن بضعة امتار فى بعض النقاط ولايزيد عن ١٠٢٠ مترا فى اكبرها ، وان هناك خلافات حول نقاط وعلامات الحدود عند منطقة طابا وكانت هذه اول مرة يعلن فيها رسميا عن وجود هذا الخلاف حول طابا ، وبعدها بأيام اعترف كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرية بعد لقائه مع ايريل شارون وزير الدفاع الاسرائيلى فى سيناء ـ وهما رئيسا الجانبين المصرى والاسرائيلى فى اللجنة العليا لترتيبات الانسحاب ـ بأن هناك خلافا فى وجهات النظر حول طابا ، وانه واثق من انه سيحل وان مصر لن تتنازل او تفرط فى سنتيمتر واحد من اراضيها وان الحفاظ على وحدة التراب الوطنى المصرى هدف اساسى وركيزة لكل تحرك[٩٣] وأشار الى ان هذا الخلاف نشأ حول تفسير كلمة الميول الشرقية لتل طابا حيث ان الوثائق التاريخية والخرائط الموجودة لدى الجانبين المصرى والاسرائيلى توضح خط الحدود بالتفصيل فى كافة المواقع ، وفى منطقة طابا تؤكد ان نقطة الحدود تقع على الميول الشرقية لتل طابا وان الخلاف ينحصر حول تفسير اسرائيل لهذه الكلمة حيث يحددون لها موقعا مخالفا لموقعها المحدد الذى تعرفه وان مساحة الخلاف هذه لاتتجاوز ١٠٢٠ مترا ، واشار السيد كمال حسن على بأن الجانبين سيواصلان المباحثات حول هذه النقطة من اجل التوصل الى حلها وان مصر متأكدة انها ستتمكن من ازالة هذه العقبة حيث ان الحق فى جانبها وفقا للواقع وعلى اساس ماتوضحه اتفاقية سنة ١٩٠٦ بخصوص مسألة طابا حيث ان طابا مصرية مائة فى المائة ، وان مسألة طابا ستبحث بالتفصيل فى مباحثات اللجنة الوزارية لترتيبات الانسحاب التى تعقد فى اسرائيل بعد ايام وبالفعل بعد ايام سافر كمال حسن على والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى الى اسرائيل وعقدت اجتماعات ودارت مفاوضات طويلة ومكثفة مع مناحم بيجين رئيس الوزراء الاسرائيلى وايريل شارون وزير الدفاع واسحق شامير وزير

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وجهة الاسرائيلى وعرضت مصر موقفها المسدى
احة ووضوح وهو انه لاتنازل ولاتفريط فى حبة رمل
ة من سيناء وان اى خلاف حول الحدود يجب ان
وفقا للمادة السابعة من معاهدة السلام المصرية ـ
رائيلية والتى تنص على انه « ١ ـ تحل الخلافات
ن تطبيق او تفسير هذه المعاهدة عن طريق
فاوضة ٢ ـ اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن
ق المفاوضة تحل بالتوفيق او تحال الى التحكيم[٩٤]
ا تحدد هذه المادة ثلاث وسائل لحل اى خلاف
ا ـ مزيد من المفاوضات ثانيهما التوفيق عن
وسيط ثالث ثالثتها التحكيم الدولى وأبدت
رغبتها فى اللجوء الى التحكيم حيث ان الخلاف لم
حله عن طريق المفاوضات ورفض الجانب
سرائيلى رغبة مصر فى اللجوء الى التحكيم بحجة انه
لم يعد استنفاد وسيلة المفاوضة او وسيلة التوفيق
تنص عليها المادة السابعة . وفى هذا الوقت
ى الحاسب المصرى ان اسرائيل قامت ببناء فندق
م فى وادى طابا وان هذا الفندق بدأت انشاءاته بعد
يع اتفاقية السلام ولم يتم الانتهاء منه حتى الآن
وقبل الانسحاب الاسرائيلى قامت مصر بنشاط
ثقافى مكثف وقدمت اسانيدها وحججها وهى
ان العلامة رقم ٩١ موجودة فى طابا
ة الخرائط تؤكد حق مصر فى طابا وان طابا
ربة
د وصفت المنطقة التى تضمنته الاتفاقات والوثائق
ولية بؤكد مصرية طابا
ه ان اسرائيل عقبت عدوان سنة ١٩٥٦ وعند
نسحابها من سيناء سنة ١٩٥٧ الى الحدود الدولية
لدولية تم انسحابها وفق المفهوم المصرى
ن ان المشكلة فنية يمكن ان يتم توسيتها عن طريق
فاوض فى بضعة ساعات
اما الجانب الاسرائيلى فقد ادعى انه كان هناك خطأ
رسم الحدود الدولية لمصر وان موقف اسرائيل ليس
الى تصحيح لهذا الخطأ ، ومن ثم لابد من الرجوع
المادة السابعة فى معاهدة السلام بين اسرائيل
صر والتى تقول فى فقرتها الاولى ان المنازعات
ناشئة بتطبيق هذه المعاهدة او تفسيرها يجب ان تتم
سويتها عن طريق المفاوضات وانشاء لجنة وان هذا
تفاوض قد يستمر بضعة اشهر ، اما الفقرة الثانية
هذه المادة فهى تقول ان المنازعات التى لايمكن
تسويتها عن طريق المفاوضات يجب تسويتها عن طريق
التوفيق او التحكيم ويرد الحاسب المصرى على هذا
الادعاء الاسرائيلى بان النزاع حول طابا هو نزاع فنى
متعلق بتفسير نصوص وقراءة خرائط وبالتالى فيجب
ان تتم تسويته وفقا للتحكيم وقرار التحكيم ملزم ،
بينما يرد الحاسب الاسرائيلى الذى يريد كسب الوقت
على هذا الاقتراح المصرى بأن النزاع يجب تسويته اولا
عن طريق التوفيق ، وهو غير ملزم واذا رفض أحد
الطرفين او كل من الطرفين قرار لجنة التوفيق حينئذ
يأتى دور التحكيم فى حل الازمة وهكذا تبدو سوء نية
الجانب الاسرائيلى الذى يريد كسب الوقت لان القاعدة
انه لايجوز الالتجاء الى الاسلوب الاولى وهو التوفيق
او الاسلوب الثانى وهو التحكيم الا بموافقة طرفى
النزاع

اجراء مؤقت حتى يتم الحل النهائى :

و وحسما للخلاف وحتى لاتعرقل ازمة طابا عملية
الانسحاب الاسرائيلى النهائى عن سيناء عن موعده
المحدد تقدمت مصر بالمقترحات التالية .

١ ـ ان تنسحب اسرائيل من المناطق المتنازع عليها فى
طابا الى خط الحدود الذى تراه مصر

٢ ـ ان تتقدم السلطة المصرية الى خط الحدود الذى
تراه اسرائيل فى هذه المناطق

٣ ـ ان تجمد الحياة فى طابا وتدخلها قوات حفظ
السلام حتى يتم التوصل الى اتفاق حلها

٤ ـ ان يتم حل الخلاف على اساس المادة السابعة من
معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وتستمر الجهود
والاتصالات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل والولايات
المتحدة الامريكية على اعلى مستوى تم كانت ليلة ٢٤
ابريل سنة ١٩٨٢ وقبل الانسحاب الاسرائيلى النهائى
من سيناء بساعات اذ وصل الوفدان الامريكى
والاسرائيلى الى القاهرة وعقدت فى وزارة الخارجية
المصرية جلسة مباحثات ثلاثية استمرت حتى منتصف
الليل وغادر الوفدان القاهرة الى تل ابيب لعرض
الافكار النهائية على الجانب الاسرائيلى

وفى مساء ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٢ وقع كل من السفير
شافعى عبد الحميد وكيل الخارجية المصرية وديفيد
كيمحا سكرتير عام الخارجية الاسرائيلية اتفاقا بين
مصر واسرائيل حول اسلوب واسس تسوية الخلاف
حول نهاية خط الحدود فى منطقة رأس طابا على خليج
العقبة وذلك وفقا للاسس التالية [٩٥]

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

١ ـ الانسحاب الاسرائيلى الى ماوراء خط الحدود الدولى الذى تراه مصر .
٢ ـ ان تتواجد القوات المتعددة الجنسيات والمراقبون فى المنطقة المختلف عليها الى ان يتم الاتفاق بشكل نهائى على الحدود .
٣ ـ عدم قيام اسرائيل باية انشاءات جديدة فى المنطقة حتى يتم التوصل الى حل نهائى للخلاف بالتوفيق او التحكيم .
٤ ـ تبدأ الاجتماعات لبحث اسلوب تطبيق المادة السابعة من معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية وهى التى تنص على التوفيق او التحكيم وذلك بعد ان استنفدالطرفان سبل التفاوض حول هذا الخلاف .
٥ ـ تشترك الولايات المتحدة الامريكية فى هذه الاجتماعات هى بناء على طلب الفريقين .

هده هى المبادىء الخمسة التى تحكم الاوضاع فى منطقة طابا المتنازع عليها حتى يتم التوصل الى حل نهائى للمشكلة بقرار من لجنة التوفيق او لجنة التحكيم .

ان طابا تقع على بعد عشرة كيلومترات بعد ميناء ايلات الاسرائيلى بالقرب من نهاية خليج العقبة ويبدأ منها خط الحدود شبه المستقيم الممتد حتى مدينة رفح على ساحل البحر المتوسط وليست طابا مجرد موقع على الحدود الدولية ولكنها تقع على منعطف طبيعى على ساحل حليج العقبة ومنها يرى المرء بوضوح ميناء العقبة الاردنى ومنشآته على الجانب الآخر من الخليج ومنها ايضا يمكن رؤية اضواء ميناء ايلات الاسرائيلى فى الليل[٩٦] ولقد كان من المقرر افتتاح فندق راف نيلسون السياحى فى طابا قبيل الانسحاب الاسرائيلى بأيام الا ان الجانب المصرى رفض ذلك لانه يقع داخل الاراضى المصرية وحتى تتم تسوية الخلاف بين الطرفين وفقا لاتفاقية اجراءات تسوية ازمة طابا فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٢ فقد انتقلت وحدة للقوات المتعددة الجنسيات لحفظ السلام لتنتشر فى مساحة كيلو مترين تحيط بمنطقة الفندق[٩٧] وتحددت مهمة هذه القوة التى يتراوح عددها بين ١٣ ، ١٥ فردا يتمركزون فى المنطقة المتنازع عليها بأنها الحفاظ على الامن وسلامة المنطقة ومراقبة من ينتهك الشروط المتفق عليها واعادته الى السلطات التابع لها سواء أكانت مصرية ام اسرائيلية نظرا لعدم وجود اية سلطة مدنية فى هذه المنطقة [٩٨]

وقد اقيم عند طابا مركزان موقتان للحدود ، ويعرف المركز المصرى باسم شجرة الدوم امـا المركز الاسرائيلى فيعرف باسم رافى نيلسون ويفصل بين المركزين المصرى والاسرائيلى ٩٠٠ مترا تم الاتفاق بين الجانبين المصرى والاسرائيلى على اعتبارها منطقة مشتركة مؤقتا للمصريين والاسرائيليين الى ان يتم حل المشكلة ويجب ان نشير هنا الى ان المركز الاسرائيلى قد اقيم خارج حدود مصر الدولية عند النقطة ٩١ الى ان تحسم المشكلة .[٩٩]

وقد شكلت مصر لجنة قانونية تضم مجموعة من الاساتذة والخبراء المتخصصين فى القانون الدولى برئاسة الدكتور وحيد رأفت لدراسة الجواس القانونية للتوفيق والتحكيم والنواحى المكملة له الخاصة بموضوع طابا .[١٠٠] كما شكلت لجنة فنية برئاسة اللواء محسن حمدى للاتفاق على النظام الذى سيسير هذه المناطق المتنازع عليها خلال المرحلة الانتقالية ، وترى مصر اللجوء الى التحكيم فى المقام الاول لحل المشكلة .

والملاحظ انه حتى الآن (اكتوبر سنة ١٩٨٢) لم يتم الاتفاق على الاسلوب الذى سيتم بمقتضاه تسوية هذا الخلاف وان كان من الارجح ان يبدأ بالتوفيق ثم ينتقل الى التحكيم ، كما ان الجانب المصرى يرحب فى تحديد وقت زمنى سواء بالنسبة لعملية التوفيق ، كتكوين لجنة التوفيق والمدة او الفترة التى فى خلالها يمكن ان يصدر قرار لجنة التوفيق وربط التوفيق بالتحكيم بمدة زمنية ايضا بينما الجانب الاسرائيلى يريد كسبا للوقت عدم ربط التوفيق او التحكيم بأى مدة زمنية ، بل ان الجانب الاسرائيلى مازال يأمل ويوحى باجراء حل وسط وهو تقسيم منطقة طابا المتنازع عليها مناصفة بين كل مصر واسرائيل بحيث يقع الفندق فى الجانب الذى سيؤول الى اسرائيل فى حالة تطبيق هذا الاقتراح وهذا يدل على ان الجانب الاسرائيلى غير واثق من نتيجة التوفيق او التحكيم لضعف حججه واسانيده ، بينما نجد ان الجانب المصرى مستمد بمصرية طابا وانه لاتفريط فى ذرة رمل واحدة مما يدل على انه واثق فى ان قرار التوفيق او التحكيم سيكون فى صالحه كما نلاحظ ايضا ان الجانب المصرى يسعى لادخال الجانب الامريكى كطرف شريك فى الازمة بينما يسعى الجانب الاسرائيلى الى عدم اشتراك الجانب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

يكى حتى لايأخـد النزاع على طـابا طـابعا دوليا
عن الطابع التاتى

من المتوقع ان عملية حل ازمة طـابا سـتطول لان
ن الاسرائيلى يماطل حتى يفرض الامـر الواقـع
الجانب المصرى الدى احس بخطورة هذا الوضـع
جه كمـال حسـن على نائب رئيس الوزراء ووزير
جية مصر خطابا الى اسحق شامير وزير خـارجية
ائيل فى مايو سنة ١٩٨٢ يتضمن وجهة نظر الجانب
رى فى ضرورة الالتجاء الى التحكيم فى اسرع وقت
ن حتى لايؤثر مثل هذا الخلاف على تعليم الحـدود
العلاقات الطبيعية بين البلدين وتطورها مسـتقبلا
ى لايتولد التسعور لدى الشعب المصرى بالاحباط فى
اية مـرحلة العـلاقات الطبيعية بين البلدين تجـاه
زام احكام معاهدة السلام التى نصـت بـوضوح فى
تها السابعة على اللجوء الى التـوفيق او التحـكيم

على مايطرأ من خـلاف حـول تـطبيق او تفسـير المعاهدة (١٠١)

ومهما يكن من امر فانه لايصح التهوين بحـال مـن اهمية عنصر الزمـن فى مسـألة الحـدود خـاصة وان القانون الدولى نفسه لايملك تجاهله فاذا كان القانون يغلب على الواقع فى الزمن القصـير طبقـا لقـاعدة ان الخطأ لايصبح مشروعا فى نظر القانون Ex Injuria tus non oritur فان الواقع قد يغلب على القـانون مع مضى الزمن Ex factis tus oritur

وقد سبق لاسرائيل ان اعتمـدت بنجـاح على هـذا العنصر الهام فى الماضى فقـد ادعت سـنة ١٩٤٨ انهـا تحتفظ بالاراضى الخارجة عن حدود الدولة الاسرائيلية كاجراء مؤقت الى ان يتم التوصل الى حدود دائمة وهى الآن تطالب بحدود وراء هذه الاراضى نفسها ، ولايجب ان يترك عنصر الزمن الآن ليتحول معه الاحتلال المؤقت الى حيازة دائمة .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ثانيا : مصر واسرائيل

بانتهاء آخر جولة للمفاوضات المصرية الاسرائيلية حول طابا فى ديسمبر ١٩٨٥ أضحى على اسرائيل أن تحدد موقفها تجاه التحكيم الدولى كوسيلة لتسوية النزاع وقد أعلنت مصر أنها لن تستأنف محادثاتها مع اسرائيل إلا إذا وافقت الأخيرة على التسوية عن طريق التحكيم ، وذلك بعد أن استنفدت كل احتمالات التوفيق منذ سنة ١٩٨٣ ولم يبق الا اللجوء إلى التحكيم الذى يعتبر ـ على خلاف التوفيق ـ ملزما للطرفين .

وكان الرئيس حسنى مبارك قد أكد فى أكثر من مناسبة أن مطلب مصر هو احالة مشكلة طابا للتحكيم . ونظرا للبعد القومى للمشكلة ، كان هناك حرص على الاستئناس بآراء جميع أساتذة القانون والمتخصصين فى مصر ، أيا كانت توجهاتهم الفكرية أو السياسية . وقد اتفقت معظم الآراء على أن أحالة المشكلة للتحكيم الدولى هى السبيل الأمثل لحسمها ، استنادا إلى الحق التاريخى والوطنى ، والمدعم بالأسانيد القانونية التى تؤكد موقف مصر من علامات الحدود المختلف على مواضعها .

وخلال المفاوضات التى جرت منذ شهر مايو ١٩٨٥ بين الوفدين المصرى والاسرائيلى ، وبمشاركة الوفد الأمريكى ، طرحت عدة أفكار ومقترحات للتوصل إلى حل للمشكلة ، كما تم تبادل عدة رسائل شفوية وخطية بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلى شيمون بيريز لهذا الغرض ، وأكد الجانب المصرى باستمرار ، فى تلك المفاوضات والاتصالات ، على موقفه المحبذ للتحكيم الدولى .

والجدير بالذكر أن مشكلة طابا نشأت قبيل الانسحاب الأخير للقوات الاسرائيلية من سيناء ، ورغم أن اسرائيل لم تثر هذه المشكلة عند انسحاب قواتها من سيناء عام ١٩٥٦ الا أنها زعمت فى أبريل ١٩٨٢ أنه يوجد خطأ فى موقع العلامتين رقمى ٩٠ و ٩١ على الحدود الأمر الذى أدى إلى توقيع اتفاق بين مصر واسرائيل فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ وافق بمقتضاه البلدان على الانسحاب خلف المواقع المختلف عليها ، كما وافق الطرفان على حل الخلاف طبقا للمادة السابعة من المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، التى تنص على أن يكون حل أى نزاع عن طريق التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم .

وبناء على ذلك ، أى أعمالا لاتفاقية ٢٥ أبريل ١٩٨٢ وتطبيقا للمادة السابعة من اتفاقية السلام دخل الطرفان فى مفاوضات استمرت ما يزيد على ثلاث سنوات ، ولكنها فشلت فى حل النزاع ، مما ترتب عليه ضرورة اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم . وفى حين رأت مصر اللجوء إلى التحكيم ، رأت اسرائيل اللجوء إلى التوفيق أولا ، ثم التحكيم إذا فشل التوصل إلى اتفاق عن طريق التوفيق .

ولقد استند طلب مصر اللجوء إلى التحكيم إلى الأسباب التالية

ـ أن البند السابع فى اتفاقية السلام يجعل حل أى نزاع بين الطرفين يمر بمرحلتين فقط وهما التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم وليس ثلاث مراحل وهى التفاوض ثم التوفيق ثم التحكيم .

ـ كما هو معروف دوليا فان التوفيق غير ملزم لأى من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الطرفين علاوة على أنه يتطلب اجراءات شبيهة باجراءات التحكيم .

- أن النزاع ليس حول موضوع يمكن التوفيق فيه بل ينحصر فى تحديد لموقع علامات على الطبيعة يستحيل معها التوفيق ، أى أنه خلاف يحسم عن طريق خبراء طبقا للمستندات التى سيتقدم بها الطرفان .

كذلك تجدر الاشارة إلى أن موضوع النزاع ليس خلافا حول خط الحدود الدولية ، إذ أنه سبق أن حدد خط اعترف به دوليا عام ١٩٢٤ ، كما اعترفت اسرائيل بنفس هذا الخط الدولى فى اتفاقية السلام الموقعة فى مارس عام ١٩٧٩ ، والتى ارفقت بها خريطة معتمدة من الدولتين توضح خط الحدود الدولية ، كما أن جميع الخرائط التى طبعت فى اسرائيل ومازالت متداولة حتى الآن تبين هذا الخط الدولى .

- أن التوفيق سيأخذ وقتا لا جدوى من اضاعته ، وستكون النتيجة فى النهاية هى اللجوء إلى التحكيم .

وكانت محصلة التطورات مع بداية عام ١٩٨٦ بشأن طابا هى القرار الذى اتخذه المجلس الوزارى المصغر للحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١٣ يناير ١٩٨٦ والمتضمن أربع عشرة نقطة تتناول الموقف الاسرائيلى من المشكلة . وقد أبلغت مصر بتلك النقاط رسميا عن طريق السفارة المصرية فى تل أبيب مع رسالة شفوية من رئيس الوزراء الاسرائيلى للرئيس مبارك تتعلق بمضمون تلك النقاط .

وقد تم بحث ذلك الأمر فى اجتماع دعا اليه الرئيس مبارك صباح يوم ١٤ يناير ، وكان أهم ما جاء فى القرار الاسرائيلى هو البند الذى تصدره والذى نص على « أن مشكلة طابا ونقاط الخلاف الأخرى حول الحدود الدولية بين اسرائيل ومصر ستحل بوسيلة التحكيم » .

ولقد اعتبرت مصر أن اعلان الحكومة الاسرائيلية قبول التحكيم يعتبر خطوة ايجابية تؤدى إلى المساهمة فى حسم الخلاف ، مما يتيح ظروفا أفضل لانجاح الجهود المبذولة لاحلال السلام فى المنطقة على أن البنود الثلاثة عشر الأخرى التى تضمنها القرار الاسرائيلى المشار اليه ، غطت قضايا ليس لها علاقة مباشرة بمشكلة طابا وأسلوب حلها .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ودعت مصر الجانب الاسرائيلى إلى اجتماع لمناقشة تلك البنود وتوضيح الموقف بشأنها .

وفى حديث السيد وزير الخارجية المصرى يوم ١٩ يناير عام ١٩٨٦ أمام لجان الشئون الخارجية والأمن القومى والعلاقات الخارجية بمجلس الشعب أوضح ان مصر فى تعاملها مع أى طرف دولى لا تضع شروطا ولا تقبل شروطا وأن صياغة القرار الاسرائيلى تتفادى ايراد البنود الاضافية المشار اليها باعتبارها شروطا تقترن بالاستجابة لاحالة المشكلة إلى التحكيم ، وتوضح أن الحكومة الاسرائيلية استجابت للمطلب المصرى ، ووضعت تصورها لطبيعة العلاقات المستقبلية بين البلدين من وجهة نظرها .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن قبول مبدأ التحكيم يعتبر أعمالا لاتفاقية ٢٥ أبريل عام ١٩٨٢ وهذا يعنى ان الحكومة الاسرائيلية قد نفذت ما سبق أن التزمت به فى هذه الاتفاقية ومعاهدة السلام المصرية . وأنها لم تقدم تنازلا يمكن معه أن تطلب تنازلات مقابلة .

وقد أبلغت مصر ردها على النقاط الاسرائيلية يوم ١٦ يناير ١٩٨٦ وطلبت عقد اجتماع بين الجانبين لبحث الموقف ، وكان هذا اللقاء التاسع فى سلسلة اللقاءات المصرية الاسرائيلية حول حل مشكلة طابا وكان اللقاء الأول قد عقد فى مارس عام ١٩٨٢ .

ولقد كانت وجهة النظر المصرية هى أن موضوع التحكيم بشأن طابا يجب أن يظل موضوعا مستقلا قائما بذاته والا يكون فرصة لابتزاز مصر والحصول على تنازلات سياسية تحد من قدرة السياسة المصرية على التحرك على المستويين العربى والدولى .

كما رأى رجال القانون المصريون أن ربط اسرائيل موافقتها على التحكيم بشروط أخرى تتعلق بالعلاقات الثنائية بينها وبين مصر غير جائز قانونا ، وأن عملية الربط تمثل إخلالا بواجب تنفيذ الالتزام بحسن نية . أما العلاقات الثنائية فتخضع لاعتبارات اقتصادية وسياسية وثقافية خاصة بكل طرف وتخضع لتقديره وظروفه ، وتتم تسويتها بمفاوضات خاصة لا تتعلق بموضوع التحكيم فى طابا .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وكان هدف المباحثات (طوال شهور عديدة من عام ١٩٨٦) هو التوصل إلى « مشارطة التحكيم » التى تحدد شروط التحكيم بشأن طابا والأسئلة المحددة التى ستوجه إلى المحكمين ، وعدد وأسماء المحكمين أنفسهم . وبعد محادثات طويلة ومضنية ، شارك فيها الجانب الأمريكى تم التوقيع فى ١٠ سبتمبر ١٩٨٦ على

الاتفاق النهائى حول مشارطة التحكيم وكانت أكثر النقاط أثارة للجدل فى المباحثات تتعلق بصيغة السؤال الذى يوجه إلى المحكمين ، والتى تمسك الجانب المصرى بأنها ـ أى الصيغة ـ يجب أن تطلب الكشف عن حق موجود ، لا أن تنشىء حقا جديدا

لقاء مبارك . . بيريز :

عادت الصحف الاسرائيلية إلى الحديث عن عقد لقاء قمة بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلى حينئذ شيمون بيريز منذ مطلع عام ١٩٨٦ وذلك عندما أرسل الرئيس مبارك رسالة شفوية إلى بيريز رأى فيها الأخير قواعد طيبة للتوصل إلى اتفاق شامل مع مصر يسمح بتحسين العلاقات بين البلدين .

وكان الرئيس مبارك قد أوضح قبل ذلك مرارا أنه لا يمانع فى لقاء بيريز ، ولكن هذا اللقاء لا يمكن أن يكون ذا جدوى قبل تسوية الخلافات المعلقة بين البلدين وفى مقدمتها مشكلة طابا وبالفعل ، جاء لقاء مبارك ـ بيريز بعد ساعات قليلة من اعلان التوصل لاتفاق مشارطة التحكيم فى ١ سبتمبر ١٩٨٦ ، والذى كان أول لقاء بين زعيمى مصر واسرائيل منذ عام ١٩٨١ أى منذ تولى مبارك السلطة .

وقد أكد البيان المشترك لمحادثات مبارك وبيريز أن عام ١٩٨٧ سيكون عام مفاوضات السلام ، وأن الطرفين سيبذلان أقصى جهودهما فى هذا العام لتسوية المشكلة الفلسطينية وأقامة سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وصرح الرئيس مبارك عقب تلاوة البيان المشترك أنه خلال زيارة بيريز للاسكندرية لم يتم التوصل إلى حل نهائى للمشكلة الفلسطينية ولكن تمت مناقشة قضايا كثيرة متعلقة بالمشكلة الرئيسية ، كما وافق الطرفان على المؤتمر الدولى للسلام ، وناقشا فكرة تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر ووافقا عليها ، الا أن هناك بعض المشاكل التى تحتاج إلى وقت لمناقشتها وسيظل الطرفان على اتصال حتى يتم التوصل لحل لهذه المشاكل .

وفى حين قابلت أحزاب وقوى المعارضة فى مصر اللقاء المصرى ـ الاسرائيل بالرفض أو الفتور ، فان قبول رئيس الوزراء الاسرائيلى لفكرة « المؤتمر الدولى » أثارت هناك أيضا ردود فعل معاكسة كثيرة .

كذلك فقد رفضت اسرائيل عقد مؤتمر دولى بشأن

احلال السلام فى الشرق الأوسط فى خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية فى نوفمبر ١٩٨٦ .

وعلل المندوب الاسرائيلى هذا الرفض بأن المؤتمر يهدف إل فرض حل على اسرائيل أكثر من تشجيعه للحوار بين الأطراف المعنية ، وكرر أن اسرائيل تؤيد المباحثات المباشرة حول مشكلات محددة مع مفاوضين مسئولين .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

والواقع أن البيان المشترك الذى صدر بعد لقاء مبارك وبيريز لم يتضمن أية أشارة إلى المؤتمر الدولى وأن تصريحات الرئيسين هى التى تناولت تلك القضية وسرعان ما وضع بيريز شروطا وتحفظات على ما قيل حول موافقته على فكرة المؤتمر الدولى بحيث سلب مضمونها . ففى المؤتمر الصحفى الذى عقده قبل مغادرته اسرائيل إلى الولايات المتحدة ، أكد بيريز أن اشتراك الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر الدولى المقترح مشروط بقبول موسكو استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل واتخاذ موقف ايجابى من مشكلة هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتى كما وأوضح بيريز فى محاولة لتهدئة المعارضة التى تتزعمها كتلة ليكود لمبدأ المؤتمر الدولى ، أن هذا المؤتمر لن يعقد فى القريب العاجل ، كما سيتوقف تماما فى جميع مراحله على الموافقة الاسرائيلية ، وأن اسرائيل يمكنها الاعتراض فى كل مرة ترى فيها أن ذلك ضروريا .

وفى خطابه أمام الكنيست قبل تبادل المناصب مع اسحاق شامير قال بيريز أنه يرجو أن تلتزم الحكومة التى سيرأسها شامير بفكرة « المنتدى » الدولى ، وأن المحادثات جارية مع الأردن من خلال الولايات المتحدة للأعداد للمفاوضات ، التى يجب أن تتم ولو حتى فى مراحلها الأولى فى أطار منتدى دولى ، والا فان الأردن والفلسطينيين ومصر سيرفضون المشاركة .

وجدير بالذكر أن بيريز تعمد أن يجعل فكرة المؤتمر الدولى التى يرفضها الليكود أكثر قبولا بعدم ذكر كلمة « مؤتمر » واستخدم كلمة « منتدى » بدلا منها وأوضح بما لا يدع مجالا للشك أنه حتى لو شاركت فى هذا المنتدى الدول الكبرى ، فانه لن يكون أداة لفرض تسوية سلمية من الخارج . وأوضح بيريز أيضا أن هذا المنتدى لن تكون له أى سلطات الزامية أو اجبارية ، كما أنه لا يستطيع أن يلغى أو يبطل أية اتفاقيات تتوصل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ثانيا : مصـــر واسرائيـــل

اتسمت العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية حلال عام ١٩٨٧ بشيء من الجمود ، وارتبط ذلك بتعنت الموقف الاسرائيلى ازاء عملية التسوية السياسية وانعقاد المؤتمر الدولى ، ومن ناحية أخرى بالتطورات الايجابية التى حدثت فى علاقات مصر العربية والتي وصلت الى ذروتها فى الربع الأخير من العام ولا سيما فى أعقاب قمة عمان غير العادية . وقد اتضحت معالم هذا التدهور فى عدة صور مثل تزايد الاحتجاجات المتبادلة بين الطرفين ، وتبادل التصريحات الانتقادية ، وتزايد الادانات المصرية لسلوكيات اسرائيل خاصة اجراءات القمع التى اتخذت فى مواجهة الشعب الفلسطينى فى كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ، كما أن الجانب المصرى رفض عدة مرات تلبية أو قبول أية دعوات رسمية لزيارة اسرائيل أو استقبال مسئولين اسرائيليين على مستوى عال فى القاهرة . وفى خلال العام اتسمت ردود الفعل الشعبية تجاه مظاهر الوجود الاسرائيلى فى القاهرة أو فى سيناء وفى المناطق السياحية المختلفة بالحدة والتوتر وأثناء المواجهة الاسرائيلية الدموية لثورة الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة والتى بدأت اواخر ١٩٨٧ ، عبرت التنظيمات النقابية والهيئات الشعبية عن سخطها البالغ وادانتها الشديدة للسلوك الاسرائيلى المنافى لحقوق الانسان فى الأرض المحتلة ، ووصل الأمر الى ذروته عندما أدان مجلس الشعب المصرى بالاجماع فى ١٢/٢٦ سياسة القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى ، كما أخذ التعاطف المصرى رسميا وشعبيا مع ثورة الشعب الفلسطينى فى التصاعد المطرد .

وعند استعراض التفاعلات بين البلدين يمكن الاشارة الى القضايا الرئيسية الآتية :

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

١ ـ قضيـــة طابـــا :

شهد هذا العام تنفيذ إجراءات عملية التحكيم حيث دخلت القوة متعددة الجنسيات الى منطقة طابا فى ٧ يناير تنفيذا لنص المادة ١١ من مشارطة التحكيم بين مصر واسرائيل .

وأثناء سير اجراءات التحكيم رفضت مصر بشكل قاطع أى نوع من انواع السيادة المشتركة مع اسرائيل على منطقة طابا ، ففى مصدر مصرى رسمى ما نشرته صحيفة هآرتس الاسرائيلية فى ٥/٩ من أن الولايات المتحدة قد اقترحت حلا لتسوية النزاع ينص على سيادة مصرية اسرائيلية مشتركة على منطقة طابا ، وتكرر الرفض المصرى فى اغسطس حيث رفضت مصر اقتراحا امريكيا بنفس المعنى .

واتجهت مصر من جانبها الى جمع كافة الوثائق والخرائط التى تثبت ملكيتها للمنطقة محل النزاع وقدمتها لهيئة التحكيم ، وفى نفس الوقت قدمت طعنا فى ١٢ خريطة اسرائيلية ، قدمت لهيئة التحكيم ، بالتزوير وطلبت من الهيئة اثبات واقعة التزوير .

وبعد أن تأكدت اسرائيل من قوة الموقف القانونى المصرى ، حاولت الالتفاف حول هذا الموقف بالتنسيق مع الولايات المتحدة حيث قدمت الأخيرة فى منتصف ديسمبر اقتراحات من أجل التوفيق فى القضية وذلك فى محاولة لايجاد تسوية سياسية خارج نطاق التحكيم ، وأعلنت مصر على لسان الرئيس مبارك أنها تدرس هذه المقترحات فى ظل مبدأ مصر الوحيد فى هذا الصدد وهو انه لا مساومة على سيادة مصر على طابا على الاطلاق .

٢ ـ لقاء مبارك ـ بيريـــز :

التقى الرئيس مبارك مع شيمون بيرير وزير الخارجية الاسرائيلى مرتين على مدار العام وكان اللقاء الأول فى القاهره فى ٢/٢٥ حيث تباحثا معا حول فكرة عقد المؤتمر الدولى للسلام ، وفى نهاية تلك الزيارة تلى بيان مشترك للصحفيين جاء فيه أن مصر واسرائيل تدعوان إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط يؤدى الى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية على أساس قرارى ٢٤٢ و٣٣٨ . وقد تمت زيارة بيريز للقاهرة أثناء تواجد اسحق شامير رئيس الحكومة فى الولايات المتحدة ، وفى اعقاب تصاعد الخلاف الحربى بينهما ، وهو ما حاول بيريز جاهدا استغلاله فى صراعه الداخلى مع شامير لحسابات حزبية داخلية تتعلق بالرأى العام الاسرائيلى . وقد ادركت مصر ذلك وسارعت بالاعلان بأن مصر لا علاقة لها بالصراعات الداخلية فى اسرائيل وانها لا تبنى سياستها على مثل هذه الصراعات ، وأن تصريحات بيرير التى سبق أن أدلى بها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فى الاسكندرية والقاهرة هى تصريحات رسمية صادرة عن مسئول اسرائيلى رسمى وأن مصر تأخذ هذه التصريحات بهذا المعنى . وكان ذلك بمثابة الرد المصرى على تصريحات شامير التى قال فيها أن بيريز لا يحمل صفة رسمية فى مفاوضاته ومحادثاته مع المسئولين المصريين .

وتم اللقاء الثانى بين الرئيس مبارك وبيريز فى حيف فى ٧/٩ على هامش مؤتمر الأنكتاد ، وقد حرصت مصر من جانبها على التأكيد بأن هذا اللقاء قد تم بناء على طلب وزير الخارجية الاسرائيلى . ويمكن القول أن هذا اللقاء لم يضف جديدا للمواقف السابقة وهو ما يفهم من تصريح بيريز عقب اللقاء بأن هناك تقدما أكثر قد تحقق بالنسبة للمشاكل التى تعترض عملية السلام ، إلا أن ذلك لا يعنى أن جميع المشاكل قد تم حلها .

٣ ـ القضية الفلسطينية :

دارت تفاعلات البلدين حول القضية الفلسطينية فى اطار ثلاث مشكلات فرعية على النحو التالى :

أ ـ المؤتمر الدولى للسلام : حيث تصر مصر على ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، على حين تصر اسرائيل ـ ممثلة فى الليكود ـ على فكرة المفاوضات المباشرة بين الدول العربية فرادى وبين اسرائيل . ويتحفظ المعراخ على فكرة المؤتمر الدولى وينادى بفكرة المؤتمر الأقليمى وهى الفكرة التى رفضتها مصر تماما فى يوليو وأكدت أنها ترى فى عقد المؤتمر الدولى الوسيلة الوحيدة لاقرار السلام فى المنطقة . وقد عادت مصر فى أغسطس لترفض الفكرة نفسها والتى حملها السفير الاسرائيلى بالقاهرة ضمن رسالة من رئيس الوزراء شامير تطالب بعقد قمة ثلاثية بين مصر واسرائيل والأردن بالقاهرة .

ورفضت مصر فى أواخر اغسطس عرضا اسرائيليا بالانسحاب من الضفة والقطاع ـ باستثناء بعض المواقع الاستراتيجية ـ مقابل الموافقة على عقد مؤتمر اقليمى مصغر يستثنى مشاركة منظمة التحرير وكذلك التخلى عن فكرة المؤتمر الدولى .

ب ـ مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى التسوية السلمية المرتقبة : يتمسك الجانب المصرى بضرورة مشاركة المنظمة أو على الأقل أن تتمتع بحق تسمية ممثلى الجانب الفلسطينى فى اطار الوفد الاردنى الفلسطينى ، وهو ما أكدته مصر أكثر من مرة ، لا سيما أثناء لقاء مبارك ـ بيريز فى حيف حيث أكد الرئيس مبارك لوزير الخارجية الاسرائيلى على موقف مصر الثابت من أن منظمة التحرير هى الجهة الوحيدة المنوط بها اختيار اعضاء الوفد الفلسطينى فى المؤتمر الدولى ، وفى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المقابل نجد أن الجانب الاسرائيلى بصفة عامة يرفض باصرار أن يكون للمنظمة أى دور فى أطار هذه المفاوضات ، ويطالب بأن يقتصر التمثيل الفلسطينى على فلسطينى الضفة والقطاع مع موافقة اسرائيل عليهم ابتداء .

جـ - الاوضاع الفلسطينية فى الاراضى المحتلة : حيث طالبت مصر أكثر من مرة بضرورة قيام اسرائيل بتحسين احوال هؤلاء السكان والتخلى عن سياسة القبضة الحديدية التى تتبعها تجاه سكان هذه المناطق ، والأعمال القمعية والارهابية التى تمارسها سلطات الاحتلال هناك ومنها مصادرة الأراضى العربية ، وسرقة المياه العربية ، وبناء المستوطنات اليهودية على الاراضى العربية المصادرة . وقد كانت هذه القضية محلا لعدة احتجاجات رسمية مصرية على مدار العام ١٩٨٧ .

ففى ٦/٩ استدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلى بالقاهرة وأبلغته قلق مصر حكومة وشعبا من الاجراءات القمعية التى تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة وطلبت منه ابلاغ حكومته أسف مصر الشديد لاطلاق المستوطنين النار على سكان مخيم الدهيشة وكذلك على قرارات الادارة الاسرائيلية باغلاق الجامعة الاسلامية بقطاع غزة والخليل وجامعة النجاح فى نابلس .

كما أدان د . بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى ٦/٢٦ تصريحات شامير التى قال فيها أن قطاع غزة المحتل قد أصبح جزءا من اسرائيل وأكد د . غالى أن مثل هذه التصريحات تشكل تهديدا خطيرا للسلام فى الشرق الاوسط وانتهاكا لروح اتفاقيات كامب ديفيد ، وأكد على اسرائيل أن ترحل مستوطنات قطاع غزة كما ازالت مستوطنات سيناء وأن السلام بين مصر واسرائيل سيظل هشا - كما ستظل العلاقات بين الدولتين باردة حتى تستوعب اسرائيل المفهوم الحقيقى للسلام القائم على العدل بين جميع الأطراف .

وفى ٧/٤ استدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلى وابلغته بوجهة النظر المصرية فيما يتعلق بالانباء التى ترددت حول عزم السلطات الاسرائيلية حفر بئر بالقرب من بيت لحم لامداد القدس بالماء وابلاغه أن مثل هذا الاجراء من شأنه اعاقة الجهود الدولية الرامية الى تهيئة المناخ للتوصل الى تسوية سلمية ، كما أنه يتنافى مع قواعد القانون الدولى حيث لا يجوز لسلطة الاحتلال استغلال الموارد والثروات الطبيعية الخاصة بالمناطق الواقعة تحت الاحتلال . كما أدانت مصر فى ٧/٩ الغارة الاسرائيلية على جنوب لبنان واعتبرتها بمثابة عرقلة لمسيرة السلام .

ومع توتر الاوضاع فى الارض الفلسطينية المحتلة حاولت الدبلوماسية المصرية التأكيد على أن اجراءات اسرائيل القمعية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والتعسفية وعياب التسوية السلمية هى أبرز الأسباب وراء ثورة الشعب الفلسطيني ، كما طالبت اسرائيل بوضع حد لهذه الاجراءات متلما حدث حين استدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلى بالقاهرة فى ١٠/١١ وابلغته رغبة مصر فى وضع حد لأحداث القمع فى قطاع غزة ، كما أرسل د . عصمت عبد المجيد برسالة فى ١٢/١٢ الى شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلى طالبه فيها بوضع حد لممارسات اسرائيل فى الاراضى المحتلة وأكد له أن العنف لن يسفر الا عن مزيد من المقاومة . وفى نفس الاطار حاءت ادانات مندوب مصر لدى الأمم المتحدة فى ١٢/١٤ ، وادانة لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى ١٢/١٦ ، وادانة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب ١٢/١٧ ، كما اعتبر بيان رسمى مصرى فى ١٩ /١٢ - هو الرابع من نوعه فى عصور الانتفاضة الفلسطينية - أساليب القمع الاسرائيلية بمثابة خرق للالتزامات الدولية وتهديد لمسيرة السلام فى الشرق الأوسط وتحد للمجتمع الدولى .

٤ - تطورات عملية التطبيع :

لم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لعملية التطبيع ، التى يبدو من محصلة تفاعلات العام ١٩٨٧ أنها تراجعت كثيرا للوراء ، ويظهر ذلك فى رفض مصر الكثير من المطالب والدعوات الاسرائيلية ، وأيضا إقدام الطرف الاسرائيلى على تقديم الكثير من الاجتياحات بمناسبة وبدون مناسبة والتى رفضها الجانب المصرى لأنها تعد من قبيل التدخل المرفوض فى الشئون الداخلية المصرية . ومما رفضته القيادة المصرية اقتراحا اسرائيليا فى ٣/٢٩ بتبادل رسائل التهنئة بين الرئيس مبارك واسحق شامير بمناسبة مرور ثمانى سنوات على توقيع اتفاقية ١٩٧٩ ، كما تم تأجيل زيارة شامير لمصر وكان مقررا لها أول يونيه بطرا العدم مواتاة الظروف الداخلية لمثل هذا الحدث . وفى ٦/٤ تردد رفض مصر لطلب امريكى - اسرائيلى بعقد اتفاقية أمنية مشتركة يتم بمقتضاها تبادل تسليم المجرمين والخبرات والمعلومات الأمنية بين الدول الثلاث . كذلك لم تتجاوب مصر مع عرض اسرائيلى بالاشتراك فى تمويل بعض المشروعات المصرية المدرجة فى الخطة الخمسية الثانية . كما لم تتجاوب القاهرة مع اقتراح للرئيس الرومانى تشاوشيسكو بعقد لقاء قمة مع شامير فى العاصمة الرومانية بوخارست ، وأعلن الرئيس مبارك فى ٩/١ أن لقاءه مع شامير سوف يتحدد فى ضوء تعبير شامير لموقفه الرافض لفكرة المؤتمر الدولى للسلام . وقد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

حاولت اسرائيل نسف التغيرات الايجابية فى علاقات مصر العربية والتى أحدث فى الدور فى الربع الأخير من العام عبر توجيه الدعوة ثلاث مرات رسميا للمشير ابو عرالة وزير الدفاع المصرى لزيارة اسرائيل وبحث التعاون العسكرى بين البلدين ، وكان الرفض المصرى الصريح هو الرد الوحيد على مثل هذه الدعوات ، فضلا عن أنه فى أوائل ديسمبر ردت الحكومة المصرية على طلب اسرائيل بالضغط على المنظمات العمالية والنقابية المصرية لتطبيع علاقاتها مع الهيئات الاسرائيلية المناظرة لها ، بأنها لا تتدخل فى تحديد سياسة تلك المنظمات الشعبية .

الجانب الاسرائيلى بدوره حاول التعبير عن استيائه مما أسماه بطء سير اجراءات التطبيع بين مصر واسرائيل ، وقد وصل الأمر بشامير فى ٩/٢٥ الى القول بأن اسرائيل لم تتوصل بعد الى سلام حقيقى أو تطبيع للعلاقات مع مصر ، وكانت وسيلة اسرائيل فى اظهار الاستياء هى تقديم الاحتجاجات ، ومنها احتجاج قدم فى اوائل فبراير على تصريحات نسبت للمشير أبو عرالة أمام لجنتى الأمن القومى والشئون العربية والخارجية لمجلسى الشعب والشورى وجاء فيها حسب المراعم الاسرائيلية قوله ان اسرائيل هى العدو الرئيسى وأن التعاون العسكرى بين مصر وسوريا يمكن أن يؤدى الى هزيمة اسرائيل ، وفى نهاية مارس قدم السفير الاسرائيلى احتجاجا رسميا على تصريحات للدكتور بطرس غالى أشار فيها الى عرقلة اسرائيل تنفيذ معاهدة السلام وعدم التزامها بنصوصها رغم مرور ثمانى سنوات على توقيعها ، وأشارت صحيفة الوفد ٦/١٢ الى أن اسرائيل قد احتجت على ما أسمته بطء اجراءات تطبيع العلاقات بين البلدين ورفض مصر لعدة عروض اسرائيلية لاقامة مشروعات استثمارية فى سيناء والصحراء الغربية ، وأن اسرائيل تشعر بالقلق من جراء رفض المسئولين المصريين تلبية جميع الدعوات الرسمية التى وجهت لهم لزيارة اسرائيل وفى مقدمتهم الرئيس مبارك . كما بعثت اسرائيل برسالة احتجاج فى ٨/٧ حول موافقة مصر على قرار اصدرته منظمة الوحدة الافريقية بادانة السياسة الاسرائيلية فى الضفة والقطاع المحتلين .

لم تكن الاحتجاجات هى الوسيلة الاسرائيلية الوحيدة للتعبير عن استيائها من التوقف الفعلى فى اجراءات التطبيع ، بل أخذ المسئولون الاسرائيليون على عاتقهم انتقاد بعض تحركات الدبلوماسية المصرية ودلك على خلاف ما يقتضيه العرف الدبلوماسى نفسه وما تفترضه اللياقة السياسية . وكان من المثير أن يبيح شامير لنفسه انتقاد قرار مصر فى منتصف يوليه بدعوة فالدهايم رئيس النمسا لزيارة القاهرة مشيرا الى أن هذه الدعوة المصرية تندرج تحت الاعمال العدائية لاسرائيل ، الأمر الذى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

حدا بالدكتور عصمت عبد المجيد فى ١٨/٧ إلى القول بأن دعوة فالدهايم قرار سيادى ومن حق القاهرة وحدها ولا تسمح لأى دولة كانت بأن تتدخل فيه أو تتعرض له . كذلك انتقد اريبر وزير الدولة الاسرائيلى ما أسماه بتدخل د . عصمت عبد المجيد في

الأمن لجميع دول المنطقة واقرار الحقوق السياسية الثابتة للفلسطينيين ، وأن تكون الانتخابات وسيلة الى حل نهائى وليست محاولة لاحياء فكرة الحكم الذاتى التى ترى مصر أن الأحداث قد تجاوزتها .

وفى البداية نقلت هذه النقاط العشر إلى الاسرائيليين بطريق غير رسمى من خلال ذات الوفد من الكونجرس الأمريكى غير ان نصها سلم رسميا للحكومة الاسرائيلية من خلال السفارة المصرية فى تل أبيب عندما أعلن شامير فى شهر سبتمبر انه لم يتلق النقاط العشر بصفة رسمية وانه يصعب من ثم ان يدلى برأى حولها . وعلى الرغم من كل الجهود التى بذلتها الدبلوماسية المصرية فى هذا الصدد كان من الواضح انها لم تنجح حتى نهاية العام فى حشد التأييد الكافى من جانب الأطراف المعنية للنقاط العشر ، فظل الموقف الاسرائيلى منقسما بين صقور رافضين وحمائم يغلفون رفضهم ببعض العبارات الدبلوماسية المائعة ، وبقى الموقف الفلسطينى ملتبسا ، واستمر « التفهم » الأمريكى الذى لايغير شيئا من حقائق الانحياز الامريكى لاسرائيل وصنوه « التفهم » الأوربى الغربى الذى لايرتبط بقدرة على الفعل .

٢ ـ العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية :

أكد عام ١٩٨٩ مناخ « السلام البارد » بل التوتر الدائم الذى يحيط بالعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية ، وفضلا عن الخلاف المصرى ـ الاسرائيلى بصدد القضية الفلسطينية وأيضا بسبب هذا الخلاف انعكس المناخ العام للعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية على الأغلب الأعم من قضايا هذه العلاقات سواء تمثلت فى تنفيذ الحكم الخاص بطابا أو فى العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين الدولتيين بما تضمنته من مؤشرات لتوتر مستمر فى هذه العلاقات .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تنفيذ حكم طابا :

فى التاسع عشر من شهر مارس رفع الرئيس مبارك العلم المصرى فوق طابا معلنا بهذا عودة السيادة المصرية على هذه البقعة من أرض مصر التى ماطلت اسرائيلى طويلا فى إعادتها لمصر ، ثم ماطلت بعد ذلك فى تنفيذ حكم قضائى دولى ملزم يقضى باعداتها لمصر على نحو جعل من تنفيذ مثل هذا الحكم عملية عسيرة ، وقد اتخذت اسرائيل من المطالبة بتعويضات مغالى فيها عن الفندق الذى افادته بغير سند قانونى على طابا وبمعاملة خاصة للسياح الاسرائيليين فى طابا ذريعة للمماطلة فى الانسحاب مما سبب أزمة فى العلاقات امتدت طيلة شهرى يناير وفبراير تقريبا .

أما الموقف المصرى فقد بدأ برفض الربط بين الأنسحاب الاسرائيلى وبين الاتفاق على المسائل المثارة من اسرائيل ، ففى ٢١ يناير أكد الدكتور عصمت عبد المجيد على أنه لامساس بالسيادة المصرية على طابا ، وأن على اسرائيل أن تنسحب من طابا أولا ثم يبدأ التفاوض للاتفاق حول بقية المسائل المتعلقة بالتعويضات الخاصة بالفندق والمنشآت السياحية وتأشيرات دخول الأفواج السياحية الاسرائيلية لطابا .

غير أن الموقف الاسرائيلى ثابر على التمسك بضرورة حسم هذه المسائيل قبل الانسحاب والمغالاة فى مطالبة كما سبقت الاشارة ، وهنا اظهرت الدبلوماسية المصرية مرونة واضحة فبدأت مفاوضات لمحاولة الاتفاق حول المسائيل المثارة من الجانب الاسرائيلى ، وعلى الرغم من ذلك كان من الواضح ان التشدد الاسرائيلى قد استمر الى الدرجة التى جعلت الرئيس مبارك يدلى فى الثانى من قبراير بتصريحات شديدة اللهجة اعلن فيها أن مراوغات اسرائيل حول الانسحاب من طابا تهدم الثقة فى الالتزمات والتعهدات الاسرائيلية ، وأن اسرائيل لن تستطيع إجبار مصر على التطبيع بالمراوغة والضغط ، وعاد إلى تأكيد الموقف المصرى المبدئى بوجوب الانسحاب أولا ثم يتم بعد ذلك التفاوض حول الفندق ، وعلى الرغم مما تحدثت عنه التقارير عن رفض اسرائيلى حاد للاتهامات المصرية وما أسمته الدوائر الحاكمة فى اسرائيل بلغة التهديد والانذارات فإنه من الواضح ان جهود الوساطة الأمريكية قد نشطت بعد هذه التصريحات وأن المباحثات بين الجانبين قد تلقت دفعة ما ، وقد استمرت المفاوضات حتى تم التوصل الى اتفاق صرح وزير السياحة الذى كان يراس الجانب المصرى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

انه قد تضمن الجانب الخاص بالوضع العسكرى والشق المتعلق بتعويض المنشآت السياحية ، كما أشار الى ان الاتفاق قد تضمن السماح للاسرائيليين بدخول طابا بدون تأشيرة دخول والتزام اسرائيلى بسحب كافة اشكال الوجود الاسرائيلى من طابا .

وقد انتقدت قوى المعارضة السياسية فى مصر بشدة مضمون الاتفاق واعتبرت انه يعكس استجابة للابتزازات الاسرائيلية وتفريط فى السيادة المصرية ، وبغض النظر عن هذه الانتقادات فقد كان من المحير حقا أن تثير اسرائيل كل هذه الضجة حول التعويض عن فندق بنته بغير حق على أرض لاتخصها بينما افلتت هى دون حساب بما استنزفته من ثروات مصر الطبيعية وعلى راسها البترول طيلة مايقرب من خمسة عشر عاما من احتلالها لسيناء .

مؤشرات على توتر دائم

استمر التوتر الدائم فى العلاقات المصرية - الاسرائيلية طيلة العام باستثناءات محدودة للغاية ، واخلت ازمة مفاوضات تنفيذ حكم طابا مكانها بعد انتهائها لعديد من الأزمات الأخرى التى تقل عنها او تساويها فى الاهمية بما جعل التوتر بالفعل عرضا مزمنا من أعراض هده العلاقات وعلى الرغم من تبادل بعض الزيارات الهامة على المستوى الوزارى بين البلدين كان اهمها زيارة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لاسرائيل فى يونيو ، وزيارة اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى لمصر فى شهر سبتمبر فقد كان من الواضح ان هذه الزيارات لم تؤد إلى تغيير فى المناخ العام للعلاقات الذى بقى محكوما بالموقف الاسرائيلى المتشدد ، بل المتطرف ، من قضايا التسوية .

وطيلة العام ظلت هناك بؤرة دائمة للتوتر فى العلاقات على مستوى القمة بسبب اصرار الرئيس مبارك على رفض لقاء شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى ، وقد تمثل موقف مبارك فى أن الزيارة ليست مطلوبة لذاتها ، وانها لايمكن ان تكون ذات فائدة مالم يغير شامير موقفه من عملية السلام وقبول عقد المؤتمر الدولى والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهذا فضلا عن ضرورة الاعداد الجيد لمثل هذه الزيارة ، وقد صرح الرئيس مبارك فى الثانى عشر من ابريل تعليقا على تصريح سابق لشامير يصف فيه رفض مبارك الاجتماع به بأنه عمل غير لائق بقوله أن غير اللائق حقا هو أن يذهب إلى اسرائيل بينما أوصد شامير كل الابواب . ومن منظور

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

السياسة المصرية من المؤكد أن موقف الرئيس مبارك سليم مائة بالمائة ، ذلك انه فى ضوء الخبرة الأكيدة بموقف شامير من عملية التسوية لايمكن توقع ادنى تقدم على طريقها تحدثه هذه الزيارة ان تمت فى ضوء المعطيات الراهنة للموقف الاسرائيلى ، ويبدو مؤكدا أن الهدف الاسرائيلى من الضغط لاتمامها هو نوع من العلاقات العامة لاسرائيل فضلا عن دق اسفين بين مصر والأقطار العربية إن أمكن بسبب ماسوف تتيحه هذه الزيارة من فرصة للهجوم على السياسة المصرية من المختلفين معها فى الساحة العربية وماسوف تسببه من حرج لانصار هذه السياسة فى الساحة ذاتها ، باعتبار انها تتجاوب مع الموقف الاسرائيلى فى وقت لايظهر فيه ادنى رغبة فى التقدم خطوة واحدة . نحو التسوية ، ويبقى موقف الرئيس مبارك صحيحا على نحو مطلق فى أن مثل هذه الزيارات لايمكن ان تتم إلا فى حالة ظهور معطيات جديدة وايجابية فى الموقف الاسرائيلى

معها فى الساحة العربية وماسوف تسببه من حرج لانصار هذه السياسة فى الساحة ذاتها ، باعتبار انها تتجاوب مع الموقف الاسرائيلى فى وقت لايظهر فيه ادنى رغبة فى التقدم خطوة واحدة . نحو التسوية ، ويبقى موقف الرئيس مبارك صحيحا على نحو مطلق فى أن مثل هذه الزيارات لايمكن ان تتم إلا فى حالة ظهور معطيات جديدة وايجابية فى الموقف الاسرائيلى .

وكأن الموقف الاسرائيلى المتعنت لم يكن كافيا كمصدر للتوتر فى العلاقات المصرية الاسرائيلية عامة وعلى مستوى القمة خاصة فأضاف شامير فى شهر ديسمبر زيتا الى النار المشتعلة بتصريحاته التى ذهب فيها الى أن الأردن هى ارض فلسطين ، وقد علق الرئيس مبارك على هذه التصريحات مبديا دهشته من صدورها من شامير فى هذا الوقت بالذات الذى تبذل فيه المساعى الجادة لدفع عملية السلام ، وأشار الى أن كلام شامير يعنى العودة إلى البداية التاريخية للصراع العربى الاسرائيلى فى تلميح واضح الى أن العرب يستطيعون هم الآخرون العودة الى مواقفهم الأصلية التى ترفض الوجود الاسرائيلى على أرض فلسطين اصلا .

وبالاضافة الى ماسبق تعددت طيلة العام مؤشرات التوتر فى العلاقات ، فتابرث الدبلوماسية المصرية على ادانة الممارسات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة سواء من خلال التصريحات الرسمية او القنوات الدبلوماسية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الدولية للطاقة الدرية ، والاعراب عن القلق الدائم من التعاون النووى بين اسرائيل وجنوب افريقيا

ولايمكن القول مع ذلك بأن العلاقات المصرية - الاسرائيلية لم تشهد سوى التوتر طيلة العام ، وانما المقصود انه كان يمثل ملمحها العام ، وهناك على سبيل المثال التفاعلات الروتينية اليومية كما فى حركة السياحة من اسرائيل الى مصر وكذلك التبادل التجارى - وان يكن المحدود - واستمرار التعاون فى بعض المجالات خاصة الزراعة ، وهناك ايضا قبول مصر فى شهر فبراير عبر السفارة المصرية فى تل ابيب او فى الاتصالات مع الجانب الامريكى او على منبر الأمم المتحدة ، كما أدانت مصر قيام اسرائيل باختطاف الزعيم الشيعى اللبنانى عبد الكريم عبيد واثنين من مساعديه ، ووصف الدكتور بطرس غالى فى تصريح له يوم ٢٩ يوليو هذا العمل بأنه من أعمال الارهاب الذى يدينه المجتمع الدولى ولايستقيم مع شجب اسرائيل للارهاب فى نفس الوقت الذى تمارس فيه ابشع صور الارهاب التى تتناقض مع جميع القوانين والشرائع الدولية ، وأكد أن هذه الممارسات لاتخدم عملية السلام .

كما شهد شهر يونيو ازمة فى إطار الاستفزازات الاسرائيلية المتكررة فى المياه الاقليمية المصرية فى خليج العقبة ، ففى الثالث من يونيو اضطرت قوات السواحل المصرية لاطلاق النار على لنش صيد اسرائيلى انتهك المياة الاقليمية ورفض الاستجابة لتحذيرات القوات المصرية ، ويبدو وفقا لشهود العيان ان الاستفزازات الاسرائيلية المتكررة فى هذه المنطقة تمثل بدورها بؤرة توتر دائم فى العلاقات . وتكررت اثناء العام اكثر من مرة ادانة الدبلوماسية المصرية لسياسة اسرائيل النووية باعتبارها مسئولة عن اعاقة الجهود الرامية الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووى فى الشرق الاوسط ، ومطالبة المجتمع الدولى وبخاصة الدول الكبرى بالضغط على اسرائيل للانضمام الى اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية وتطبيق الضمانات الشاملة التى وضعتها الوكالة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية